وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر

أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي

تقديم الطالب:

محمد يونسي

إشراف الأستاذ الدكتور:

مبارك بلالطة

السنة الجامعية: 2015-2016

الإهـداء

... إلى روح والـدي رحمه الله...

إلـى الأمـل البـاقي، إلـى الشـمعة التـي تحتـرق وتنيـر دربـي، إلـى مـن علمتنـي الصـبر والسـعي وراء العلـم والمعرفة، إلى من غمرتني بحنانها وعطفها من نعومة أظافري وسهرت الليالي لراحتي " **والدتي** " حفظها الله لي وأطال في عمرها.

شكر وتقدير

أحمد الله القدير على توفيقي لإنهاء هذا العمل، فله الحمد والشكر لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الأستاذ الدكتور" **بلالطة مبارك**" الذي لم يبخل علي بنصائحه القيمة وتوجيهاته الفاضلة، والذي كان لي سندا طوال فترة إنجازي لهذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى كل موظفي وزارة السياحة

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر المسبق إلى كل أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة الأطروحة.

ملخص

لقد تطور مفهوم السياحة من ظاهرة إنسانية وثقافية ونشاط اجتماعي إلى صناعة حقيقية قائمة بذاتها، وهذا جراء نمو وتطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول إضافة إلى تحسن المداخيل وتطور وسائل النقل والاتصال، وبذلك أصبح هذا القطاع يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية من خلال خلق مناصب شغل سواء مباشرة أي في القطاع السياحي ذاته، أو غير مباشرة في القطاعات التي لها علاقة بالنشاط السياحي، كما له دورا في سد عجز ميزان المدفوعات وتنشيط وتفعيل الاستثمار، ومن ثم تطوير وتنمية المناطق السياحية.

إن تطوير السياحة يتطلب استثمارات مالية كبيرة خصوصا المرافق الخاصة بالإقامة والخدمات والبنية التحتية، حيث تعتبر المشاريع السياحية من أكثر البرامج جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، فتتعدد مجالاته مثل أماكن الإيواء الفندقي، القرى السياحية، مراكز الاستشفاء والعلاج وكذلك أماكن الترفيه والترويج والمراكز الرياضية والمطاعم ...الخ. وفي هذا الصدد أوليت أهمية كبرى لتشجيع الاستثمار السياحي وترقيته وتطويره من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 قصد توفير الجو الملائم ليتماشى مع متطلبات السياحة الدولية الراقية، ولكن رغم كل الإمكانيات المعتبرة والمتنوعة لبلادنا، يبقى هذا القطاع يعاني من العديد من المشاكل مسجلا بذلك تأخرا كبيرا.

في ظل انخفاض الإيرادات النفطية أصبحت السياحة ضرورة حتمية في الجزائر، ولتحقيق التنمية الفاعلة في القطاع الاقتصادي عليها الاستعانة بأكثر من مورد، حيث يجب الاهتمام بالقطاع السياحي كمورد اقتصادي، وهذا من خلال الاهتمام بالاستثمارات السياحية ومحاولة فك الحصار عنها بنزع كل الصعوبات التي من شأنها أن تؤثر سلبا عليها بهدف **تحقيق التنمية المنشودة.**

Résumé :

Le concept du tourisme s'est développé en tant que phénomène culturel, humain et activité sociale, devenant ainsi une réelle industrie grâce au développement des relations économiques et sociales entre les pays, ajouter à cela l'amélioration des revenus et le développement des moyens de transport et de communication, ce qui a poussé ce secteur à jouer un rôle indispensable dans le développement économique à travers la création de l'emploi direct (dans le secteur du tourisme) ou indirect dans les autres secteurs qui on une relation avec l'activité touristique. Il joue aussi un rôle dans la couverture du déficit de la balance de payements et dans la dynamisation de l'investissement et le développement des zones touristiques.

Le développement du tourisme nécéssite d'énormes investissements financiers notamment dans les infrastructures déstinées aux résidences et aux services et les infrastructures de base, car les projets touristiques sont considérés parmi les plus rentables pour les investisseurs nationaux et étrangers,vu leur diversification tel que l'hotelerie, les stations touristiques, les centres d'hospitalisation et de soins ainsi que les lieux de divertissement et de restauration et les centres de sport…Et dans ce context, on a observé une attention particulière pour l'encouragement et la promotion de l'investissement touristique à travers le Schéma de Développement Directeur Touristique horizons 2030, en vue d'offrir un environnement adéquat aux exigences du tourisme international de qualité. Mais malgrés les moyens considérables et divers du pays, ce secteur connaît beaucoup de contraintes enregistrant ainsi un retard considérable.

Suite à la régression de la rente pétrolière, le tourisme est devenu une nécéssité absolue qui oblige l'Algérie à s'appuyer sur plusieur sources en donnant l'importance au secteur du tourisme en tant que source économique privilégiée en accordant plus d'importance aux investissements touristiques et éliminant toutes les contraintes qui influent négativement sur son économie pour enfin atteindre la croissance escomptée.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

ملخص	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الاستثمارات السياحية ومحددات نموها	01
تمهيد:	02
المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار	03
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار	03
الفرع الأول: المفهوم الاقتصادي للاستثمار	03
الفرع الثاني: المفهوم المالي للاستثمار	05
الفرع الثالث: المفهوم المحاسبي للاستثمار	05
الفرع الرابع: المفهوم القانوني	06
المطلب الثاني: تصنيفات الاستثمار	07
الفرع الأول: وفقا للهدف أو الغرض	07
الفرع الثاني: وفقا للجهة المعنية	09
الفرع الثالث: وفقا لشكل وتوقيت التدفقات النقدية	10
الفرع الرابع: وفقا لعلاقة الاستثمار بالبرامج المسطرة	13
المطلب الثالث: علاقة الاستثمار بمختلف المتغيرات الاقتصادية	14
الفرع الأول: الاستثمار والادخار	14
الفرع الثاني: الاستثمار وسعر الفائدة	15
الفرع الثالث: الاستثمار والقروض والسوق المالي	16

الفرع الرابع: الاستثمار، الدخل القومي والضرائب	16
الفرع الخامس: الاستثمار و الدورة الاقتصادية	17
المبحث الثاني: صناعة السياحة والبعد الاقتصادي لها	18
المطلب الأول: تعريف صناعة السياحة	18
الفرع الأول: التعاريف الأساسية للسياحة	20
الفرع الثاني: خصائص السياحة	22
الفرع الثالث: مكونات النشاط السياحي	24
المطلب الثاني: السوق السياحي	27
الفرع الأول: الطلب السياحي	28
الفرع الثاني: العرض السياحي	30
المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لصناعة السياحة	31
الفرع الأول: السياحة من منظور اقتصادي	31
الفرع الثاني: السياحة في اقتصاديات الدول النامية	33
المبحث الثالث: الاستثمارات السياحية	35
المطلب الأول: دواعي الاستثمار في قطاع السياحة	35
الفرع الأول: التنمية الاقتصادية والتقريب بين المستويات الاقتصادية الإقليمية	35
الفرع الثاني: زيادة الدخل الوطني ودعم ميزان المدفوعات	36
الفرع الثالث: صناعة السياحة أقل منافسة من الصناعات الأخرى	36
المطلب الثاني: خصائص الاستثمار السياحي وأهميته الاقتصادية	37
الفرع الأول: خصائص الاستثمار السياحي	37
الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للاستثمار السياحي	39
المطلب الثالث: محددات نمو الاستثمارات السياحية	42
الفرع الأول: طبيعة الاستثمار والموقع الجغرافي	42
الفرع الثاني: التسهيلات والحوافز المقدمة	43
الفرع الثالث: وسائل تدفع بنمو الاستثمارات السياحية	45
خلاصة الفصل الأول:	47

الفصل الثاني: الاستثمارات السياحية في الجزائر إلى غاية 2007	48
تمهيد:	49
المبحث الأول: واقع الاستثمارات السياحية في ظل الاقتصاد الموجه	50
المطلب الأول: السياسة السياحية في ظل ميثاق 1966	50
الفرع الأول: السياحة في الجزائر بعد الاستقلال	50
الفرع الثاني: التنمية السياحية حسب الميثاق السياحي لعام 1966	52
المطلب الثاني: الاستثمارات السياحية خلال الفترة الممتدة ما بين (1967-1979)	53
الفرع الأول: الاستثمارات السياحية خلال المخطط الثلاثي (1967-1969)	53
الفرع الثاني: الاستثمارات السياحية خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	56
الفرع الثالث: الاستثمارات السياحية خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	57
المطلب الثالث: إستراتيجية تنمية الاستثمارات السياحية خلال الفترة (1980-1989)	60
الفرع الأول: الاستثمارات السياحية خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	60
الفرع الثاني: الاستثمارات السياحية خلال المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	63
المبحث الثاني: التنمية السياحية في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق	66
المطلب الأول: وضعية القطاع السياحي خلال الفترة 1990-2000	66
الفرع الأول: قوانين الاستثمار	67
الفرع الثاني: المؤشرات السياحية	70
الفرع الثالث: خوصصة القطاع السياحي	80
المطلب الثاني: سياسة التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر	85
الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة للسياحة	85
الفرع الثاني: المنتجات السياحية الواجب تنميتها في الجزائر	87
الفرع الثالث: القوانين السياحية الحديثة	89
خلاصة الفصل الثاني:	96

الفصل الثالث: معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر	97
تمهيد:	98
المبحث الأول: واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر	99
المطلب الأول: الاستثمار في المجال السياحي في الجزائر	99
الفرع الأول: دوافع الاستثمار في المجال السياحي في الجزائر	99
الفرع الثاني: أهمية التنمية السياحية في الفترة الحالية	102
المطلب الثاني: نقائص الاستثمار السياحي في الجزائر	105
الفرع الأول: مشكل العقار السياحي	105
الفرع الثاني: مشكل التمويل	110
الفرع الثالث: المشاكل الإدارية والأمنية	112
المطلب الثالث: مشكل تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر.	116
الفرع الأول: المشاريع الاستثمارية المتوقفة	116
الفرع الثاني: تطور مشكل تمويل الاستثمارات السياحية خلال الفترة 2003-2007.	122
المبحث الثاني: آفاق التنمية السياحية في الجزائر بعد سنة 2007	124
المطلب الأول: سبل ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر.	124
الفرع الأول: تهيئة العقار السياحي وتنظيمه	125
الفرع الثاني: تمويل المشاريع السياحية	127
الفرع الثالث: إنعاش الصناعة التقليدية	131
المطلب الثاني: مؤشرات السياحة في الجزائر سنة 2007	132
الفرع الأول: تطور طاقات الإيواء السياحي في السنوات 2003-2007	133
الفرع الثاني: طلبات الاستثمار السياحي سنة 2007	137
خلاصة الفصل الثالث:	141
الفصل الرابع: أهمية الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد الوطني في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030	142
تمهيد:	143
المبحث الأول: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030	144

المطلب الأول: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إطار مرجعي للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030	144
المطلب الثاني: التقرير العام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT 2030**	148
الفرع الأول: تشخيص السياحة الجزائرية	148
الفرع الثاني: الحركيات الخمسة للتفعيل السياحي للجزائر.	149
الفرع الثالث: الأقطاب والقرى السياحية للامتياز	150
الفرع الرابع: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "المخطط العملياتي"	151
الفرع الخامس: المشاريع ذات الأولوية السياحية	151
الفرع السادس: ملخص عام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية	152
المطلب الثالث: الحركيات الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية	152
الفرع الأول: تقويم وجهة الجزائر	153
الفرع الثاني: الأقطاب السياحية للامتياز	157
الفرع الثالث: مخطط نوعية السياحة	163
الفرع الرابع: مخطط الشراكة العمومية – الخاصة	164
الفرع الخامس: مخطط تمويل السياحة	166
المبحث الثاني: أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (**SDAT 2030**)	168
المطلب الأول: مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر في ظل المخطط على المدى المتوسط	168
الفرع الأول: تطور طاقات الإيواء	168
الفرع الثاني: التدفقات السياحية	171
المطلب الثاني: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني في ظل المخطط	173
الفرع الأول: أثر القطاع السياحي في التشغيل	174
الفرع الثاني: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي	175
الفرع الثالث: مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات	176
المبحث الثالث: مراحل تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **2030** والآليات المقترحة لتنمية القطاع السياحي في الجزائر	177

المطلب الأول: مراحل تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **2030**	178
المطلب الثاني: الآليات المقترحة لتنمية القطاع السياحي في الجزائر لدعم الاقتصاد الوطني	181
خلاصة الفصل الرابع	185
الخاتمة	186
قائمة المراجع	193

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الميزان السياحي الكامل	41
02	توزيع طاقات الإيواء في سنة 1962	50
03	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات الاقتصادية في المخطط الثلاثي 1967-1969	54
04	حصيلة برنامج الاستثمارات السياحية للمخطط الثلاثي 1967-1969	55
05	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الأول 1970-1973	56
06	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الثاني 1974-1977	58
07	توزيع المشاريع السياحية المبرمجة في المخطط الخماسي الأول 1980-1984 حسب نوع المنتج	61
08	توزيع طاقة الإيواء السياحي سنة 1989.	65
09	الامتيازات الجبائية والجمركية الممنوحة في قانون الاستثمار 1993	69
10	توافد السياح خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990-.2000	70
11	مداخيل قطاع السياحة خلال الفترة (1990-2000)	71
12	مقارنة المداخيل السياحية لدول المغرب العربي خلال الفترة (1994-1997)	72
13	توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1994.	73
14	توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1995	74
15	توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1996	75
16	توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1997	76
17	توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1998	77

18	توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1999	78
19	توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 2000	79
20	الفنادق التي تم عرضها في المرحلة الأولى سنة 1995	82
21	وضعية مشاريع الاستثمار في قطاع السياحة في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2007.	107
22	المشاريع السياحية المتوقفة بسبب المشاكل الإدارية والأمنية في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2007	113
23	المشاريع السياحية المتوقفة في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2007	117
24	تقسيم المشاريع المتوقفة داخل وخارج مناطق التوسع السياحي سنة 2007	119
25	أنواع المشاريع المتوقفة حسب نوع السياحة لسنة 2007	120
26	تطور أسباب توقف أشغال المشاريع السياحية خلال الفترة 2003-2007.	122
27	تطور التدفقات السياحية خلال الفترة 2001-2007	133
28	توزيع السياح الأجانب حسب الدوافع	135
29	طلبات الاستثمار السياحي في نهاية الثلاثي الأول لسنة 2007	137
30	تقسيم طلبات الاستثمار داخل وخارج مناطق التوسع السياحي سنة 2007.	138
31	أنواع طلبات الاستثمار السياحي حسب نوع السياحة لسنة 2007	139
32	قواعد مخطط تسويق وجهة الجزائر	154
33	المشاريع الخاصة بالقطب السياحي شمال شرق	158
34	القرى السياحية للامتياز الخاصة بالقطب السياحي شمال شرق	158
35	المشاريع الخاصة بالقطب السياحي شمال وسط	159
36	القرى السياحية للامتياز الخاصة بالقطب السياحي شمال وسط	160
37	القرى السياحية للامتياز الخاصة بالقطب السياحي شمال غرب	161

38	المشاريع السياحية الخاصة بالقطب السياحي جنوب غرب	162
39	تطور طاقات الإيواء في الجزائر للفترة (2008- 2014)	169
40	تطور طاقات الإيواء في الجزائر حسب التصنيف للفترة (2008- 2014)	170
41	توافد السياح إلى الجزائر للفترة (2008- 2014)	171
42	تطور عدد العمال في القطاع السياحي في الجزائر للفترة (2008- 2014)	174
43	مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2008- 2014)	174
44	إيرادات ونفقات الجزائر من السياحة للفترة (2008- 2014)	176
45	مجالات التشاور بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى	183

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	استثمارات ذو تدفق نقدي داخل وحيد وتدفق نقدي خارج وحيد	11
02	استثمارات ذو تدفقات خارجة متعددة وتدفق نقدي داخل وحيد	11
03	استثمارات ذو تدفق نقدي خارج وحيد وتدفقات نقدية داخلة متعددة	12
04	استثمارات ذو شكل تدفقات خارجة متعددة وتدفقات نقدية داخلة متعددة	13
05	الاستثمارات السياحية المتوقفة حسب نوع السياحة لسنة 2007	121
06	تطور مشاكل المشاريع السياحية خلال الفترة 2003-2007	123
07	يمثل تطور التدفقات السياحية خلال الفترة 2001-2007	134
08	يمثل توزيع السياح الأجانب حسب الدوافع -2007-	135
09	تطور الوافدين السياح والخارجين الوطنيين في الفترة 2003-2007	136
10	طلبات الاستثمار السياحي حسب نوع السياحة لسنة 2007	139
11	مكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم	146
12	المخططات التوجيهية المهنية ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم	147
13	نموذج عن مخطط جهاز التشاور المحلي	166
14	تطور طاقات الإيواء في الجزائر للفترة (2008- 2014)	169
15	توافد السياح إلى الجزائر للفترة (2008- 2014)	172
16	توزيع السياح الوافدين إلى الجزائر حسب الغرض لسنة 2014	173

17	تطور عدد العمال في القطاع السياحي في الجزائر للفترة (2008- 2014)	174
18	إيرادات ونفقات الجزائر من السياحة للفترة (2008- 2014)	177

المقدمة

المقدمة:

تعتبر السياحة في اقتصاديات الدول قطاعا اقتصاديا بالغ الأهمية وتبرز أهميتها في تدفقات رؤوس الأموال التي تحققها سواء بالعملة الوطنية أو الصعبة، حيث وصفت بالصناعة الأكثر نموا وبالعملاق الاقتصادي الجديد، ففي العام 1950 كان عدد السياح في العالم يبلغ 25 مليون سائح، وقد بلغ هذا العدد 1.2 مليار سائح العام 2015 وبزيادة نسبتها 04% مقارنة مع 2014. وخلال الفترة نفسها أيضا ارتفع الدخل المتأتي من السياحة من ملياري دولار إلى أكثر من 800 مليار دولار أمريكي. وقال الأمين العام للمنظمة العالمية للسياحة طالب الرفاعي أن السياحة تحتل موقع الصدارة في بعض المبادرات العالمية الأكثر ابتكارا في مجال الطاقة المستدامة، كما أنه بالرغم من الغموض حول وضع الاقتصاد العالمي أثبتت السياحة مرة أخرى قدرتها على التكيف، فهي تعتبر ضرورية في عملية التنمية وتحقيق الشغل والتوازن الاقتصادي والاجتماعي، ولقد استوعبت الكثير من الدول الاقتصادية الكبرى هذه الأهمية الاقتصادية للسياحة وبدأت في تطويرها مما جعلها من بين أهم قطاعات التصدير العالمية إلى جانب قطاع المحروقات.

ولقد تطور مفهوم السياحة من ظاهرة إنسانية وثقافية ونشاط اجتماعي إلى صناعة حقيقية قائمة بذاتها، وهذا جراء نمو وتطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول إضافة إلى تحسن المداخيل وتطور وسائل النقل والاتصال، وبذلك أصبح هذا القطاع يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية من خلال خلق مناصب شغل سواء مباشرة أي في القطاع السياحي ذاته، أو غير مباشرة في القطاعات التي لها علاقة بالنشاط السياحي، كما له دور في سد عجز ميزان المدفوعات، إضافة إلى دوره في تنشيط وتفعيل الاستثمار وبذلك تطوير وتنمية المناطق السياحية.

ورغم تمتع الجزائر بجملة كبيرة من المقومات السياحية الطبيعية، الموقع الجغرافي واعتدال المناخ في معظم فصول السنة، الشواطئ الجميلة، الصحراء، الحمامات المعدنية الاستشفائية، والجبال والثلوج والتراث الحضاري والتاريخي، والآثار التاريخية والحضارية القديمة، وإمكانية مزاولة السياحة الثقافية والترفيهية، السياحة الرياضية، سياحة المؤتمرات، السياحة التجارية، مما يؤدي إلى تنوع الطلب السياحي العالمي عليها، والتي بوسعها دفع عجلة النمو السياحي وتلبية شروط قيام سياحة تتماشى ومتطلبات السياح العالميين باختلاف أنماطهم وأشكالهم وقدراتهم المادية وطلباتهم المتنوعة في مجال السياحة، إلا أن نصيب الجزائر من السياحة العالمية يبقى ضعيفا إلى حد كبير حيث أنه لا يصل إلى 1 بالمائة من

مداخيل السياحة العالمية، هذا لأنها لم تقم باستغلال هذه الثروات الاستغلال الأمثل في إطار تنمية مستدامة للقطاع، رغم أنه تطرق إليها في سنة 1966 من خلال ما سمي بميثاق السياحة وكل السياسات المتبعة من قبل المخططات الوطنية حيث لم تبرز السياحة في الجزائر كقطاع أساسي وفعال يساهم في التنمية الاقتصادية، ولعل اعتماد الجزائر على الثروة النفطية هو ما أدى إلى تهميش القطاع السياحي، إلا أن الأزمة البترولية لسنة 1986 تعتبر منعطفا لهذا المسار في اتجاه تغيير السياسة المتبعة وإعطاء هذا القطاع بعدا جديدا في إطار تنويع الصادرات. لكن بمجرد عودة انخفاض أسعار النفط الخام سنة 2014، حتى عاد الكلام عن السياحة كبديل للنفط.

لقد أعطت الدولة اليوم اهتماما كبيرا بقطاع السياحة نظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية على السواء ، فلجأت إلى وضع جهاز تشريعي يحدد كيفيات التنمية المستدامة لقطاع السياحة والقوانين الخاصة باستغلال الشواطئ وكذا مناطق التوسع السياحية .

ويتطلب تطوير السياحة استثمارات مالية كبيرة خصوصا المرافق الخاصة بالإقامة والخدمات والبنية التحتية، حيث تعتبر المشاريع السياحية من أكثر البرامج جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، فتتعدد مجالاته مثل أماكن الإيواء الفندقي، القرى السياحية، مراكز الاستشفاء والعلاج وكذلك أماكن الترفيه والترويج والمراكز الرياضية والمطاعم ...الخ. وفي هذا الصدد أوليت أهمية كبرى لتشجيع الاستثمار السياحي ترقيته وتطويره من خلال توفير الجو الملائم ليتماشى مع متطلبات السياحة الدولية الراقية، ولكن رغم كل الإمكانيات المعتبرة والمتنوعة لبلادنا، يبقى هذا القطاع يعاني من العديد من المشاكل وبذلك يسجل تأخرا كبيرا.

من خلال ما تقدم وفي إطار السعي من أجل النهوض بقطاع السياحة في الجزائر، يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما هي السبل التي يمكن من خلالها للاستثمار الوطني والأجنبي المساهمة في دعم القطاع السياحي في الجزائر ؟

ومن أجل الإحاطة والإلمام بحيثيات هذه الإشكالية يتم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هي مميزات الاستثمار في القطاع السياحي ؟
2. هل استطاع القطاع السياحي منذ الاستقلال أن يقوم بوظائفه الاقتصادية في ظل تطور وتعدد المخططات التنموية في الجزائر ؟
3. فيما تتمثل أهم المعوقات والعراقيل التي تحول دون تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر؟
4. إلى أي مدى يمكن للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 أن يساهم في دفع عجلة التنمية السياحية في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة تم الاعتماد على الفرضيات الآتية:

1. تلعب السياحة دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لما يتميز به الاستثمار في هذا القطاع عن الاستثمار في باقي القطاعات الأخرى.
2. رغم توفر الجزائر على الإمكانات والمقومات السياحية المتميزة وتعدد المخططات التنموية منذ الاستقلال، إلا أن استغلالها لم يكن بالشكل الأمثل الذي يسمح بتطوير القطاع السياحي.
3. عرفت السياحة في الجزائر العديد من العراقيل والمعوقات لاسيما تلك المتعلقة بالتمويل والعقار السياحي إضافة إلى البيروقراطية الإدارية.
4. يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 من أهم الخيارات والاستراتيجيات التي تعتمد عليها الجزائر من أجل النهوض بالقطاع السياحي.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الدور الذي تلعبه السياحة في التنمية الاقتصادية في ظل التحولات وكذا أهمية التطورات التي شهدتها السياحة العالمية من حيث التدفقات البشرية والنقدية ودورها في خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، الأمر الذي يدفع إلى ضرورة الاهتمام بالاستثمارات السياحية، حيث أولت الجزائر اهتماما كبيرا بقطاع السياحة في الآونة الأخيرة من خلال إصدار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

هدف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد وإبراز مكانة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة الأهداف الفرعية المتمثلة في:

- إبراز المقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر، والتي يمكن أن تجعل منها وجهة سياحية عالمية يمكن أن تدر على الاقتصاد الجزائري بالنفع.
- التعرف على أهم مراحل تطور السياسة السياحية في الجزائر منذ الاستقلال مرورا بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق وصولا إلى الرؤية الجديدة لسبل تطوير وتنمية السياحة.
- إبراز أهم المشاكل التي عرفها القطاع السياحي في الجزائر والتي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمار في هذا القطاع.
- إعطاء رؤية حول الإجراءات الكفيلة للدفع بعجلة التنمية السياحية في الجزائر، من خلال دراسة وتحليل مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

حدود الدراسة:

تركزت الدراسة على وضعية القطاع السياحي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2015، مع الإشارة إلى الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2015، كما ركزت الدراسة على واقع ومشاكل الاستثمارات السياحية في الجزائر، وكذا البحث عن سبل ترقية القطاع السياحي من خلال القوانين التنظيمية الجديدة لقطاع السياحة لاسيما المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

مبررات اختيار الموضوع:

يمكن حصر مبررات اختيار الموضوع في الآتي:

- التطورات المذهلة التي شهدتها السياحة العالمية، وبالأخص في جانب الإيرادات السياحية وفرص التشغيل المباشر وغير المباشر.
- تخلف قطاع السياحة في الجزائر رغم توافر كل الشروط والمقومات الطبيعية والثقافية والتاريخية التي يمكن أن تجعل منه بلدا رائدا في مجال السياحة.

– انخفاض أسعار البترول وتراجع عائداته التي تعد حافزا للتفكير في بدائل أخرى، ولعل صناعة السياحة تعتبر البديل الأقوى في ظل توفر المقومات الكبيرة للسياحة في الجزائر.
– إصدار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والذي يهدف إلى خلق نوع من التناسق في إنجاز مختلف المشاريع القطاعية.

منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال العرض والتحليل حيث تم التعرف على جوانب الموضوع المختلفة بالاستعانة على الدراسات والقوانين المتعلقة بالنشاط السياحي والاستثمارات في هذا القطاع، بالإضافة إلى استخدام وسائل إحصائية لتحليل جداول وبيانات المؤشرات السياحية.

الدراسات السابقة:

– كواش خالد: أطروحة دكتوراه تحت عنوان **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية –حالة الجزائر–** السنة الجامعية (2004/2003)، تناول فيها الباحث ماهية وأهمية السياحة كنشاط اقتصادي، ثم عرض مقومات وأداء القطاع السياحي في الجزائر، وآفاق ومستقبل السياحة في الجزائر ومقارنة مع تجارب بعض الدول المجاورة في قطاع السياحة، وتوصل إلى أن السياحة في الجزائر لم تحظ بالأولوية في البرامج التنموية رغم ما تتوفر عليه من موارد طبيعية وثقافية وتاريخية هامة.
– قويدر لويزة: أطروحة دكتوراه تحت عنوان **اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر – 2010، تطرقت من خلالها الباحثة إلى التطور التاريخي لقطاع السياحة في الجزائر وأهم القوانين والتشريعات التي صدرت ضمن المخططات التنموية السياحية من 2000 إلى 2010، حيث توصلت إلى أن كل من العرض والطلب السياحيين تربطهما علاقة طردية بالتسويق السياحي الذي يلعب درا هاما في خلق مناصب الشغل، كما توصلت الباحثة إلى أن القطاع السياحي في الجزائر يعتبر قطاعا ثانويا في جميع السياسات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى سنة 2010.
– حفصي بونبعو ياسين: أطروحة دكتوراه تحت عنوان **أهمية القطاع السياحي لدعم الاقتصاد الوطني مع الإشارة بعض النماذج العربية**، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي،

2016، تطرق الباحث إلى واقع وأهمية القطاع السياحي في بعض الدول العربية وكذا الجزائر، من خلال التطرق إلى مرحلتين أساسيتين يفصل بينهما إصدار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية سنة 2008، حيث توصل الباحث إلى ضرورة وضع إستراتيجية جديدة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على فترات مختلفة على المدى المتوسط 2015، والطويل 2030.

من خلال هذه الدراسة سنحاول إبراز مختلف معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر، لاسيما مشكل التمويل والمشكل العقاري وكيف حاول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للحد منها، وكذا البحث عن آليات جديدة والسبل الكفيلة لترقية قطاع السياحة في الجزائر.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول تسبقهم مقدمة منهجية وتليهم خاتمة تحتوي على مجموعة من الاستنتاجات والاقتراحات التي تساهم ولو بالقدر الضئيل في حل المشاكل المرتبطة بالقطاع السياحي، حيث تضمن الفصل الأول أساسيات حول الاستثمارات السياحية، من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم العامة والأساسية حول الاستثمارات من مفهوم اقتصادي ومالي ومحاسبي وقانوني، ثم إلى تصنيفات الاستثمارات، ومن ثم التطرق إلى علاقة الاستثمار بمختلف المتغيرات الاقتصادية، مع محاولة إبراز البعد الاقتصادي لصناعة السياحة من خلال معرفة خصائص ومكونات النشاط السياحي والسوق السياحي وخصائص الاستثمار السياحي وأهميته الاقتصادية ومحددات نموه.

أما الفصل الثاني فتناول تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر، من خلال دراسة واقع الاستثمارات السياحية منذ الاستقلال مرورا بميثاق السياحة لعام 1966 وفي ظل الاقتصاد الموجه، ثم تطرق للاستثمارات السياحية في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق إلى غاية نهاية سنة 2007.

بينما تطرق الفصل الثالث إلى معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر من خلال دراسة واقع وفرص الاستثمار السياحي في الجزائر وكذا المشاكل التي يتخبط فيها المستثمر السياحي، مع التركيز على أهم وأكبر المشاكل التي يعرفها القطاع والمتمثلة في: مشكل التمويل، مشكل العقار السياحي وكذا مشكل البيروقراطية الإدارية.

وفي الفصل الرابع تم التطرق إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 ، من خلال تشخيص وفحص الوضعية الحالية للسياحة الجزائرية وكذا الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، وصولا إلى الأقطاب السياحية للامتياز والمشاريع ذات الأولوية السياحية والآليات المقترحة للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر.

الفصل الأول:

الاستثمارات السياحية

ومحددات نموها

تمهيد:

لقد تطور مفهوم السياحة من ظاهرة إنسانية وثقافية ونشاط اجتماعي إلى صناعة حقيقية قائمة بذاتها، وهذا جراء نمو وتطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول إضافة إلى تحسن المداخيل وتطور وسائل النقل والاتصال، فبتغير الظروف المعاشة تحولت السياحة من ظاهرة البحث عن تحقيق الرغبات وإشباع الحاجات إلى البحث عن المتعة والراحة والاستجمام، إلى أن أصبحت صناعة قائمة بذاتها تعتمد عليها كثير من الدول في تنمية مداخيلها لتحقيق التوازن الاقتصادي، فأصبحت تعتبر قطاعا كباقي القطاعات الاقتصادية يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما دفع الدول إلى الاهتمام بها كنشاط من خلال مساهمتها في الدخل الوطني وفرص العمل من خلال الاهتمام بالاستثمار في هذا المجال وفق خطط متكاملة.

في هذا الفصل سنتطرق إلى الاستثمارات السياحية ومحددات نموها من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار

المبحث الثاني: صناعة السياحة والبعد الاقتصادي لها

المبحث الثالث: الاستثمارات السياحية

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار

إن الاستثمار يمتص الأموال المدخرة ويوجهها للنشاط الاقتصادي من أجل تلبية احتياجات الفرد المختلفة لذلك فإنه يعتبر المحرك الرئيسي لاقتصاد أي بلد،ومفهوم الاستثمار يختلف من اقتصاد إلى آخر ومن فرد إلى آخر، فهو يعرف على أنه توظيف الأموال بهدف تحقيق العائد أو الربح أو بمعنى آخر اكتساب الموجودات المادية والمالية الأولى والتي تتمثل في الأراضي، الآلات، المعدات،... الخ، والثانية والتي تتمثل في النقود، الودائع، أسهم، سندات،... الخ.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

تتعدد المفاهيم المتعلقة بالاستثمار، فهي تبرز ماهيته والدور الذي تؤديه في النشاط الاقتصادي لأي بلد، ويعرف الاستثمار على أنه توظيف رأس المال المدخر تحقيقا للربح، ونواجه في تعريفنا للاستثمار عدة مفاهيم، فالتعريف الاقتصادي للاستثمار يختلف عن تعريف الإدارة المالية والمحاسبية والقانونية له، ومن أجل هذا نعرفه من وجهات مختلفة.

الفرع الأول: المفهوم الاقتصادي للاستثمار

قد يختلف الاقتصاديون حول الاستثمار لكن يتفق الكل على أنه ليس هناك استثمار ما لم تكن هناك عملية خلق ثروة، فالاستثمار هو تخصيص موارد آنية متاحة بغية تحقيق نتائج موزعة عبر الزمن مستقبلا، والتي تفوق الإنفاق الاستثماري أو التكلفة المبدئية.

يعرّف كينز الاستثمار بأنه : "يتضمن كل المنتجات التي يشتريها مقاول من مقاولين آخرين ويوجهها إلى مخزونه الذي يودع فيه المنتجات التامة وغير التامة"[1]، ويقول أيضا: "إن الاستثمار هو تلك النفقة التي تحفز على الشراء والتي بدورها تخلق الاستثمارات"[2]

كما يعرفه ساموبلسون SAMUELSON على أنه ثاني أهم عنصر من الإنفاق الخاص ويعتبر أنه بالنسبة للاقتصاد الكلي تعني كلمة الاستثمار الزيادة في مخزون رأس المال المادي (من آلات،

[1]-PIERRE DITERLIN , L'Investissement , Paris, P:22.

[2]-JEAN-PIERRE COURIAUX, Macro-Economie, Economica, Paris,1988, P:366

مباني...إلخ)، أما بالنسبة للأشخاص العاديين، الاستثمار هو شراء قطعة أرض، أسهم أو سندات. ولا يمكن اعتبار مشروع استثماري إلا عندما يكون هناك خلق حقيقي لرأس المال[1].

أما الاقتصادي بوارك (BOHM BAWERK) فقد أعطى تعريف محدد وواضح للاستثمار حيث يعتبر أن الاستثمار هو التخلي عن نفقة حالية من أجل تعظيم القدرة الإنتاجية للمؤسسة وهذا عن طريق شراء رأس مال تقني (آلات، معدات، بنايات... إلخ) أو عن طريق رأس مال بشري (تكوين، تأطير العمال)[2].

وكما عرفه الأستاذ محمد مطر على أنه[3]: التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي.

كما يعرف على أنه تدفق رأس المال الموجه لتغيير المخزون الموجود والذي يمثل أحد العوامل الأساسية لوظيفة الإنتاج، بالإضافة إلى عامل العمل.[4]

كما يمكننا تعريفه على أنه تضحية بموارد حالية للحصول على نتائج أو مداخيل مستقبلية موزعة عبر الزمن بمبلغ إجمالي يفوق التكلفة المبدئية.[5]

في نفس السياق يعرف الاستثمار على أنه اكتساب الموجودات المادية، وهذا إذا نظرنا إلى أن تثمير الأموال هو عبارة عن مساهمة في الإنتاج الذي يحقق منفعة على شكل سلع أو خدمات.[6]

---

[1]-PAUL SAMUELSON – Macro-economie, édition Organisation 17eme ,1994, P 635.

[2]-PATRICK EPINGARD – Investir face aux enjeux technologiques et informationnels, Edition ELLIPES, 1991, p-p : 1 - 3.

[3] محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 1999، ص 9.

[4] BANCEL FRANC, ALBAND RICHARD, les choix d'investissements, édition economica, Paris, 1995. p 21.

[5] BOUGHABA ABDELLAH, Analyse et évaluation de projet, édition berti, Paris, 1998, p 7.

[6] طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1997، ص 13.

وباعتباره متغير اقتصادي كلي فإننا يمكن تعريف الاستثمار على أنه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها[1]، ويبرز هذا التعريف الارتباط القائم بين الاستثمار والادخار في علاقة تمويلية وبالاستهلاك بصورة غير مباشرة في علاقة إنتاجية في المجتمع الاقتصادي.

الفرع الثاني: المفهوم المالي للاستثمار

أما ماليا فيعرف الاستثمار على أنه تلك المبادلة بين الإنفاق الحالي أو المبدئي بالإيرادات المستقبلية، فالإنفاق الاستثماري يحدث في الفترة الحالية، بينما المكاسب التي يحققها تستمر لفترة زمنية طويلة.[2]

كما يقصد بالاستثمار ماليا على أنه مجموعة النفقات التي تظهر عنها مداخيل عبر فترات زمنية طويلة، شرط تغطية التكلفة المبدئية كليا.[3]

كما يعرف الرجل المالي الاستثمار بأنه عملية الحيازة على أسهم أو سندات لغرض تحقيق قيمة مضافة في رأس المال، وهو يقوم على المضاربة المالية أو على أساس سعر الفائدة.[4]

ومنه فالاستثمار هو تخصيص أموال من أجل الحصول على أصل تنتج عنه تدفقات نقدية مقسمة على فترات زمنية، لهذا فإن الاستثمار مرتبط بعاملي الزمن والمخاطرة.

الفرع الثالث: المفهوم المحاسبي للاستثمار

يسجل الاستثمار في الصنف الثاني من المخطط الوطني المحاسبي، هذا الأخير يعرف الاستثمار على أنه يتمثل في جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة، المادية وغير المادية، المكتسبة من طرف المؤسسة والموجهة للبقاء طويلا وعلى الشكل نفسه داخل المؤسسة.[5]

[1] حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2000، ص 37.

[2] عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص244.

[3] BOUGHABA ABDELLAH, op cit, p 7.

[4] PATRICK EPINGARD، op cit، P 5.

[5] BOUGHABA ABDELLAH, op cit, p 7.

كما يعتبر استثمار العناصر المتواجدة ضمن أصول المؤسسة والتي تبقى فيها خلال فترة تقلعن سنة والتي تعتبر ملكا لها، لذلك فإن الاستثمار يتمتع بخاصيتين هما الاستهلاك المباشر والملكية القانونية.[1]

يعرف المحاسب الاستثمار على أنه عملية الحيازة على سلع أو خدمات لا تستهلك خلال سنة من النشاط وهذا التعريف يضم كل من السلع المادية من مباني، أراضي، معدات وآلات والسلع الغير مادية كبراءة الاختراع، شهرة المحل أيضا تضم الخدمات من برامج تطوير وتعليم وبحث بالإضافة إلى الاستثمارات التجارية كالإشهار مثلا وهي أصول ثابتة سواء منتجة أو غير منتجة.[2]

الفرع الرابع: المفهوم القانوني

لم يهتم رجال القانون بتعريف الاستثمار ولكنهم حاولوا فهم معنى هذه الكلمة حيث "يفهم من عبارة استثمار أنها عمل أو تصرف لمدة زمنية معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي، كان هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية (من بينها الملكية الصناعية، المهارة الفنية) أو في شكل قروض".[3]

يبقى هذا التعريف واسع و لذا يمكن اعتبار الاستثمار متكون من رؤوس أموال، ممتلكات، خدمات، براءات اختراع وتقنيات التصنيع.

ومن خلال المفاهيم السابقة يمكننا استخلاص الخصائص المميزة للاستثمار:

- الاستثمار هو مبادلة بين الإنفاق الحالي بالإيرادات أو العائدات المستقبلية.
- تتمثل التكلفة المبدئية للاستثمار في المبالغ المدفوعة من أجل إنجاز مشروع والتي من خلالها يتم اقتناء أصول ودفع التكاليف اللازمة لانطلاقه.
- تمثل التدفقات النقدية الناتجة عن الاستثمار العوائد الناتجة عن الاستثمار خلال فترة حياته وتتمثل في الفرق بين العوائد المحصلة والمصاريف خلال فترة زمنية.

---

[1] HOUDAYER ROBERT, évaluation financière des projets, édition economica, 2ème édition, Paris, 1999, p13.

[2] PATRICK EPINGARD، op cit ،p 4.

[3] – عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص:04.

- القيمة المتبقية من الاستثمار: عند نهاية المشروع الاستثماري يظهر تدفق نقدي في نهاية آخر سنة استغلال، قد يستخدم لتغذية مشاريع أخرى أو يعتبر تدفق موجب يضاف إلى آخر تدفق نقدي للاستثمار.
- فترة حياة الاستثمار: تمثل الفترة التي يكون فيها الاستثمار قادرا على توليد تدفقات نقدية موجبة.

المطلب الثاني: تصنيفات الاستثمار

يمكن تبويب الاستثمار في أنواع متعددة ويمكن تصنيفها طبقا لعدة معايير، وسنعرض تصنيفا وفق أربعة معايير فقط، التصنيف الأول يكون طبقا للغرض أو الهدف من الاستثمار، والثاني طبقا للجهة المعنية أما الثالث فيتم وفق شكل وتوقيت التدفقات النقدية، والرابع يتم وفق علاقة الاستثمار بالبرامج المسطرة له.

الفرع الأول: وفقا للهدف أو الغرض

وفق هذا التصنيف يأخذ الاستثمار أشكالا متعددة نجملها فيما يلي:[1]

1- الاستثمارات الإحلالية أو التجديدية:

وهي الأكثر شيوعا من حيث الحجم، ويمكن التمييز بين نوعين منها، الأول يهدف إلى إحلال أصول جديدة مكان الأصول القائمة، والتي انتهى عمرها الإنتاجي بالاستهلاك بحيث يحافظ على الطاقة الإنتاجية القائمة للوحدة الاقتصادية، والثاني يهدف إلى إحلال أصول قائمة صالحة الاستخدام إلا أنها تعتبر متقادمة فنيا بهدف تحسين الأداء أو تخفيض تكلفة الإنتاج.[2]

2- استثمارات التحديث والإنتاجية:

تهدف هذه الاستثمارات إلى تقليص التكاليف والمخاطر وتحسين نوعية المنتوج، وهذا من خلال تكثيف الآلية، أي تطوير الجهاز الإنتاجي الحالي وتحديثه، حيث أن المؤسسة تسعى إلى قياس أثر تغيير

[1] BOUGHABA ABDELLAH, op cit, p 8.

[2] عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، مدخل معاصر للإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص46.

التجهيزات وليس مردوديتها[1]، بحيث أنها تريد تقييم التكاليف بعد إدخال هذه التغييرات على التجهيزات وما يترتب عنها من تكلفة تكوين جديدة والعمالة الإضافية، فهذه الاستثمارات تهدف إلى زيادة الإنتاج وبنوعية أحسن، فالإنتاجية مرتبطة بنوعية الإنتاج وتتقلص فيها المخاطر نسبيا.

3- استثمارات التنويع والتطوير:

تتمثل هذه الاستثمارات في أبحاث تطوير منتوج قائم أو بعث منتوجات جديدة، وهي مرتبطة بالتطور التكنولوجي وتكاليف البحث والتطور إما أنها تعتبر تكاليف أو تمتلك خلال فترة زمنية أقصاها خمس سنوات.

4- استثمارات التوسع:

يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة لمواجهة زيادة الطلب في المستقبل، وذلك غما بزيادة الإنتاج القائم دون تغيير في تشكيلة المنتجات الحالية أو بإضافة خطوط إنتاج جديدة وهنا تتغير تشكيلة المنتجات القائمة.[2]

5- الاستثمارات الإستراتيجية:

هذه الاستثمارات تهدف إلى المحافظة على بقاء واستمرار المؤسسة، ويصعب تقدير عائدها المتوقع كميا لارتباطها بعوامل غير مالية من الصعب قياسها، وهي تضم البحث والتطوير وانتهاج استراتيجيات التكامل الأفقي والعمودي أو إنشاء فروع دولة أجنبية.[3]

6- الاستثمارات الإجبارية:

والتي غرضها اجتماعي بحت وغير مرتبط بشكل مباشر بنشاط المؤسسة، ويتم القيام بها نتيجة الإلزام القانوني، إذ تفرضها الظروف أو تفرض بواسطة الدولة، وهي تهدف إلى الالتزام بالتشريعات فيما يخص الصحة والوقاية والأمن والتلوث وتحسين المناخ الاجتماعي، كإنشاء مساكن للعاملين وغيرها من المرافق

[1] عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص248.
[2] عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، مدخل معاصر للإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص46.
[3] عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص248.

الضرورية لهم، كما أنها تضم مجمل الاستثمارات الخاصة بالهياكل القاعدية والتي تتسم بكبر حجم تكاليفها وأهميتها التي تعم على الجميع.[1]

الفرع الثاني: وفقا للجهة المعنية[2]

لقد رأينا فيما سبق أن الاستثمار يمكن أن يكون مربحا أو بدون عائد وهذا حسب الهدف منه، ولكن كذلك الجهة التي تقوم بالاستثمار لها جانب كبير من الأهمية في تحديد نوع الاستثمار.

1. الاستثمار الفردي:

ويتمثل هذا النوع من الاستثمار في ما يوجهه الفرد من مدخراته أو مدخرات غيره إلى تكوين رأسمال حقيقي جديد من أجل تحسين مستوى معيشته (شراء مسكن، أسهم تدر ربحا سنويا...إلخ). وهو استثمار محفز يقوم به الأفراد متوقعين من خلاله أرباح كبيرة وهذه التوقعات للفوائد هي الدافع أو الحافز للاستثمار ولولاها لما أقبل الأفراد عليه.

2. استثمار المؤسسات:

يتمثل استثمار المؤسسات في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم بتكوينه وتمويله إما عن طريق الاحتياطات التي يتم تكوينها من الأرباح المحققة أو من القروض التي تحصل عليها، وهنا يجب التحدث عن الأسباب التي تدفع المؤسسة للاستثمار حيث أنها إما تكون بحاجة إلى تكوين مخزون من رأس المال لإنتاج سلع جديدة، أو من أجل تجديد وسائل الإنتاج المهتلكة من أجل رفع مستوى الإنتاجية وزيادة الأرباح، بالإضافة إلى إمكانية تحسين نوعية السلع تلبية لرغبة المستهلكين من أجل الدخول إلى سوق المنافسة.

3. الاستثمار الحكومي:

يتمثل في رأس المال الحقيقي الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتمويله إما عن طريق فائض الإيرادات الناتج من الإنفاق العادي أو من حصيلة القروض الأجنبية التي تعقدها مع الحكومات والهيئات

[1] BOUGHABA ABDELLAH, op cit, p 8.

[2] عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، دار الجامعة، 1990، ص336.

الأجنبية. وهو استثمار تلقائي تقوم به الدولة دون اعتبار لما يدره عليها من عائد وذلك من أجل تنمية الاقتصاد، كإقامة المصانع للصناعات الثقيلة وتكون دائما متبوعة بأرباح كبيرة نتيجة إدخال منتوج جديد إلى السوق وهذا بالاعتماد على طرق إنتاج جديدة ومتطورة.

4. الاستثمار الوطني:

يسمى استثمارا وطنيا تلك المدخرات التي يتم توجيهها لتكوين رأس مال حقيقي جديد داخل الدولة، ويتضمن الاستثمار الوطني الكلي مشتريات المؤسسات من العدد والآلات والمباني الجديدة، الإنفاق على البيوت والمساكن الجديدة من قبل الأفراد والمؤسسات والتغيرات في قيم الموجودات لدى المؤسسات.

5. الاستثمار الدولي:

هو استخدام المدخرات الوطنية من أجل تكوين رأسمال حقيقي جديد خارج الدولة، أي هو استخدام يجري في الخارج لموارد مالية تملكها الدولة ويمكن أن يأخذ هذا الاستثمار عدة أشكال أهمها:

- الاستثمار الأجنبي المباشر.
- استثمار بدون مقابل تقوم به دولة غنية لمساعدة الدول النامية.
- استثمار الأوراق المالية عن طريق البورصة العالمية.

الفرع الثالث: وفقا لشكل وتوقيت التدفقات النقدية

ويقصد بالتدفقات تلك الناجمة عن الاقتراح الاستثماري، سواء كانت تدفقات خارجة أو داخلة، وهنا يمكن التمييز بين أربعة أشكال مرتبة حسب تدفقاتها:[1]

1. استثمارات ذات تدفق نقدي خارج وحيد وتدفق نقدي داخل وحيد:

[1] BOUGHABA ABDELLAH, op cit, p 8.

في هذا النوع من الاستثمارات تتم التدفقات النقدية سواء الخارجة أو الداخلة مرة واحدة في لحظة زمنية معينة، حيث أن التدفق النقدي الخارج هو ثمن شراء الأصل الاستثماري، بينما التدفق النقدي الداخل يتمثل في بيع الأصل في نهاية المدة، وهذا ما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: استثمارات ذات تدفق نقدي خارج وحيد وتدفق نقدي داخل وحيد

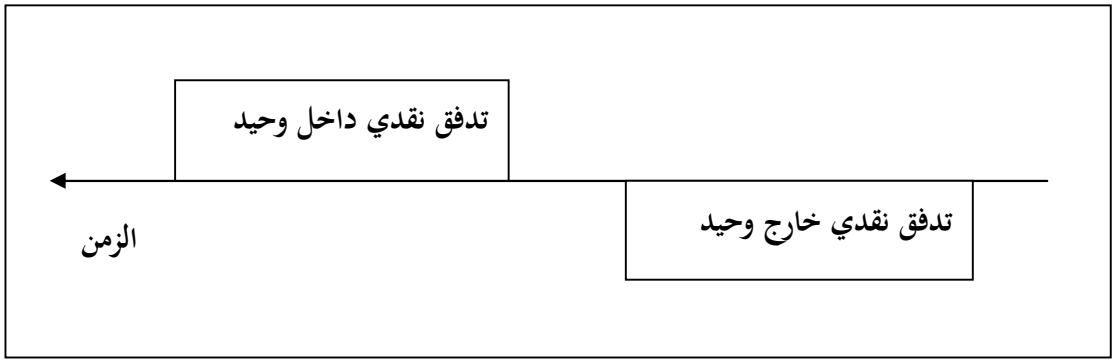

المصدر: . BOUGHABA ABDELLAH, op cit, p 9

2. استثمارات ذات تدفقات نقدية خارجة متعددة وتدفق نقدي داخل وحيد:

هذا النوع من الاستثمارات والتي يحدث فيها الاستثمار المبدئي خلال فترات زمنية متعددة وتتمثل التدفقات النقدية الخارجة في تكلفة الإنشاء والإعداد المتعلقة بالمشروع، بينما العائد المتوقع منها يتم الحصول عليه في لحظة زمنية معينة والذي يمثل قيمة بيع مخلفات المشروع عند نهاية عمره الافتراضي، لذلك فإن هذه الاستثمارات تأخذ طابعا اجتماعيا، ويمكن تمثيل هذا الصنف كما يلي:

الشكل رقم 02: استثمارات ذات تدفقات نقدية خارجة متعددة وتدفق نقدي داخل وحيد

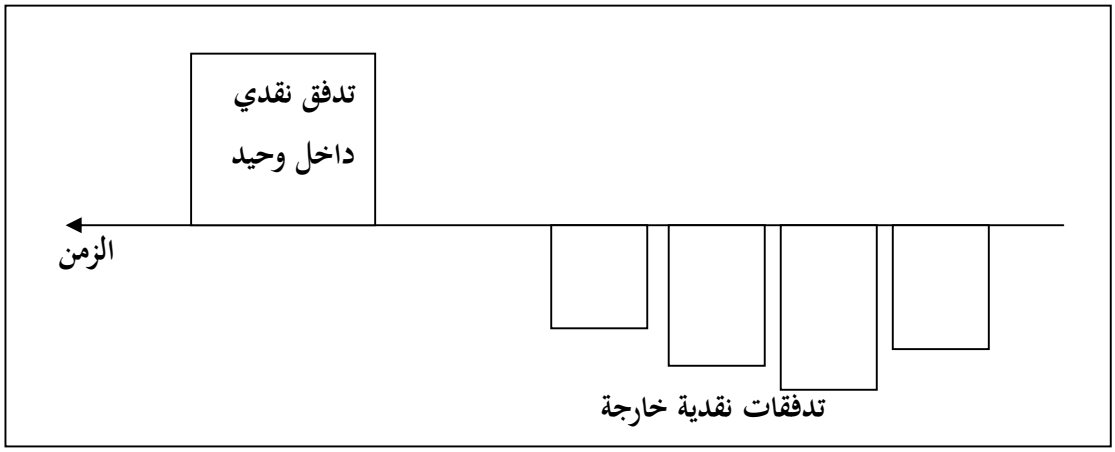

المصدر: . BOUGHABA ABDELLAH, op cit, p 9

3. استثمارات ذات تدفق نقدي خارج وحيد وتدفقات نقدية داخلة متعددة:[1]

تتطلب هذه الاستثمارات دفع قيمة الاستثمار المبدئي في لحظة معينة واحدة، بينما يترتب على ذلك سلسلة من التدفقات الداخلة على فترات زمنية، ومثال ذلك الاستثمار في الأوراق المالية، حيث أن التدفق النقدي الخارج يتمثل في شراء الأوراق المالية أما التدفقات الداخلة فتتمثل في الأرباح والتوزيعات والفوائد السنوية بالإضافة إلى قيمة هذه الأوراق في نهاية مدة الاستثمار[2]،ويمكن تمثيل هذا الصنف كما يلي:

الشكل رقم 03: استثمارات ذات تدفق نقدي خارج وحيد وتدفقات نقدية داخلة متعددة

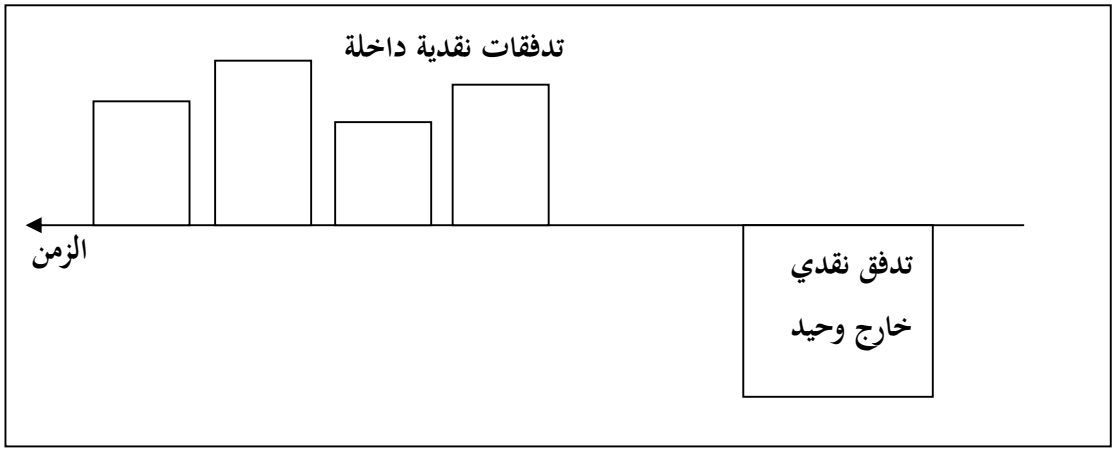

المصدر: . BOUGHABA ABDELLAH, op cit, p 9

4. استثمارات ذات تدفقات نقدية خارجة متعددة وتدفقات نقدية داخلة متعددة:

[1] عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، مدخل معاصر للإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص48.

[2] عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره ، ص 245.

تكون التدفقات الخارجة في السنوات الأولى متعددة، أي في مرحلة الإعداد قبل بدء التشغيل، ثم تحدث التدفقات الداخلة من مكاسب سنوية، إضافة إلى قيمة الأصل في نهاية المدة[1]، ومثال ذلك الاستثمارات الضخمة كالاستثمار في المصانع أو التجهيزات الضخمة، براءة الاختراع، ... الخ، وتأخذ التدفقات النقدية الشكل التالي:

الشكل رقم 04: استثمارات ذات تدفقات نقدية خارجة متعددة وتدفقات نقدية داخلة متعددة

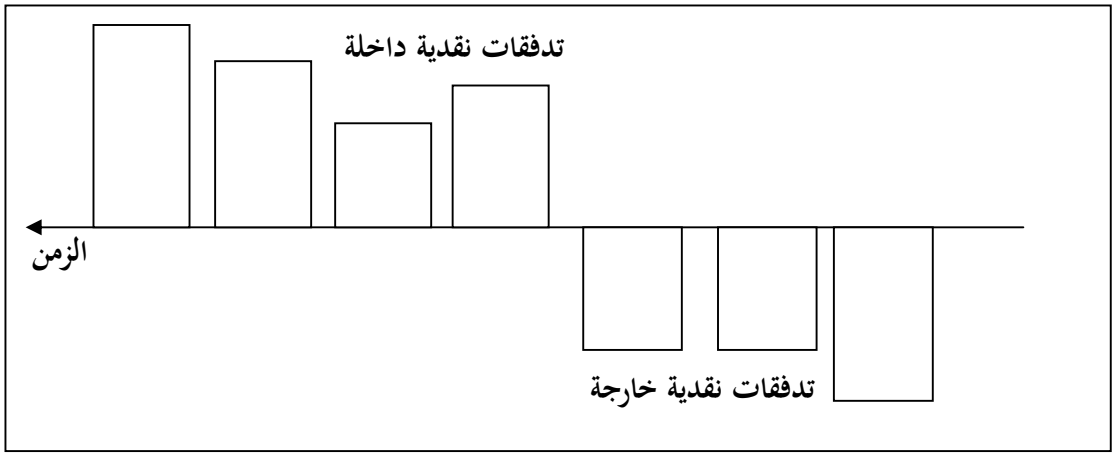

المصدر: . BOUGHABA ABDELLAH, op cit, p 9

الفرع الرابع: وفقا لعلاقة الاستثمار بالبرامج المسطرة

إن عملية الاستثمار تكون دوما حسب إستراتيجية محددة من طرف المسؤولين بالإضافة إلى التزامات مالية هامة، وتبعا لإستراتيجية معينة فإن هناك أنواع عديدة من الاستثمار تقوم بها المؤسسة، ووفقا لهذا المعيار تأخذ الاستثمارات ثلاثة أشكال أساسية هي:[2]

1. الاستثمارات المستقلة:

[1] عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، المرجع أعلاه، ص 246

[2] عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، مدخل معاصر للإدارة المالية، مرجع سبق ذكره ، ص48.

ويعتبر الاستثمار مستقلا إذا كانت ربحيته لا تتأثر بتنفيذ أو عدم تنفيذ الاستثمارات الأخرى، فإحلال آلة جديدة مكان أخرى يعتبر اقتراح مستقل عن الاستثمار في حملة إعلانية لمنتج جديد، فقبول الاقتراح الأول لا يتطلب تنفيذ الاقتراح الثاني، كما انه لا يرتبط بقبوله أو رفضه.

2. الاستثمارات المتعارضة:

تعتبر الاستثمارات متعارضة إذا كان تنفيذ إحداها يؤدي إلى عدم تنفيذ الاستثمارات الأخرى، فاختيار شراء شاحنة من نوعين مختلفين يكون باختيار نوع واحد وبالتالي اختياره يؤدي إلى رفض البديل الثاني.

3. الاستثمارات المتصلة (المرتبطة):

يمكن اعتبار استثمارين متصلين إذا كان تنفيذ أحدهما يتطلب بالضرورة تنفيذ الاستثمار الآخر، وقد تتطلب بعض الاستثمارات عند تنفيذها ضرورة تنفيذ الاستثمارات الأخرى مسبقا.

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار بمختلف المتغيرات الاقتصادية

لقد اختلف الاقتصاديون حول العلاقة التي تربط الاستثمار بمختلف العوامل والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، فهو يتأثر ويؤثر على مجموعة كبيرة من المتغيرات كالادخار، الاستهلاك، سعر الفائدة، السوق، الدخل وعموما على الدورة الاقتصادية.

الفرع الأول: الاستثمار والادخار[1]

من زاوية معينة قد يبدو أن الاستثمار والادخار أمرا واحدا في علاقتهما بالدخل الوطني أو بالناتج الوطني مع ذلك فيمكن التميز بينهما.

[1] حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى التعبير الاقتصادي، دار الشروق، 1992، ص57.

بالنسبة لكينز يرى أن الادخار يساوي الاستثمار حيث يعرف كينز الادخار على أنه يعادل حصيلة المبيعات الكلية مطروحا منه حصيلة مبيعات السلع الاستهلاكية. وطبقا لهذا المفهوم نجد أن الادخار يحدد عن طريق المعادلة التالية:

الادخار = الدخل – الإنفاق على الاستهلاك.

ويعرف كينز الاستثمار بأنه قيمة الإنتاج الحالي من السلع الرأسمالية وقيمة ما يضاف إلى المخزون من السلع النهائية، ومنه نجد أن الاستثمار يحدد عن طريق المعادلة التالية :

الاستثمار = الناتج – الناتج من السلع الاستهلاكية

وبما أن الدخل يساوي الناتج والإنفاق على الاستهلاك يتعادل مع قيمة الناتج من السلع الاستهلاكية فإن هذا يؤدي إلى تساوي الادخار والاستثمار.

أما بالنسبة للحالة الثانية أين نفصل بين الاستثمار والادخار باعتبار أن علم الاقتصاد لا يتعامل مع كميات اقتصادية محاسبية ولكنه يتعامل بالدرجة الأولى مع وحدات اقتصادية لها سلوك اقتصادي وبصفة عامة فإن الوحدات التي تقوم بالادخار تختلف عن الوحدات التي تقوم بالاستثمار. ويخضع سلوك كل منها إلى دوافع مختلفة ولذلك من الضروري التفرقة بين الأمرين.

لذلك يمكن التفريق بين قطاعين : قطاع العائلات والمؤسسات، أما قطاع العائلات فهو يستخدم جزء من دخله للحصول على سلع استهلاكية والجزء الباقي هو الادخار، أما الاستثمار فهو عملية مرتبطة بالإنتاج يقوم بها قطاع المؤسسات ونظرا أن المؤسسات تكون في حاجة إلى الاقتراض من العائلات للقيام بالاستثمار، لذلك يقال عادة أن الادخار يمول الاستثمار.

الفرع الثاني: الاستثمار وسعر الفائدة

تعتبر العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار هامة جدا كون أنه عن طريق سعر الفائدة تقوم الدول بالتأثير على الاستثمار، ويرى كينز أن سعر الفائدة ليس له صلة بالادخار ولا بالاستثمار بل هو على علاقة مباشرة بالعرض والطلب على النقود في اقتصاد ما[1]، فسعر الفائدة يؤثر على تكلفة الفرصة

[1] جون مينارد كينز ،النظرية العامة في الاستخدام و الفائدة و العملة، ترجمة نهى رضا، بيروت، 1962، ص 364.

البديلة في المشاريع الاستثمارية، فإذا كانت المؤسسة تضطر إلى الاقتراض، فإن سعر الفائدة هنا يؤثر مباشرة على تكلفة الاستثمار في مشروع ما، أما إذا كانت المؤسسة تستخدم أرصدتها المالية، فإنها تتنازل عن الفائدة التي يمكن أن تجنيها لو أنها أقرضت هذا المال إلى شخص آخر بدلا من استثماره. وبالرغم أن الاستثمار قد يكون أقل حساسية لسعر الفائدة من التغيرات في الطلب لاستهلاكي، فإن سعر الفائدة له أثر على الاستثمار.

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن المستثمرين يقبلون على الاستثمار إذا تحقق أن الكفاية الحدية لرأس المال تزيد عن سعر الفائدة السائد في السوق، فطالما يظل معدل العائد الحيز من معدل الفائدة، كون في صالح المستثمر الزيادة في طلب الأموال لاستثمارها لأن ذلك يمكنه من تحقيق ربح صافي موجب.

ويمكن القول أنه إذا انخفض معدل الفائدة ليصبح أقل من معدل المردودية يكون المستثمر في وضع يمكنه من زيادة الاستثمار.

الفرع الثالث: الاستثمار والقروض والسوق المالي

عادة ما يقوم الأفراد بالادخار والمؤسسات بالاستثمار وهذا ما أدى إلى ظهور الحاجة إلى وجود منظمات تنقل المدخرات إلى المستثمرين، فالأفراد عادة ما ينفقون أقل من دخولهم والمؤسسات تنفق أقل من دخلها لذلك يجب نقل فائض الأفراد إلى المؤسسات عن طريق السوق المالية.

يمكن زيادة الكفاءة في تمويل الاقتصاد ونقل فائض الأفراد إلى المؤسسات بأحجام أكبر وبشروط أفضل إذا قامت مؤسسات مالية وسيطة تتخصص في تجميع مدخرات الوحدات الفائضة لتضعها تحت تصرف المؤسسات العاجزة، ومن بين أهم المؤسسات المالية الوسيطة نجد البنوك، شركات التأمين، صناديق الادخار وصناديق التأمين، هذه المؤسسات تقترض من الوحدات الفائضة ثم تضع هذه المدخرات تحت تصرف المستثمر لآجال قصيرة، وتصدر هذه المؤسسات أصول مالية تطلق عليها اسم أصول مالية غير مباشرة أو وسيطة لمصلحة المقترضين.

تقدم المؤسسات المالية الوسيطة خدمات هامة لزيادة كفاءة تمويل الاستثمار وبالتالي تمويل الاقتصاد ومن ثمّ زيادة حجم الاستثمار والادخار، فمن ناحية وبالنظر إلى الحجم الكبير لعمليات هذه المؤسسات وتنوعها فإنها تتمكن من توزيع المخاطر على أعداد كبيرة ومن ثم تؤدي إلى تقليل المخاطر بالنسبة لكل وحدة ويترتب على هذا أن المقترض يقبل بعائد أقل لمدخراته نظرا لتناقص المخاطر في تعامله مع هذه المؤسسات، وهكذا يحصل المستثمرون على الادخار بتكلفة أقل مما يزيد من فرص الاستثمار.

من جهة أخرى فإن هذه المؤسسات وبالنظر إلى كبر حجم معاملاتها، فإنها تستطيع أن تقوم بعمليات تحويل لفائض الأصول المالية، فتتمكن مثلا من زيادة أجل الأصول المالية كما تحول القروض القصيرة إلى قروض طويلة الأجل أو متوسطة في حدود معينة، هكذا نجد أن نمو و كفاءة الاستثمار في اقتصاد معين ترتبط بنمو وكفاءة السوق المالي من حيث تنوع المؤسسات المالية من ناحية ومن حيث تنوع الأصول المالية التي تصدرها من ناحية أخرى.

الفرع الرابع: الاستثمار، الدخل القومي والضرائب

تعتبر الضرائب مصدر أساسي ورئيسي تعتمد عليه الحكومات لتمويل الخزينة العامة وذلك من خلال سياسة ضريبية محكمة، كما يعتبر الاستثمار من أهم العوامل التي تتأثر بالضرائب وبالدخل القومي حيث أن هذا الأخير يؤثر على الاستثمار، فكلما كان الدخل مرتفعا أدى إلى زيادة الاستثمار، ففي حالة ارتفاع الطلب على السلع المنتجة وبالتالي الزيادة على طلب الاستثمار وبالتالي فإن الارتفاع في الدخل القومي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية ومنه الزيادة في الاستثمار وبالتالي فإن هناك علاقة طردية بين الزيادة في الدخل القومي والزيادة في حجم الاستثمارات، لكن علاقة عكسية بالنسبة للضرائب والاستثمار حيث أن الضرائب هي وسيلة من وسائل السياسة المالية التي تطبقها الدول وكلما زادت نسبة الضرائب في البلاد نقص حجم الاستثمار.

فقد تؤدي سياسة ضريبية معينة إلى تشجيع الاستثمارات أو إلى انخفاضها وذلك من خلال زيادة أو تخفيض تكلفة رأس المال، حيث أن الإعفاءات الضريبية تكون في صالح الاستثمار وزيادة الأعباء الضريبية تؤدي إلى الحافز على الاستثمار.

والاستثمار كما سبق وأن ذكرنا هو العلاقة التي تربط بين المردودية المحققة من خلال المشروع والتكلفة الإجمالية له وفي هذه الحالة الضريبة تلعب دورا مباشرا في التأثير على المشروع حيث أنها تنقص من مردودية المشروع وبالتالي فإنها تغير قرار الاستثمار.

الفرع الخامس: الاستثمار و الدورة الاقتصادية

تعتبر نظرية الاستثمار هي الأساس في تفسير الدورة الاقتصادية، **فالاستثمار يؤثر على الدورة الاقتصادية** والنشاط الاقتصادي من زاويتين ويؤدي تفاعلهما إلى حدوث الدورة الاقتصادية.

فالاستثمار من ناحية هو المزيد من الإنفاق في الاقتصاد وهو بهذه الصفة يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني أكبر من حجم الإنفاق الأولي، هذا ما يعرف باسم "مضاعف الاستثمار" ذلك أن **الإنفاق يؤدي** إلى توزيع دخول، هذه الدخول بدورها ينفق منها نسبة للحصول على سلع استهلاكية مما يؤدي إلى توزيع دخول أخرى وإنفاق آخر على سلع استهلاكية...إلخ. وهذا يؤدي إلى إنفاق كلي أكبر **من النفقة الأولية.**

أما الأثر الثاني هو أن الاستثمار من ناحية أخرى هو إضافة إلى الطاقة **الإنتاجية ويزداد الطلب عليه مع زيادة الدخل وزيادة الاستهلاك وهذا ما يعرف باسم "مبدأ المعجل" فكلما زاد الدخل وزاد** الاستهلاك، ومن ثم زيادة الطلب على الاستثمار. فكلما زاد **الاستثمار يزيد من الدخل القومي عن طريق المضاعف ولكن زيادة الدخل تؤدي** إلى زيادة الطلب **على الاستثمار، وقد اعتمد ساموبلسون** SAMUELSON على هذا التفاعل بين الأثريين لتفسير الدورة الاقتصادية، كما بين **كينز أن سبب** البطالة والانكماش راجع إلى نقص في الطلب الفعلي و خاصة الاستثمار.[1]

المبحث الثاني: صناعة السياحة والبعد الاقتصادي لها

أصبحت صناعة السياحة من أكبر **الصناعات** في العالم **ولازال تطورها وتوسعها وتقدمها ينمو بشكل سريع، بالإضافة** إلى أنها تعتبر **صناعة القرن الواحد والعشرين، فما من صناعة لاقت انتشارا ورواجا مثلما لاقته صناعة السياحة** في العالم خلال الفترة **الأخيرة، حيث أن السياحة** تعتبر **قاطرة للنمو الاقتصادي والحضاري والاجتماعي فتتساوى جميع الدول سواء ذات المصادر المتعددة للدخل والدول**

[1] حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 57-60.

الساعية للنمو من خلال تعزيز دخلها وتنشيط قطاع السياحة فيها، وبالتالي فان بعض الدول السياحية في العالم تحقق أعلى عائد اقتصادي لها من السياحة.

ربما لا يكون من المبالغة في القول أنه بالتوازي مع ثورة المعلومات التي اجتاحت عالمنا في العقدين الماضيين من الزمان، فقد واكبتها ثورة في صناعة السياحة العالمية وتصاعدت في السنوات الأخيرة مع بدايات الألفية الثالثة حيث تواجه اقتصاديات دول العالم تحديات العولمة وتحرير التجارة البينية الدولية وخاصة تجارة الخدمات وعلى رأسها صناعة السياحة.

ولقد برزت في السنوات الأخيرة وعلى ضوء تطورات سياسية، إقليمية ودولية كبيرة الأهمية الملحة لتفعيل مستويات قطاعات السياحة في الجزائر وأهمية الخدمات السياحية باعتبارها تأتى في مؤخرة مساهمة إجمالي قطاع الخدمات في الناتج الإجمالي، كما برزت أهمية تعزيز وتحفيز القطاع السياحي في الجزائر خاصة بعد انهيار أسعار البترول وكذا دخول معظم دول العالم ومنها أغلب الدول العربية تحت قوانين والتزامات تحرير التجارة لدولية ومنها تحرير تجارة الخدمات.

المطلب الأول: تعريف صناعة السياحة

تعتبر السياحة صناعة ولكنها بلا مداخن، تجمع ما بين العلم والفن والتجارة، وتتطور باستمرار فبعد أن كانت صناعة صغيرة عرفت بقلة عدد السائحين إلا أنها أصبحت حاليا صناعة كبيرة تتميز بكثرة عدد السائحين، كما أنها تعد من الصناعات التي يقوم فيها المستهلك "السائح" بالحصول على المنتج والمتمثل في -المقومات السياحية والأثرية- بنفسه ومن مكان إنتاجه أي أن الجهة المصدرة لهذا المنتج –الدولة المتقدمة سياحيا– لا تتحمل نفقات النقل خارج حدودها الأمر الذي يجعلها صناعة ذات عائد سريع وبأقل تكلفة ممكنة.[1]

كما أن صناعة السياحة تطورت في القرن الحادي والعشرين بشكل أجمع عليه الخبراء على أنها مع كل من صناعتي الاتصال وتكنولوجيا المعلومات هي الصناعات التي تمثل قوة الدفع الحقيقية لاقتصاديات

[1] على عباس دندراوى ، صناعة السياحة من منظور اجتماعي ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، ص-ص: 29-31.

صناعة الخدمات وذلك في القرن الحادي والعشرين، وتتميز صناعة السياحة بكونها الأسرع نموا وذلك مقارنة مع صناعتي الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.[1]

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاثة عناصر هامة يجب توافرها لقيام هذه الصناعة وهي:[2]

1. المادة الخام.
2. رأس المال.
3. العمل.

فالمادة الخام هي مقومات السياحة الموجودة في مكان أو بلد ما، سواء كانت هذه المقومات طبيعية أم من فعل الإنسان، فالجو والموقع الجغرافي ووسائل التنقل والتاريخ القديم وأماكن الصيد والاستشفاء. كل هذه تعتبر المادة الخام التي تقوم عليها السياحة والتي تخلق من مكان ما مركزا سياحيا يقبل عليه السياح.

ورأس المال وهو عنصر ضروري في هذا الصدد حتى تحقق هذه الصناعة الهدف المنشود منها، فما من مشروع سياحي إلا ويحتاج لرأس مال حتى يجذب إليه أنظار السياح فرأس المال ضروري ويتمثل في بناء الفنادق والمطاعم، الدعاية السياحية مثل المطبوعات السياحية، وفي تجميل مناطق الآثار وما إلى ذلك.

أما العنصر الثالث وهو العمل فيتمثل في الموارد البشرية الواجب توظيفها في قطاع السياحة، سواء في أجهزة السياحة الحكومية أو مكاتب السياحة باختلاف أنواعها، أو شركات النقل والفنادق، وكل من يشترك بجهده في تحقيق استثمار عنصر رأس المال في قطاع السياحة.

ويوضح الشكل التالي مكونات صناعة السياحة مشيرا إلى الصناعات والمنظمات المتداخلة والمختلفة والتي تتصل بالسياحة بشكل أو بآخر ويعكس الشكل أيضا العملية السياحية المركبة موضحا الأثر المضاعف للإنفاق السياحي.

فيما يلي توضيح لبعض مفاهيم صناعة السياحة من أجل تطويرها وهي كالتالي:

[1] محمود هويدى ، مدخل الدراسة السياحية ، دار ابن حنظل ، مطبعة الكرامة للاوفست ،2003 ، ص 1.
[2] على عباس دنداروى، المرجع أعلاه، ص31.

الفرع الأول: التعاريف الأساسية للسياحة

تختلف تعاريف السياحة باختلاف الزاوية التي ينظر إليها، فمنهم من يعرفها كظاهرة اجتماعية، والبعض الأخر يعرفها كظاهرة اقتصادية، كما أنها عامل لبعث العلاقات الإنسانية والتنمية الثقافية.

وكلمة السياحة عربية معروفة عند العرب منذ القدم تعني السير في الأرض والتنقل في أرجائها، مأخوذة من السيح وهي الجري على وجه الأرض والذهاب فيها، وقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم في ثلاثة مواطن، في قوله تعالى في سورة التوبة: " فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين"، كما يقول تعالى في نفس السورة: "التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين"، وكذلك في سورة التحريم في الآية الخامسة في قوله تعالى: "عسى ربي إن طلقكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات سائحات ثيبات وأبكارا ".

ولمعرفة مفهوم السياحة نستعرض المفاهيم والاتجاهات النظرية التي تتعلق بها:

عرفها ROBERT MANQUAR على أنها عبارة عن مجموعة الأنشطة المترابطة والمتعلقة بالسفر ووقت الفراغ، وهي صناعة هدفها إشباع حاجات السائح من خلال استغلال الموارد السياحية وتحويل الموارد البشرية والمادية والمالية إلى خدمة.[1]

كما عرفها JOFFRE DUMAZEDIER على أنها مجموعة الانشغالات التي يؤديها الشخص من أجل الترفيه عن النفس، أو لتطوير معلوماته وتكوينه ومشاركاته الاجتماعية أو لتطوير قدراته الإبداعية عند انتهائه من واجباته المهنية والتزاماته العائلية والاجتماعية.[2]

وعرف الألماني " جويبر فرويلر" عام 1905م السياحة على أنها ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس، والشعور بالبهجة والمتعة، والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا نمو الاتصالات وخاصة بين

[1] LANQUAR ROBERT, l'économie du tourisme, série que sais-je ? Paris, 1994, P 21.
[2] AHMED TESSA, Economie touristique et aménagement du territoire, OPU, Alger, 1994, p 21.

الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة سواء أكانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرة تقدم وسائل النقل.[1]

تعرفها منظمة السياحة العالمية على أنها نشاط إنساني وظاهرة اجتماعية تقوم على انتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة إلى مناطق أخرى خارج مجتمعاتهم لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن عام لغرض من أغراض السياحة المعروفة ماعدا الدراسة والعمل.[2]

ونخلص مما تقدم إلى أن السياحة ظاهرة اجتماعية تتمثل في انتقال الفرد من البلد الذي يقيم فيه على سبيل الاعتياد إلى بلد آخر لأي غرض عدا ممارسة نشاط يكتسب منه دخلا أو الهجرة.

وفيما يلي بعض التعاريف المتعلقة بالنشاط السياحي:

1. مفهوم التسويق السياحي:

هو النشاط الإداري والفني الذي تقوم به المنظمات والهيئات السياحية الرسمية من أجل التأثير في سلوك الأفراد والمجتمعات حتى يتم الالتقاء بين الطلب والعرض السياحي، أو التأثير في السلوك من أجل الترويج عن منطقة سياحية أو فكرة أو سلعة سياحية معينة.[3]

2. مفهوم الطلب السياحي:

يقصد به اتجاهات السياح نحو زيارة منطقة بذاتها قوامها مزيج مركب من عدة عناصر مختلفة تمثل الدوافع و الرغبات والميول الشخصية بالإضافة إلى المؤثرات الاجتماعية وهو يمثل السوق المرتقب.[4]

3. مفهوم العرض السياحي:

[1] أحمد الجلاد، التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، 1988، ص1.
[2] محمد منير حجاب، الإعلام السياحي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2002، ص21.
[3] غادة على حمود ، المدخل إلى علم السياحة والسفر ، 1997 ، ص01
[4] ماهر عبد الخالق السيسى ، شركات السياحة ووكالات السفر ، ص-ص: 23-24

هو كل ما يمكن أن تعرضه الدولة من مغريات ووسائل جذب سياحية لتنمية الحركة السياحية القادمة إليها من مختلف دول العالم.

4. مفهوم الإيرادات السياحية:

تمثل الإيرادات السياحية إجمالي الإيرادات التي تحققت في أي الدول السياحية كنتيجة مباشرة وغير مباشرة للأنشطة السياحية المختلفة بها.

5. مفهوم الإنفاق السياحي:

ويقصد به إجمالي إنفاق السياح على الخدمات والمشتريات السياحية المختلفة من وسائل النقل، إقامة، إعاشة، مواقع سياحية، ومشتريات، ... الخ

6. مفهوم الإيرادات السياحية:

تمثل الإيرادات السياحية إجمالي الإيرادات التي تحققت في أي دولة كنتيجة مباشرة وغير مباشرة للأنشطة السياحية المختلفة بها.[1]

الفرع الثاني: خصائص السياحة

باعتبار السياحة استثمارات للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في أماكن معينة وبتوفر شروط معينة، فهي بذلك قطاع اقتصادي لا يختلف عن القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تسعى إلى استثمار الموارد الطبيعية والبشرية، فهي صناعة لها مميزاتها وخصائصها والتي نذكر منها:

أولا: إن إقدام السياح على الإنفاق وتحويل نقودهم إلى عملات الدولة التي يزورونها من أجل تسديد تكاليف الخدمات، إلى جانب مشترياتهم، مما يؤدي إلى تزايد الدخل فتؤثر بذلك على القطاعات الأخرى حيث يكون تأثيرا مضاعفا بمعنى أن هذا الأثر يكون مركبا ومتوسعا بصفة دائمة، إضافة إلى توفر فرص عمل لأعداد كبيرة من المستخدمين.

[1] Nicolai Lupu, Hôtel-économie and Management, Bucarest, Romania, 2002, P 12.

ثانيا: تعتبر السياحة ناتج غير مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر، وبالتالي فإن الدولة المضيفة أو المستقبلة لا تتحمل أعباء ونفقات نقل المنتجات خارج حدودها[1]، كما هو الحال بالنسبة للقطاعات الأخرى.

ثالثا: الموارد السياحية هي من بين عوامل الجذب السياحي ولا يمكن بيع هذا المنتج السياحي إلا بتوفر مجموعة من الشروط والخدمات المساعدة، والتي تتمثل في التسهيلات السياحية المحصورة في توفر الهياكل الأساسية القاعدية (شبكات النقل، المياه، الكهرباء، وسائل الاتصال، الأمن،...) توفر منشآت الإقامة اللائقة من هياكل فندقية تتوفر على الشروط العالمية، وأيضا توفر المنشآت السياحية ومنتجعات التسلية واللهو وغيرها من أماكن الترفيه.

رابعا: إن المنتج السياحي مزيج مشكل من مجموعة عناصر متعددة تتكامل مع بعضها البعض، تتأثر وتؤثر في القطاعات الأخرى، فالسياح يستهلكون مجموعة من السلع والخدمات التي تبيعها المنشآت السياحية كالإقامة والإطعام، ومنها ما يتعلق بتسهيلات البنية الأساسية والخدمات الأخرى، وكل هذه المنتجات متكاملة فيما بعضها لجلب الزبون السياحي فتماطل جانب واحد من هذه الجوانب يؤثر سلبا على الحركة السياحية، فالسياحة الناجحة عبارة عن تكامل مجموعة من القطاعات.

خامسا: المنتج السياحي غير قابل للتخزين أو النقل مما يؤدي إلى ضرورة أن تكون الأرباح المكتسبة خلال فترة الموسم كافية لمواجهة التراجع خلال الفترات المتبقية من السنة، لذلك لابد من تخفيض الأسعار في غير فترات الموسم السياحي لمواجهة هذا المشكل، أو إيجاد عناصر جذب أخرى لاستقطاب السياح في هذه الفترات.

سادسا: بسبب كثرة المغريات السياحية الكبيرة في مختلف أنحاء العالم فإنه يصعب استقطاب الطلب السياحي، لذلك يسعى العاملون على هذا القطاع إلى توفير كل شروط الراحة وإرضاء الزبون وإيجاد نوع من الوفاء والألفة في إطار نظرة التنمية المستدامة للسياحة.

[1] نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص12.

سابعا: تتعرض المنتجات السياحية لنوع حاد من المنافسة في السوق السياحية، مثلها مثل كل القطاعات الأخرى، بل تأخذ المنافسة في هذا القطاع شكل العالمية لهذا فهي تتأثر بتغيرات البيئة السياسية والاقتصادية والأمنية العالمية.

ثامنا: تتميز السياحة بأنها منتج تصديري درجة استقراره منخفضة نظرا لما يتعلق بتأثيرات من القوى الخارجية، ومرونة عالية بالنسبة لكل من السعر والدخل بالإضافة إلى إشكال الموسمية التي تؤثر على النشاط السياحي كما يلي:[1]

- تعرض الطلب السياحي للتأثيرات الخارجية: كوجود اضطرابات سياسية أو تغيرات في أسعار الصرف، تغيرات مناخية غير منتظرة، إضافة إلى قرارات الدول القاضية بالرقابة على النقد وتحديد حجم النقد الذي يسمح للسائحين الخروج به.
- تتميز السياحة بمرونة عالية لكل من السعر والدخل: فالقرارات السياحية تتغير بتغير الأسعار والدخول، فالمرونة السعرية يمكن تحديدها بسهولة مقارنة بالمرونة الداخلية لأن آثار المرونة السعرية تكون سريعة، أما التغيرات في الدخول تكون بالتدرج.
- موسمية النشاط: النشاط السياحي غالبيته موسمي بسبب تركز العطل المدرسية والعطل في المنشآت العمومية وغيرها في موسم معين، بالإضافة إلى العوامل المناخية والجغرافية تساعد على ذلك وتمثل سياحة الإجازات قدرا كبيرا في النشاط السياحي.

الفرع الثالث: مكونات النشاط السياحي

تتكون صناعة السياحة من مجموعة من العناصر، بالرغم من تعددها وتشبعها، إلا أنها تكون فيما بينها وحدة واحدة تتميز بالتجانس، وهذه العناصر يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: المقومات السياحية:

[1] نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مرجع سبق ذكره ، ص-ص: 13-14.

يتأثر النشاط السياحي بعدة عوامل تساعد على تدفق السائحين من مختلف دول العلم إلى البلد المضيف في المواسم المختلفة لقضاء عطلهم أو الاستمتاع أو التنزه أو العلاج ...الخ، وتتمثل هذه العوامل أو المقومات في مقومات طبيعية، بشرية، ثقافية، اجتماعية...الخ.

1. **المقومات الطبيعية:** تتعدد هذه المقومات ما بين الموقع الجغرافي، التضاريس، المناخ، توزيع النبات والمياه والحيوانات، فالموقع الجغرافي يعتبر عاملا أساسيا وهاما في التدفق السياحي على المناطق المختلفة، وتتمثل أهميته في تحديد خصائص المناخ وأشكال النبات، كما أنه يبرز ما يتمتع به البلد من شبكة الطرق المعبدة ووسائل النقل والاتصال، كما أن المناخ يؤثر بصورة مباشرة في الأنشطة السياحية حيث أن خصائص بعض عناصر المناخ توفر جذب سياحي لأقاليم محدودة طوال السنة أو خلال فترات محددة، فالسائح يفضل الجو المعتدل ودرجة الحرارة المقبولة.

أما التضاريس فنقصد بها شكل سطح الأرض من حيث الارتفاع والانخفاض والانحدار والاستواء وغير ذلك مثل الجبال والهضاب والسهول والبحيرات، والتي ترتبط بها ظواهر أخرى متنوعة يمثل بعضها عرضا سياحيا، كالأشكال النباتية وأنماط الحياة الحيوانية ومصادر المياه وسمات الهواء كما نجد أيضا الصحاري والواحات والغابات التي تعد مواقع سياحية تتمتع بسحر خاص.

أما النبات الطبيعي فهو الآخر يشكل عنصرا هاما من عناصر الجذب السياحي لما يحققه من تنوع وأشكال وألوان جمالية منفردة ومناظر طبيعية، وهو يختلف حسب اختلاف المناخ والموقع وأشكال السطح...الخ. في حين نجد البرية التي تعد هي الأخرى عامل جذب هام من خلال ازدياد أنشطة الصيد والقنص التي تمارس في مناطق وأقاليم كثيرة، وللحفاظ عليها من الانقراض اتخذت إجراءات تحذر من الصيد الجائر من خلال إقامة المحميات الطبيعية التي أصبحت مقصدا سياحيا يستمتع فيه السائح بمشاهد الحيوانات في طبيعتها الأصلية.[1]

2. **المقومات التاريخية والأثرية:** يعتبر التعرف على الحضارات والتاريخ الإنساني من خلال المعالم التاريخية متعة ذهنية رفيعة، فليست المشاهد أو دراسة الآثار مجرد وسيلة للهروب من الحاضر والتنقيب عن الماضي، ولكن هي وسيلة لفهم أنفسنا وانعكاسا لحضارات وامتدادا مطردا لتطور المعرفة الإنسانية، ويضم العالم معالم أثرية تعتبر مغريات سياحية تتفاوت أهميتها كالآثار الفرعونية في مصر،

[1] يسرى دعبس، صناعة السياحة بين النظرية و التطبيق، الملتقى المصري للإبداع و التنمية، الإسكندرية، ط1، 2003، ص-ص:420-421.

والبابلية في العراق، أو الآثار اليونانية أو الرومانية في أوربا والشرق الأوسط، والآثار الإسلامية في العالم الإسلامي و اسبانيا.[1]

3. **المقومات الاجتماعية والدينية:** تتمثل المقومات الاجتماعية في طريقة حياة الشعوب وسلوكها التي قد تجمع بين القديم الرائع والحديث المتقدم بالإضافة إلى النظم الاجتماعية التي يعيش في ظلها، فالعادات السلوكية تختلف وتتباين من مجتمع لآخر ويتبلور هذا في عادات الطعام، الملبس، الحرف، المهن، اللغة، عادات الزواج، والثقافات المختلفة، وهذه الأمور تدفع السياح لمعرفة واكتشاف هذه المناطق للتعرف على عاداتها وتقاليدها، وتعتبر الموارد البشرية وعنصر الضيافة من أهم دعائم البناء السياحي بالإضافة إلى مقدار إحساس السائح بالأمن والحب الذي يظهر من خلال تقديم الخدمات للسائحين، أما المقومات الدينية مثل الأماكن المقدسة والآثار الدينية كالمساجد والكنائس فتمثل عنصرا من عناصر الجذب السياحي لإشباع رغبات هذا النوع من السياحة.[2]

4. **المقومات الحضارية:** وهي المعالم الحضارية الحديثة وتمثلها الإنجازات الحديثة للإنسان المعاصر، كالسد العالي، والحدائق الدولية وحدائق الحيوانات والأبراج والقرى السياحية، وتتمثل أيضا في المهرجانات والمؤتمرات والندوات أيضا التي تنعقد بها، مما يجعل البلد المستقبل للسياح قبلة للفن والرياضة والاقتصاد وتدخل هذه المعالم ضمن عناصر الجذب السياحي وتلعب دورا هاما في زيادة الحركة السياحية القادمة إليها.[3]

بالإضافة إلى بعض المقومات الأخرى المتمثلة في التسهيلات السياحية المقدمة للسائح وهي عبارة عن عوامل عديدة تساعد على الجذب السياحي كعملية الإقامة والإطعام، وفرة المواصلات وسهولتها، الوكالات السياحية، الإرشاد السياحي، الأمن والاستقرار.

ثانيا: البنية التحتية السياحية:

1. أماكن الإيواء السياحي: وهي تضم الفنادق والقرى السياحية والمخيمات والشقق الفندقية والمنتجعات السياحية باختلاف أنواعها وتخضع هذه الوسائل في تصنيفها لعدة معايير من أهمها: الموقع، نوع الخدمة والتسهيلات المتاحة.

---

[1] يسرى دعبس، مرجع سبق ذكره ، ص452.

[2] علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياحية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000 ، ص 128.

[3] محمد منير حجاب، الإعلام السياحي، دار الفجر، القاهرة، 2002، ص 42.

2. **البيع السياحي**: تعتبر المحلات العامة السياحية من الأنشطة الهامة التي تلعب دورا هاما في الجذب السياحي، وتعتبر فرع من المنشآت السياحية التي يتصل نشاطها اتصالا مباشرا بالعمل السياحي مثل المطاعم والملاهي الترفيهية وغيرها، ويدخل هذا النشاط ضمن الأنشطة المرتبطة بالعمل السياحي لما له من تأثير واضح على حجم ومعدلات الإنفاق السياحي، حيث يزداد إقبال السائحين على شراء "التذاكر السياحية" والسلع و الهدايا وغيرها.
3. **النقل السياحي**: يعتبر النقل السياحي أحد العناصر الأساسية للخدمات والتسهيلات السياحية، فالارتباط وثيق بين صناعة النقل وصناعة السياحة حيث تطورت السياحة في العالم تطورا كبيرا نتيجة للتطور الذي طرأ على صناعة النقل في وسائل الانتقال بين الدول المختلفة (البرية، الجوية، البحرية).

ثالثا: شركات السياحة والأسفار

تقوم شركات السياحة ووكالات السفر بدورها في مجال النشاط الخاص بالسياحة والسفر.

رابعا: الإرشاد السياحي

وهو مكمل للنشاط السياحي ويتطلب كفاءة علمية وفنية عالية وخبرة كافية في الجوانب التاريخية والجغرافية والطبيعية والحضارية وإتقان اللغات الأجنبية المتعارف عليها، والإرشاد السياحي هو اللسان المعبر عن المقومات السياحية على اختلافها.

المطلب الثاني: السوق السياحي

عندما أصبحت السياحة شكل من أشكال التطور للعلاقات الاقتصادية بين الدول في العالم ظهرت أهمية دراسة السوق السياحي كشكل مستقل من العلاقات الاقتصادية.

بعض الاقتصاديين يعرفون السوق على أنه مقابلة بين البائع والمشتري، وآخرون يعرفونه على أنه العرض والطلب على السلع والخدمات في السوق وبالنسبة للقطاع السياحي فهو عبارة عن بيع وشراء الخدمات السياحية، فالسوق السياحي هو عرض لسلعة أو خدمة مقابل النقود وطلب على سلعة أو خدمة مع دفع النقود.

الفرع الأول: الطلب السياحي

أولا: تعريف الطلب السياحي

هو تعبير عن اتجاهات السياح لشراء منتج سياحي معين، أو زيارة منطقة أو دولة سياحية بذاتها، قوامه مزيج مركب من عناصر مختلفة تمثل الدوافع والرغبات والقدرات والحاجات الشخصية التي يتأثر بها السياح من حيث اتجاهات الطلب على منطقة معينة[1].

ثانيا: خصائص وسمات الطلب السياحي

وتتمثل خصائص وسمات الطلب السياحي في[2]:

1- **الحساسية:** الطلب السياحي ذو حساسية شديدة نحو الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدول المستقبلة للسياحة (مثل الكوارث الطبيعية والمشكلات الاجتماعية والسياسية) فتلك الظروف تؤدي إلى انخفاض الطلب السياحي لهذه الدول بشكل مفاجئ وملحوظ مهما كانت تتمتع بمقومات سياحية، وبذلك يظهر مدى الارتباط القوي بين أمن واستقرار المنطقة المستقبلة للسياحة، وبين زيادة حجم الطلب السياحي عليها.

2- **المرونة:** تعني قابلية الطلب السياحي للتغير، تبعا للظروف والمؤثرات المختلفة السائدة في السوق السياحية الداخلية والخارجية، ومن العوامل المؤثرة في مرونة الطلب السياحي هو مستوى الأسعار، إذ كلما انخفض سعر الخدمات اتجه الطلب السياحي للارتفاع في علاقة عكسية،كما يتغير الطلب السياحي بتغير دخول السياح بعلاقة طردية.

3- **التوسع:** حيث يتجه الطلب السياحي للتوسع والزيادة سنويا، بمعدل غير ثابت، وهذا نتيجة لجملة من العوامل أهمها التقدم العلمي والتكنولوجي وارتفاع مستويات المعيشة، وتطور وسائل الاتصال والنقل، واهتمام كثير من الدول بمقوماتها الطبيعية والصناعية وخدماتها السياحية بشكل ملحوظ.

---

[1] صبري عبد السميع، أصول التسويق السياحي، جامعة حلوان، مصر، 1999، ص 186.

[2] مروان السكر العدوان، الفندقة إدارة واقتصاد، المكتبة الوطنية، القاهرة، 1994، ص77.

4- الموسمية: حيث يرتفع الطلب السياحي في فترات معينة ترتبط **بأعياد أو مواسم معينة، حيث يصل الطلب السياحي** لذروته في فترات معينة، فالسياحة الموسمية هي مجموعة المتغيرات التي تحدث **للطلب والعرض من السلع والخدمات السياحية بسبب عوامل معينة تتكرر سنويا.**

ثالثا: أنواع الطلب السياحي

يمكن أن نقسم الطلب السياحي إلى[1]:

1. **الطلب السياحي العام: وهو الطلب على** إجمالي **الخدمات السياحية أو على السياحة بشكل عام بصرف النظر عن النوع أو الوقت أو المدة ..،** وبالتالي هو يرتبط بالعملية السياحية ككل و ليس بنوع محدد أو ببرنامج سياحي خاص من برامجها. **تتميز به الدول المتقدمة سياحيا حيث يوجد لديها خدمات سياحية متنوعة ومقومات** سياحية مختلفة **مثل الطلب السياحي لزيارة فرنسا أو اسبانيا أو أمريكا** تلك الدول التي **تأخذ** المراتب الثلاث الأولى في العالم من حيث حجم الطلب السياحي.
2. **الطلب السياحي الخاص:** يرتبط هذا النوع من الطلب ببرنامج سياحي معين يجده السائح **لإشباع رغباته واحتياجاته،** وبالتالي يعد الطلب على برنامج معين طلبا خاصا بسائح ما أو مجموعة **سياح وليس كل السياح،** مثل زيارة كندا لمشاهدة شلالات نياغارا أو إلى مصر لمشاهدة الأهرامات.
3. **الطلب السياحي المشتق:** يرتبط هذا النوع من الطلب على الخدمات السياحية المكملة أو المكونة للبرنامج السياحي، **كالطلب على الفنادق،** والطلب على شركات الطيران أو النقل السياحي أو الوكالات السياحية. مثل السفر إلى فرنسا بهدف مشاهدة برج ايفيل ثم العبور إلى **بريطانيا عن طريق النقل البحري، حيث تسعى** أغلب الدول لتحويل الطلب السياحي المشتق إلى طلب خاص ثم إلى طلب عام عن طريق توفير برامج سياحية **أكثر تنوعا واختلافا وبأسعار متنوعة أيضا.**

رابعا: مؤشرات الطلب السياحي

يمكن تصنيف مؤشرات الطلب السياحي إلى[2]:

[1] مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحة، دار الرضا، دمشق، سوريا، 2008، ص 95.

[2] مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحة، مرجع سبق ذكره، ص 97.

1. **عدد الليالي السياحية:** يعتبر مؤشر عدد الليالي السياحية **أحد المؤشرات الرئيسية** في تقييم الطلب **السياحي،** لاسيما الليالي الفندقية منها، فكلما زاد عدد الليالي **الفندقية زاد معه قوة الطلب السياحي خاصة إذا** رافقه زيادة ملحوظة في **الإنفاق السياحي.**
تتعدد أشكال الليالي السياحية فقد يقيم السائح في الفنادق، **شقق مأجورة، الشاليهات،** في بيوت **الأقارب** (لاسيما المغتربون من السياح)...
2. **الإنفاق السياحي: يقصد بالإنفاق السياحي هنا** كمية النقود التي ينفقها مجموع السياح الذين يزورون البلد خلال فترة عام ميلادي، **ويشكل الإنفاق** السياحي جزء مهم في القيمة المضافة التي يحققها قطاع السياحة و**السفر، ويمكن اعتبار مؤشر الإنفاق السياحي هو أهم مؤشر اقتصادي مباشر لقياس ريعية القطاع السياحي والسلطات** السياحية في **أي بلد يسعى دوما لتحقيق** أكبر **إنفاق سياحي ممكن من خلال إتباعه لأساليب تحفز السائح للبقاء أكثر** في البلد **وإطالة رحلته السياحية،** ولعل المحفز الأكبر هو البرامج السياحية المتنوعة التي تحرص على تقديم منتجات سياحية **جديدة جذابة، إضافة** إلى ابتكار طرق جديدة في تقديم **المنتجات السياحية التقليدية وفي** مقدمتها **الآثار والمدن** التاريخية.
3. **الإشباع السياحي: وهو يمثل مدى إشباع** السائح للمدينة التي يذهب **إليها** لما توفره من موارد وخدمات تساعد على تحقيق نجاح العملية السياحية، **بالإضافة** إلى **ما تقدمه المدينة من برامج سياحية كالحفلات الليلية لخلق نوع من الأجواء التاريخية،كما تعمل الساحات التجارية على** جذب عدد كبير من السائحين، **وتلعب** المناطق التراثية **وذات القيمة الثقافية على تحقيق أعلى نسب من الإشباع السياحي.**

الفرع الثاني: العرض السياحي

أولا: تعريف العرض السياحي

يشير مصطلح العرض السياحي إلى مجموعة المغريات السياحية الطبيعية و الاصطناعية **والاجتماعية والتاريخية** المتوفرة في المنطقة السياحية، **بالإضافة** إلى تشكيلة السلع والخدمات السياحية الموجودة فيها في وقت معين وبثمن معين، والتي تجعل من السياح ينجذبون نحوها من بين عدة جهات **سياحية.**

ثانيا : مكونات العرض السياحي

يمكن تقسيم مكونات العرض السياحي إلى عنصرين أساسيين[1]، الأول يضم الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية، والثاني يضم الموارد السياحية الحديثة المتمثلة بالمنشآت السياحية بمختلف أنماطها.

1. الموارد السياحية الطبيعية والحضارية: تمثل المقومات السياحية الطبيعية والحضارية كل الإمكانيات الطبيعية والثقافية والتاريخية ذات البعد التاريخي والحضاري، وكل ما له قيمة جمالية وعلمية متميزة، مما يستلزم ضرورة تثمينها وحمايتها من الاندثار والانقراض للاستفادة منها.
2. المنشآت السياحية: تضم المنشآت السياحية كل من المنشآت الفندقية، منشآت الإطعام، مكاتب السياحة والسفر، شركات تأجير السيارات، المسابح، المقاهي، دور السينما، ...

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لصناعة السياحة

السياحة باعتبارها نشاط اقتصادي وإنساني مما دفع دول العالم إلى الاهتمام بها، بحيث أصبحت تساهم في اقتصاد العالم بناتج يفوق ناتج الصناعات الأخرى، وينفق المستهلكون في الدول المتقدمة أكثر مما ينفقون على الملبس، لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية

الفرع الأول: السياحة من منظور اقتصادي

تمثل السياحة في دول كثيرة عنصرا هاما من عناصر الدخل الوطني وموردا من موارد النقد الأجنبي ووعاء رحب لاستيعاب العمالة وفرص مواتية لتوظيف عوامل الإنتاج، وتتطرق للخطوط العريضة لدور السياحة في الاقتصاد المعاصر من خلال أن القطاع السياحي يمكن أن يقوم بدور حاسم في الاقتصاد الوطني، وخصوصا أن هذا القطاع أخذ ينمو نموا مطردا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فضلا عن أنه ينمو بمعدل يفوق معدل النمو في حصيلة الصادرات الدولية، بالإضافة إلى تأكيد خبراء السياحة الدولية على أن فرص النمو السياحي متوفرة في المستقبل وبنفس المعدلات المحققة في العقد الماضي، وبالتالي يجب أن ترتبط الخطة السياحية بالجزائر بمخططات الدولة لتحقيق ذلك.

[1] مسعد محبي محمد، الاتجاهات الحديثة في السياحة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 95.

إن الإنفاق السياحي قد يؤثر في الاقتصاد الوطني من نواحي متعددة، فعندما يدفع السائح مبلغا من النقود مقابل الخدمات التي يحصل عليها فإن هذا المبلغ يعتبر دخلا لمن حصل عليه وهو يقسم إلى شريحتين: [1]

الشريحة الأولى: وتخرج مؤقتا أو نهائيا من مجرى التداول في الاقتصاد حيث تحجز لمواجهة بعض المدفوعات وهي تحجز ويؤجل استخدامها لفترات لاحقة.

الشريحة الثانية: من المبلغ المذكور تظل في الاقتصاد وتستخدم في التداول من يد إلى أخرى وقد تستخدم في أي غرض وتمثل هذه الشريحة" الدورة الأولى للإنفاق" وعندما تذهب هذه الشريحة إلى أصحابها فهي تعتبر بالنسبة لهم دخولا وهي الأخرى تقسم إلى شريحتين واحدة تتسرب" الجزء المحتجز من كل إنفاق "مؤقتا أو نهائيا وتدخل الأخرى مجرى التداول وهى تمثل "الدورة الثانية للإنفاق" وهكذا إلى أن تصل إلى عدة دورات للإنفاق ومن خلالها يتضاعف أو يتكرر الإنفاق عدة مرات، ولذا سمي بمضاعف الإنفاق ويعنى ذلك أن زيادة الدخول التي تنتج عن الإنفاق السياحي لا تستفيد منها المنشآت السياحية وحدها وإنما تستفيد منها أيضا قطاعات عديدة في الاقتصاد.

كايؤدى الإنفاق الاستثماري على السياحة بأي دولة إلى زيادة فرص العمل، وغالبا ما يتم الاعتماد على النشاط السياحي في زيادة فرص العمل وخلق إطارات مدربة على ممارسة هذا النشاط ويتم تصنيف فرص العمالة وفقا لما هو متبع في معظم الدول التي تعتمد على السياحة إلى ثلاثة أقسام وهي:

- فرص العمالة المباشرة: وتشمل فرص العمالة المتاحة في المنشآت السياحية والفندقية، كوكالات السفر وشركات النقل السياحي والتسويق ومحلات بيع التذاكر والفنادق والمطاعم وغيرها.
- فرص العمالة غير المباشرة: وتشمل فرص العمالة التي تتولد في القطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحي والفندقي في توريد الطعام والشراب (الزراعة والصناعات الغذائية) والأثاث والمباني وغيرها.
- فرص العمالة المحفزة: وتشمل العمالة التي تتولد في الاقتصاد نتيجة للإنفاق الاستثماري على السياحة مثل ما تتيحه الأجهزة التعليمية والتدريبية المرتبطة بها مثل معاهد السياحة من فرص عمل لراغب التأهيل فيها.

[1] نبيل الروبى ، نظرية السياحة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ص-ص: 39-56.

يؤدى توفير الخدمات وإقامة المنشآت السياحية إلى تعمير المناطق السياحية وتنمية الصناعات البيئية فيها، وبالتالي تساهم السياحة في تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي إذ أن المشاريع السياحية غالبا ما تقام في مناطق جذب سياحي بعيدا عن المناطق الصناعية حتى يبتعد السائح عن المشاكل البيئية التي أوجدتها المجمعات الحضرية وازدحام السكان في المدن الكبرى، هذا وينطوي توطن المشاريع السياحية في بعض المناطق على ميزة هامة تتمثل في رفع المستوى الاقتصادي لهذه المناطق و بالتالي الأجور بين الأقاليم المختلفة كما تحقق العدالة في توزيع الدخل القومي فضلا عن ارتباط السكان بأرضهم وعدم نزوحهم إلى المناطق الحضرية وكذلك إمكانية تطوير الصناعات البيئية والحرف اليدوية تلبية لطلب السياح للحصول على الهدايا أو التذكارات السياحية.

لذلك فالسياحة تشكل مصدرا هاما لجلب العملات الأجنبية التي تستعمل في تنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى، فهي أفضل الصناعات وأسرعها لتنمية الدخل وتحسين ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: السياحة في اقتصاديات الدول النامية

تواجه الدول النامية مشكلات عديدة يأتي في مقدمتها انخفاض مستوى الدخل الفردي والحصر في إنتاج وتصدير المواد الأولية والتبعية الاقتصادية للخارج والندرة النسبية لرؤوس الأموال وانخفاض المستوى التنظيمي والتكنولوجي وغيرها.[1]

وتواجه الدول النامية هنا فجوتان: فجوة ادخارية وفجوة في النقد الأجنبي، وتتمثل الفجوة الأولى في الفرق بين حجم الادخار والاحتياجات الاستثمارية، بينما تتمثل الفجوة الثانية في الفرق بين حجم النقد الأجنبي المتاح والاحتياجات الاستيرادية، وفي سبيل سد الفجوة الأولى تحاول الدول النامية تنمية الوعاء الادخاري (ادخار القطاع الحكومي، ادخار قطاع الأعمال وادخار العائلات) فيها بطرق متعددة، وبصدد سد الفجوة الثانية تحاول هذه الدول زيادة حصيلتها من النقد الأجنبي من خلال التوسع في الصادرات من أجل دعم النمو الاقتصادي حتى تتمكن الدول النامية بصفة خاصة من استيراد السلع الإنتاجية اللازمة لتحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية.

[1] نبيل الروبي ، التخطيط السياحي، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية، دون سنة النشر ، ص-ص: 16-22

إن السياحة لا تقتصر على النطاق الدولي فحسب وإنما تمتد لتشمل السياحة الداخلية والسياحة الدولية معا، والواقع أن السياحة الداخلية تعتبر الركيزة الأساسية للسياحة الدولية.

وعلى ذلك فإنه يمكن تصنيف السياحة إلى نوعين أساسيين هما:

أ - **السياحة الدولية:** وهي التي يكون فيها السائح أجنبيا وغير مقيم إقامة دائمة.

ب -**السياحة الداخلية:** وهي التي يكون فيها السائح أجنبيا مقيما أو وطنيا (أي ينتمي إلى الدولة التي ينتقل ويسافر للمتعة داخلها). ويمكن تعريف السياحة الداخلية بأنها: كافة الأنشطة التي تمارس داخل إقليم أو منطقة معينة والتي ترتبط بالأنشطة القومية في مجال استقطاب وجذب السائح الأجنبي والمحلي للقيام برحلات ترفيهية ورياضية وصحية ودينية وكذلك التعاون من أجل تلبية احتياجاته ومطالبه أثناء قيامه بهذه الرحلات بما يضمن سعادته ورضائه عنها، وبالتالي تشويقه و حثه على تكرارها.[1]

أنواع حركة السياحة الداخلية:

يمكن تقسيم حركة السياحة الداخلية إلى ثلاث فئات هي:

أ- فئة تتماثل تماما مع السياحة الوافدة من الخارج من حيث الانتقال، واستخدام المنشآت السياحية والمخيمات لأغراض المبيت والسفر.

ب- فئة تختلف عن السياحة الخارجية في خصوصية المبيت، حيث تستخدم إما السكن الخاص أو الشقق المفروشة، ولكنها تتعامل لأغراض الإعاشة مع المنشآت السياحية المتخصصة، كما أنها قد تستخدم في تنقلاتها وسائل النقل السياحي.

ت- فئة لها إنفاق سياحي يصب في المنشآت السياحية و لكنه لا يرتبط بالصورة التقليدية للسياحة، كما أن القائمين به لا ينطبق عليهم كل أركان تعريف السائح، من ذلك:

- الإنفاق في المرافق العامة مثل الفنادق و التي تشمل) المطاعم، المقاهي،..... الخ.
- الإنفاق في المحلات العامة وخاصة المطاعم.

[1] شوقي أحمد شوقي، تقويم دور السياحة الداخلية كأحد مصادر التمويل الذاتي للمحليات مع التطبيق على محافظة الشرقية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق– مصر، العدد الثاني ، مجلد: 11، 1989، ص 98.

- الإنفاق على تنظيم اجتماعات يوم واحد أو أكثر من يوم دون أن يترتب على ذلك بيع خدمات أخرى، مثل المبيت أو المأكولات.

المبحث الثالث: الاستثمارات السياحية

تعتبر المشاريع السياحية من أكثر البرامج جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، فتتعدد مجالاته مثل أماكن الإيواء الفندقي، القرى السياحية، مراكز الاستشفاء والعلاج وكذلك أماكن الترفيه والترويج والمراكز الرياضية والمطاعم ...الخ.

ويتطلب تطوير السياحة استثمارات مالية كبيرة خصوصا المرافق الخاصة بالإقامة والخدمات والبنية التحتية، وتساهم الدراسات في تحديد سياسات الاستثمار في المناطق السياحة المختلفة وما يلزم لتحريك كافة أوجه التنمية المطلوبة، حيث لا بد من دراسة فرص الاستثمار المحلية والعالمية **المتاحة،** وينتج عن الخطط والبرامج السياحية تقديرات للاستثمارات السياحية المطلوبة لإنشاء المرافق وخدمات البنية التحتية وتجهيز وتطوير عناصر الجذب السياحي

المطلب الأول: دواعي الاستثمار في قطاع السياحة

هناك العديد من الأسباب التي تدفع للاستثمار في المجال السياحي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، بهدف زيادة الدخل وتوزيع مصادره وتقليل عجز ميزان المدفوعات ومن بين هذه الدوافع التي **تقف وراء الأخذ بالاستثمار السياحي ما يلي:**

الفرع الأول: التنمية الاقتصادية والتقريب بين المستويات الاقتصادية الإقليمية

الاستثمار بشكل عام عبارة عن دعامة للاقتصاد، والاستثمارات السياحية تظهر آثارها على حجم النقد الأجنبي، فإذا كانت الدولة تعاني من قلة نصيبها النسبي في التجارة الدولية إضافة إلى العراقيل التي تواجهها لزيادة صادرتها وما يتعرض له الطلب من عوامل منها المنافسة والاتجاه للتقليل **من استخدام المواد الخام، فتظهر الاستثمارات السياحية كتعويض خاصة إن كانت تتمتع بمقومات وعناصر** جذب سياحي عديدة مغرية ودائمة، فهي لا تحتاج لعناصر معقدة خاصة التكنولوجية منها، كما أنها تعمل على تحفيز المزيد من الأعمال والمشاريع كالصناعات التقليدية والحرف مما يحافظ على تراث البلد ويعمل على خلق فرص عمل جديدة كما أن أسعارها منخفضة في الدول النامية.

فإذا ما أولت الدول النامية عناية لمجالات الاستثمار في القطاع السياحي فذلك حتما سوف يؤدي دورا بارزا في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يقود إلى التنمية الشاملة، كما أن **توزيع المشاريع السياحية على الأقاليم المختلفة للدولة ويعمل على تنميتها وتطويرها من خلال خلق فرص** عمل جديدة وتحسين مستويات المعيشة للسكان فيها، مما يؤدي إلى سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين الأقاليم المتطورة وغير المتطورة داخل بلد واحد[1].

الفرع الثاني: زيادة الدخل الوطني ودعم ميزان المدفوعات

يؤثر القطاع السياحي في بعض الأنشطة التقليدية في البناء الاقتصادي للمجتمع عن طريق الاستثمار في المناطق المختلفة، فيؤدي إلى تزايد الدخل الوطني.

وتزايد معدلات الإنفاق السياحي نتيجة ما ينفقه السائح مقابل الإقامة ومختلف الخدمات **توفر** وخصوصا أن الشراء بالعملات الأجنبية مما يضيف رصيدا للدخل في المجتمع، فالطلب السياحي يخلق قيمة مضافة تؤدي إلى نمو حقيقي في الدخل الوطني عن طريق مختلف القطاعات الإنتاجية التي تتحرك بصورة ديناميكية متفاعلة منتجة للإنفاق والاستهلاك السياحي الذي يخلق دائرة **اقتصادية مركبة تؤثر** ايجابيا على تحريك وتنشيط الدورة الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني، وبالتالي فأن الاستثمار السياحي يؤدي إلى نمو الدخل الوطني الشيء المطلوب في التنمية فالأخذ به أملا مهما في العملية **التنموية.**

أما عن دور الاستثمارات السياحية في **ميزان المدفوعات ومكانة الإيرادات من الحركة السياحية** فهي تظهر في بند حساب رأس المال والذي يشمل الاستثمارات التي حصلت عليها الدولة من الخارج والموجودة لديها والاستثمارات التي قدمتها الدولة للخارج كمدفوعات وما عليها من التزامات، فهي تساهم مساهمة فعالة في تغطية **جزء من عجز ميزان المدفوعات.**

الفرع الثالث: صناعة السياحة أقل منافسة من الصناعات الأخرى

[1] عثمان محمد غنيم، نبيل سعد بنيتا، التخطيط السياحي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، ص 42.

يكون معدل التغير في السوق السياحي بدرجة أقل يقلل من درجة وحدة المنافسة مقارنة بالقطاعات الأخرى التي يعتمد عليها على التكنولوجيا العالية وهذا ما يلائم أوضاع الدول النامية[1]، وصناعة السياحة من الأنشطة الاقتصادية التي أساسها العمل البسيط حيث لا تعتمد على التكنولوجيا قدر ما تعتمد على تسويق وترويج للخدمات كما أن التوسع في الطلب السياحي وحجم السياحة الدولية والداخلية يؤدي لتغيير مماثل في نوعية وأبعاد مختلف منشآت وخدمات صناعة السياحة سواء في الخدمة نفسها أو قيمة الاستثمار وحجمه، لهذا تعد عملية الترويج لعناصر الجذب السياحي وتوفير مناخ الاستثمار والتسهيلات الأساس الأول للانتقال إلى مرحلة الترويج لصناعة السياحة المتاحة بأكملها في البلد نظرا لأنها صناعة مركبة تتطلب استثمارات وخبرات **وإعانات.**

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار السياحي وأهميته الاقتصادية

يتميز الاستثمار السياحي عن الاستثمار في باقي المجالات بمجموعة من المميزات، كما أن له **دور** في الحياة الاقتصادية لاسيما من خلال تأثيره في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية **وميزان المدفوعات.**

الفرع الأول: خصائص الاستثمار السياحي

يتضمن الاستثمار السياحي الإنفاق على عدة أشكال من رأس المال، منها رأس المال الثابت، والذي يتمثل في المباني والمعدات، ورأس المال العامل والذي يتمثل في الإنفاق على المواد الخام والسلع **اللازمة لتقديم المنتج النهائي ومرافق البنية الأساسية المختلفة.**

ويتصف الاستثمار السياحي بعدة خصائص تتمثل في ما يلي :

- اعتماد قرار الاستثمار بشكل رئيسي على مخرجات دراسة الجدوى التي تجري لتقييم المشروع السياحي، حيث تحتل هذه الدراسة أهمية كبيرة نظرا لارتفاع التكاليف الاستثمارية للمشروعات **السياحية، و**يعزى ذلك إلى زيادة أسعار الأصول الثابتة من عقارات وأراضي وآلات بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف البناء والزيادة المستمرة في الأجور بشكل عام.[2]

[1] نبيل الروبي، نظرية السياحة، مرجع سبق ذكره، ص 526.

[2] صلاح الدين عبد الوهاب، اقتصاديات السياحة والفنادق، الإسكندرية، مصر، 1992، ص 144.

- ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في الاستثمار السياحي حيث أن اغلب احتياجات الاستثمار تكون مستوردة من الخارج وتعتمد على العملة الصعبة[1]، مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الاستثمارية لهذا النوع من الاستثمارات.

- مدى الاستقرار السياسي والأمني المتوفر في الدولة المضيفة للاستثمار، فكلما كانت الأحوال السياسية والأمنية مستقرة أدى ذلك إلى نمو وزيادة حركة الاستثمار.

- موسمية الطلب السياحي ومستوى تدفق الحركة السياحية ونسب الإشغال على مدار العام، فقد يحدث أن ينخفض مستوى الإشغال في خارج موسم الذروة عن نقطة تعادل الإيرادات والمصروفات للمشروع السياحي، الأمر الذي يدعو القائمين إلى إغلاقه حتى لتتفاقم الخسارة ومن هنا يجب على المستثمر تنويع النشاط، أو يقيم المشروع في اقل المناطق التي تتصف بالموسمية، أو المناطق ذات الموسم السياحي الطويل، أما في حالة إقامة مشروع في مناطق تتسم بقصر الموسم السياحي فيمكن علاج هذا الأمر من خلال تخفيض العمالة إلى الحد الأدنى أو نقلها بعد انتهاء موسم التشغيل إلى مشروع أخر لحين حلول الموسم الجديد.

- وجود المناخ الاستثماري المشجع بالدولة[2]، والذي يتمثل فيما يلي:

- البنية التحتية الملائمة في المناطق السياحية وتشمل ما يعرف بالمرافق العامة من مياه شرب، كهرباء، صرف صحي، اتصالات، وسائل مواصلات، شبكات طرق، مطارات، موانئ، سكك حديدية، جسور، إنفاق.
- البنية الفوقية السياحية مثل الفنادق والقرى السياحية من الاستثمارات الثقيلة نظرا لأن 75% من الإنفاق الاستثماري يوجه إلى الأصول الثابتة مثل الأراضي والمباني بينما يوجه 25% من الاستثمار إلى التجهيزات والمفروشات.[3]
- المتطلبات الأساسية من البنوك المصرفية والأسواق التجارية والمستشفيات ومراكز الشرطة .

[1] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات السياحة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1996، ص 91.

[2] فؤاد البكري، التنمية السياحية في مصر والعالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[3] صلاح الدين عبد الوهاب، اقتصاديات السياحة والفنادق، مرجع سبق ذكره، ص 143.

- التشريعات والأنظمة الواضحة والإجراءات المبسطة لخدمة أهداف الاستثمار السياحي، الإسراع بإجراءات التقاضي والالتزام بالقوانين والأحكام القضائية وتنفيذها.
- اليد العاملة المدربة حيث أن العمل السياحي دائم التغير والتطور ومن حيث تغير نوعية السائح أو الذوق أو من حيث التطور التقني .
- التسهيلات المقدمة في مراكز الحدود من جميع السلطات، ومدى إمكانية منح تأشيرات دخول في هذه المراكز.
- المكاتب السياحية المناط بها أعمال التسويق والتنشيط في الخارج .

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للاستثمار السياحي

تقسم أنواع التحليل الاقتصادي المتعلقة بالقطاع السياحي والمستخدمة على النطاق الدولي إلى ثلاثة أنواع وفقا لما يلي :

- تحليل الأهمية والذي يهتم باستخلاص حجم وهيكل قطاع السياحة من بيانات الحسابات القومية، أخذا بالاعتبار إنفاق المقيمين بالإضافة إلى القادمين من الخارج، ويعتبر نظام حساب السياحة الفرعي احدث النظم الهادفة إلى تقدير الأهمية الاقتصادية للسياحة في اقتصاديات الدول والتي بدأت منذ منتصف التسعينات.
- تحليل الأثر ويركز هذا التحليل على تأثير التغير في إنفاق السياح من الداخل والخارج على اقتصاد المنطقة أو الدولة ككل، سواء كان تأثيرا مباشرا (الإنفاق على الفنادق والمطاعم والنقل والمتاحف)، أو غير مباشر (الدخل والتوظيف)، آخذا بعين الاعتبار طبيعة التداخل بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.
- تحليل التكلفة والعائد ويركز على كفاءة المشاريع والاستثمارات السياحية من وجهة نظر المجتمع، وبالتالي فهو يقيس المنافع الخاصة والاجتماعية مثل القيمة التعليمية السياحية والتكاليف الخاصة والاجتماعية، مثل تأثير السياحة على البيئة.

ويترتب على الاستثمار في القطاع السياحي وفقا لتحليل الأهمية وتحليل الأثر مجموعة من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الهامة، ويمكن تسليط الضوء عليها كما يلي:

1. **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: يساهم القطاع السياحي** بدرجة كبيرة في توفير العملة الصعبة لتنفيذ مخططات التنمية وعلى الأخص في الدول التي تعاني من فجوات بين حجم الاستثمارات اللازمة للتنمية الا تصادية والاجتماعية وبين الحجم الفعلي من العملات الأجنبية لمجابهة تنفيذ هذه المخططات، وفي هذا الصدد تساهم رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بالقطاع السياحي من بناء للقرى السياحية والفنادق ومشاريع البنية التحتية والمرافق.[1]
2. **الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية العمرانية الثقافية: تساهم إقامة المشاريع** السياحة في المناطق غير الحضارية ذات عناصر الجذب الطبيعية والصناعية كالمناطق الصحراوية أو الجبلية أو مناطق البحيرات في تطوير وتنمية هذه المناطق وتحسين مستوى الخدمات بالإضافة إلى ارتفاع مستوى معيشة السكان المحليين نتيجة لإقامة مشاريع صغيرة ومكملة مساهمة بذلك في إحداث توازن اقتصادي.[2]
3. **الاستثمار السياحي وفرص العمل:** تساهم الاستثمارات السياحية في خلق العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في القطاع السياحي، حيث أن كل غرفة فندقية جديدة يترتب عنها 2.75 فرصة عمل في مجال المؤسسات الفندقية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما أوضحت أن فرص العمل المتولدة عن وحدة واحدة من وحدات القطاع السياحي يترتب عنها ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من القطاعات الأخرى، أي الاستثمار في القطاع السياحي يؤدي إلى توفير فرص عمل تفوق الاستثمار في مجلات أخرى، إلى جانب ما تحققه السياحة من فرص عمل مباشرة، فإنه تتولد عنها فرص عمل غير مباشرة في القطاعات الأخرى المساندة والتي يعتمد عليها القطاع السياحي مثل مجال النقل والمواصلات، التأمين والبنوك، مجال الدعاية والإعلان، مجال الصحة، وغيرها.[3]
4. **الاستثمار السياحي وميزان المدفوعات:** تعتبر عائدات السياحة من العوامل الهامة التي تساهم في تغطية عجز المعاملات الجارية بميزان المدفوعات، فالإيرادات الناتجة من الخدمات السياحية بالعملة الأجنبية تعتبر كصادرات تقيد في الجانب الدائن من ميزان التجارة والذي تدرج به الخدمات المتبادلة بين الدولة والعالم الخارجي، ويتم إعداد الميزان السياحي للتعرف على

[1] نزيه الدباس، إدارة القرى السياحية، دار الحامد، عمان، 2000، ص 14.

[2] صبري عبد السميع، اقتصاديات صناعة السياحة، دار الهانئ للطباعة، القاهرة، مصر، 2002، ص 93.

[3] صبري عبد السميع، اقتصاديات صناعة السياحة، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 85-86.

الأثر الصافي على ميزان المدفوعات، ويسعى الميزان السياحي أن تكون الدولة مستوردة للسائحين وفي ذات الوقت مصدرة لهم لبلاد أخرى، ويؤثر فيه نسبة السياحة الوافدة إلى السياحة الخارجية من الدولة، ويمكن حساب الميزان السياحي لأي دولة من خلال المعادلة التالية: الميزان السياحي = إنفاق السياح الأجانب بالداخل – إنفاق المواطنين بالخارج[1]، وتكون النتيجة إما على فائض أو عجز، ويتضمن الميزان السياحي الكامل عدة مكونات نختصرها في الجدول الآتي:

جدول رقم 01: الميزان السياحي الكامل

الجانب الدائن (الإيرادات)	**الجانب المدين (النفقات)**
إنفاق السياح الأجانب في الدولة	الإنفاق السياحي للمواطنين بالخارج
الصادرات السلعية (مشتريات السياح)	الواردات السلعية المستوردة لقطاع السياحة
إيرادات النقل للشركات الوطنية	مصاريف النقل للمواطنين بالشركات الأجنبية
حصيلة الإنفاق على الدعاية والإعلان للشركات الأجنبية في الداخل	الإنفاق على الدعاية والترويج والتأهيل بالخارج
رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشاريع السياحية بالداخل	الاستثمارات السياحية للمواطنين خارج البلاد
عائدات تحويلات السياحية (استثمار - أجور)	تحويلات سياحية خارج البلاد (استثمار - أجور)

المصدر: سعيد البطوطي، اقتصاديات السياحة والفنادق، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2002، ص 25.

[1] سعيد البطوطي، اقتصاديات السياحة والفنادق، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، **مصر**، 2002، ص-ص: 24-25.

لذلك تعتبر عائدات السياحة من العوامل الهامة التي تساهم في تغطية **عجز المعاملات الجارية** بميزان المدفوعات الأمر الذي يدعو إلى الاهتمام بتنمية إيرادات وتحويلات السياحة، وكذا الحد من **إنفاق المواطنين بالخارج، ويكون ذلك من خلال تنشيط السياحة الداخلية وتقديم التسهيلات اللازمة لقضاء المواطنين عطلهم داخل البلد.**

5. **تنمية العلاقة بين قطاع السياحة ومختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى:** إن التوسع في إنشاء وتطوير المشاريع السياحية يؤدي إلى تحقيق درجة معينة من التكامل بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى، فهذا التوسع في المشاريع السياحية يتبعه توسع في ظهور مشاريع جديدة في مجالات اقتصادية أخرى لمقابلة الزيادة في عدد السياح ومواجهة زيادة الطلب المتوقع على الموارد الغذائية والخدمات الصحية وغيرها، وهذا ما يؤدي إلى توسيع أنشطة وحجم الأعمال **وكذا جذب فاعلين جدد** في هذا القطاع، فتشابك العلاقة بين المشاريع السياحية والأنشطة **الاقتصادية الداخلية والخدمات** الأخرى ينتج عنه منافع مباشرة وغير مباشرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل في:

- تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وتنويع استخداماتها في مشاريع جديدة، مما يترتب عليه **خلق فرص عمل جديدة.**
- **العمل على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.**
- **ارتفاع حصيلة الدولة** من الإيرادات مثل الضرائب والرسوم وغيرها.
- **تشجيع وتنمية وتطوير القطاعات الأخرى الداعمة والمكملة لقطاع السياحة.**

فنجاح قطاع السياحة في تحقيق التكامل بينه وبين مختلف القطاعات الأخرى يتوقف على مدى قدرة هذه الأخيرة في تلبية الاحتياجات المختلفة لقطاع السياحة من حيث **الجودة والكمية والتوقيت.**

المطلب الثالث: محددات نمو الاستثمارات السياحية

يتأثر الاستثمار السياحي بعوامل تحدد نموه مستقبلا من حيث حجمه وطبيعته ومصدر تمويله كما أن التسهيلات والضمانات الموضوعة أثر عليه قد تدفع بنموه أو تأخره.

الفرع الأول: طبيعة الاستثمار والموقع الجغرافي

يؤدي قرب البلد من الأسواق التي لها دورا كبيرا في حركة السياحة الدولية إلى زيادة حجم التدفق السياحي، بسبب توفير الوقت وانخفاض التكلفة فضلا عن توسع وسائل النقل خاصة على مستوى السياحة الإقليمية من خلال برامج المجموعات السياحية.

كما أن تمتع السوق السياحي بمقومات سياحية يعد سببا لنمو الاستثمارات في هذا المجال فهي التي نعمل على اجتذاب السياح وتنشيط السياحة وتفعيلها، وهي تجمع جغرافية وتنوع تضاريس البلد وجمال مرافقه الطبيعية وتميزها وما يزخر به البلد من مواقع ومعالم تاريخية هامة وتراث حضاري عريق، وتتطلب تمويلها إلى قروض طويلة الأجل، حيث تساهم المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي من خلال تقديم قروض لهذا الغرض للدول النامية، وفي هذا الصدد لدينا نوعين من الاستثمارات التي بات من الضروري تحقيق التوازن بينهما وهي: [1]

أولا: تبعا لمعيار القطاع العام والخاص

عادة تقوم الحكومة بتوجيه الاستثمار في القطاع السياحي إذا اعتبر قطاعا استراتيجيا في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن الأنشطة الحكومية لا تعيق أنشطة القطاع الخاص.

ثانيا: تبعا لمعيار الاستثمار المحلي والأجنبي

تجلب الاستثمارات السياحية الأجنبية رأسمال وخبرة وتكنولوجيا، ولا بد من مراعاة تحقيق قيمة إضافية وإلا تعتبر عائدات هامشية[2].

الفرع الثاني: التسهيلات والحوافز المقدمة

تبحث الاستثمارات السياحية دائما عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها وهما الضمانات والحوافز شأنها في ذلك شأن أي نشاط استثماري، فتوافر الاستقرار ومناخ ملائم للاستثمار إلى جانب محفزات عديدة أخرى أهمها منظومة القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار سواء كان محلي أو وافد

[1] نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مرجع سبق ذكره، ص 68.

وكذلك توافر بنية تحتية ملائمة ووعي سياحي عام بين مختلف شرائح المجتمع، ويمكن أن نقسم هذه التسهيلات إلى نوعين هما:

أولا: التسهيلات السياحية

إن توفير الأرض بأسعار تشجيعية وتوفير البنية التحتية بدون مقابل للمستثمر خارج الموقع أو ضمن موقع المشروع أو جزء منه بحيث تتردد التكلفة مقابل إيجار المنشآت[1]، وتوفير شبكة طرق جيدة ووسائل اتصال وخدمات فعالة واستتباب الأمن وتسهيلات الإقامة وتوفر السلع الكمية والنوعية كل هذا كفيل باستيعاب المزيد من السياح وقيام لمزيد من الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية وتؤدي المنافسة دورا كبيرا من حيث التكلفة والسعر خصوصا من قبل المجموعات السياحية.

ثانيا: الحوافز والإعفاءات المقدمة

تتخذ الدولة إجراءات عديدة لدعم مجموعة قوانين الاستثمار عامة وما يخص السياحة على وجه التحديد، ووضع قانون خاص بالاستثمار السياحي يهدف إلى تنمية وتطوير القطاع ومرافقه وتشجيع الاستثمار في مجالاته المختلفة وخلق وإيجاد الظروف الملائمة لها وترسيخ أسباب تشجيعها والعمل على ضمان حمايتها، وهذا من خلال جمع ونشر المعلومات والدراسات اللازمة لتشجيع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على الاستثمار وإجراء اتصالات بالجهات التي ترغب في الاستثمار في البلد وتعريفها بفرص الاستثمار المتاحة والترويج لها بوسائل الإعلام والنشر المختلفة وتبيان الامتيازات التي تمنح لها[2].

بالإضافة إلى توفير الضمانات مقابل عدم التأميم أو مصادرة الاستثمار وتوفير الحوافز للمشاريع الموافق عليها والتي تنسجم مع البرامج والمشاريع والخطط التنموية السياحية وذات التنظيم الملائم وقد تكون الحوافز لنوع معين من المشاريع.

[1] منال عبد المنعم مكية، السياحة تشريعات ومبادئ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص 26.

[2] منال عبد المنعم مكية، مرجع سبق ذكره، ص 28.

وتنوع صور المساعدات المالية التي تقدم للمستثمرين في القطاع السياحي وأهم صورها:

1. الإعانات: وهي تنقسم إلى إعانات نقدية وعينية: [1]

* **الإعانات النقدية:** وهي مبالغ مالية ترصد لمساعدة المستثمرين في مجال السياحة لإقامة مشاريع جديدة في مناطق تستهدف تنميتها، تعود على الدولة بالنفع الاقتصادي بحيث تمثل نسبة محددة من تكلفة المشروع الذي توافق الدولة على إقامته[2].

* الإعانات العينية: تتمثل في منح الأراضي في المناطق السياحية أو تأجيرها أو الانتفاع بها لأجل طويل دون مقابل وبشروط مقبولة، مع منحه خيار الشراء بسعر مخفض خلال مدة.

2. القروض طويلة الأجل وبأسعار فائدة منخفضة: تمنح هذه القروض للمستثمرين في المشاريع الهامة من خلال البنوك والمؤسسات الحكومية الخاصة، ويمنح هؤلاء فترة سماح قبل البدء في سداد أُقساط القرض لمدة سنة إلى ثلاثة سنوات من تاريخ بدء تشغيل المشروع وتتراوح آجالها من 20 إلى 25 **سنة.**

3. الإعفاءات الضريبية والجمركية: تقرر بعض الدول إعفاءات ضريبية كاملة لمدة تبلغ خمس سنوات وأحيانا تقرر إعفاءات جزئية في السنوات التالية لمدة تتراوح بين 10 و15 **سنة، كما تقوم بتقديم** إعفاءات جمركية على الواردات من المعدات والتجهيزات التي تحتاجها **المشاريع السياحية.**

4. تقديم المساعدات الفنية: تكون هذه المساعدات في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع السياحية، وتدريب الإطارات العاملة في القطاع في معاهد ومدارس خاصة بهذا الغرض من أجل رفع كفاءتهم المهنية.

5. تقديم مزايا للاستثمارات الأجنبية: تقدم الدولة حوافز متنوعة، حيث توفر لها الأمان والسيولة والعائد، وتوفير المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي وإرساء عوامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي ووضع القوانين التي تكفل تحويل الأرباح بسهولة.

الفرع الثالث: وسائل تدفع بنمو الاستثمارات السياحية

[1] نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[2] أحمد الجلاد، التنمية والإعلام السياحي المستدام، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 33.

هناك وسائل أخرى تدفع الاستثمارات السياحية إلى النمو، تأخذ طرقا أهمها:

أولا: تخطيط سياحي علمي شامل: التخطيط هو النظر للمستقبل لتحقيق الأهداف ورسم الأساليب العلمية والمالية لبلوغها ولمحاولة التغير في الحياة الاجتماعية والتنبؤ بها ومحاولة تنظيمه والتأثير فيه، ويعرف التخطيط السياحي بأنه: "نوع من أنواع التخطيط التنموي وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المنظمة التي تهدف إلى تحقيق استغلال واستخدام أمثل عناصر الجذب السياحي المتاح والكامن ولأقصى درجات المنفعة مع متابعة وتوجيه وضبط لإبقائه ضمن دائرة المرغوب والمنشود ومنع حدوث أي نتائج أو آثار سلبية عنه وهو يهدف إلى تحقيق توازن بين العرض والطلب السياحيين"، لذلك فإن الحكومات توسع أهدافها وتوجهاتها في مجال التنمية السياحية لأبعد من فوائدها الاقتصادية، فالتخطيط يصبح مهما وحيويا أكثر للنجاح في تحقيق تلك الأهداف.

ثانيا: الترويج لفرص الاستثمار السياحي الموجودة: لا بد من إعداد دراسات تبرز كمية ونوعية المنتجات السياحة الناتجة عن العملية الاستثمارية وإمكانية بيعها في الأسواق الخارجية والتعرف بها عن طريق الترويج لها.

ثالثا: التنظيم الفعال للاستثمارات السياحية: لا بد من تنظيم جيد وفعال يعمل على تطوير الاستثمارات السياحية حتى تظهر آثارها النفعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية وعلى حجم الحركة السياحية، وشكل هذا التنظيم يختلف من بلد لآخر قد تقوم به مؤسسات مستقلة تتمتع بخبرة واسعة وغالبا ما تكون تحت إشراف حكومي لمتابعتها ولتحقق التكامل بين السياحية والخطة الاقتصادية.

خلاصة الفصل الأول:

السياحة صناعة قائمة بذاتها، وأصبحت الاستثمار الأكيد لكافة المستثمرين مهما تنوعت الأدوار والوظائف، حيث أن السياحة ظاهرة قديمة تطورت بسرعة تبعا لتطور الحياة وأساليبها، وتحتاج السياحة إلى استثمارات تكون مواكبة لعصر وتطوراته في القطاع، وهي بدورها تحتاج لتسهيلات وحوافز عديدة بالإضافة إلى دعم مستمر ومناخ ملائم لها.

فالسياحة صناعة هامة تدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ولكونها تعبر عن رغبة إنسانية في التنقل فقد صارت مطلبا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا هاما من خلال أنها تفتح المجال لخلق فرص العمل، وتساعد في رفع مستوى الدخول، وتدفق العملات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال وفتح المجال للاستثمار وهو يجعلها مصدر هام من مصادر الدخل الوطني.

الفصل الثاني: تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر إلى غاية 2000

تمهيد:

تميز الاقتصاد الجزائري بعدة تحولات كبرى منذ الاستقلال، مرورا بالنظام الاشتراكي وصولا إلى نظام اقتصاد السوق الذي يعرف بحدة المنافسة وحرية انتقال الأموال والأشخاص بين الدول، ونظرا لأهمية الدور الذي يضطلع به القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، أولت الجزائر أهمية لتنظيم هذا القطاع والإشراف عليه، فسنت القوانين والتشريعات لضبط عملياته وتحديد نشاطاته، إلا أن هذا المنفذ مازال غير مستغلا بالرغم من الأهمية التي يكتسيها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، خاصة مع تطور مفهوم السياحة في عصرنا الحالي، فهي لم تعد مجرد نشاط ترفيهي وثقافي، بل تطور ليصبح صناعة حقيقية قائمة بذاتها وذات مردودية اقتصادية ومالية عالية، مما جعل الكثير من الدول تولي الاهتمام الكبير بها **عند إعداد مخططات التنمية.**

ورغم أن الجزائر تتمتع بالعديد من المقومات والمميزات الطبيعية والتاريخية والثقافية المتنوعة، والتي بوسعها دفع عجلة النمو السياحي وتلبية شروط قيام سياحة متطورة، إلا أنها لم تقم باستغلال هذه الثروات بما فيه الكفاية، **ولعل** اعتماد الجزائر على الثروة النفطية هو ما أدى إلى تهميش القطاع السياحي، إلا أن الأزمة البترولية لسنة 1986 تعتبر منعطفا لهذا المسار في اتجاه تغيير السياسة المتبعة وإعطاء هذا القطاع بعدا جديدا في إطار تنويع الصادرات.

على ضوء ما سبق ذكره رأينا تجزئة هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: واقع الاستثمارات السياحية في ظل الاقتصاد الموجه.

المبحث الثاني: الاستثمارات السياحية في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق.

المبحث الأول: واقع الاستثمارات السياحية في ظل الاقتصاد الموجه

تتمتع الجزائر بمؤهلات طبيعية وتاريخية وثقافية تسمح لها بأن تكون بلد سياحي متميز، إلا أن قطاع السياحة في الجزائر يعتبر الأقل أهمية في برامج التنمية الوطنية، ويتجلى اهتمام الدولة بأي قطاع من خلال حجم الاستثمارات فيه إضافة إلى الإطار التنظيمي له، وسنتطرق في هذا المبحث إلى تطور الاستثمارات السياحية خلال الفترة ما قبل عام 1990 والنتائج المحققة من طرف هذا القطاع، وبالتالي تشخيص العقبات التي مر بها.

المطلب الأول: السياسة السياحية في ظل ميثاق 1966

شرعت الجزائر ابتداء من سنة 1966 في إعداد النصوص القانونية والتشريعية السياحية ورسم مخططات التنمية السياحية وهذا من أجل الرفع من مستوى فاعلية هذا القطاع وجعله مصدرا لجلب العملة الصعبة وإنشاء مناصب الشغل وإدماج الجزائر في السوق السياحية الدولية.

الفرع الأول: السياحة في الجزائر بعد الاستقلال

في ظل الاستعمار كانت الجزائر تشكل مركز جذب للعديد من السياح الأجانب الذي تزايد بعد الحرب العالمية الأولى مما دفع بالمستعمر الفرنسي إلى إعداد برنامج للتوسع السياحي في الجزائر تضمنها مخطط قسنطينة لعام 1957، حيث خطط لإنشاء 17200 غرفة فندقية حضرية، 17% منها موزعة في الجزائر العاصمة، و1130 غرفة في المناطق الشاطئية والمناخية والحموية[1]، وقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال قدرات استقبال قدرت بـ 5922 سرير موزعة كما يلي:

جدول رقم 02: توزيع طاقات الإيواء في سنة 1962

نوعية السياحة	حضرية	صحراوية	شاطئية	مناخية	المجموع
عدد الأسرة	2377	486	2969	90	5922
النسبة المئوية	40	08	50	02	100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الثلاثي 67-69، ص09.

[1] Belkacem Heddar : Rôle socio-économique du tourisme. Cas de l'Algérie. Edition ENAP/ ENAL/ OPU, 1988. Alger, P 48.

من خلال هذا الجدول نلاحظ تركز الطاقات الإيوائية في السياحة الشاطئية والحضرية، هذا ما يعكس التوجهات الاستثمارية للمستعمر تبعا لطبيعة ونوعية الزبائن وكذلك متطلبات النشاط الاقتصادي.

وقد تدهورت الهياكل السياحية وأصبحت غير قادرة على تلبية حاجيات السياح بعد مغادرة المستعمر للجزائر، إضافة إلى ضعف البنية التحتية (طرق، موانئ، وسائل النقل،...)، زيادة إلى الظروف الاجتماعية المتردية وانعدام اليد العاملة المؤهلة في المجال السياحي، هذا الوضع لم يشجع الدولة على اعتبار السياحة كقاعدة للتنمية الاقتصادية، فانحصر انشغالها في هذا المجال خلال الفترة ما قبل عام 1966 على ما يلي: [1]

- إتباع سياسة سياحية حفاظية عن طريق إحصاء السلع والممتلكات ذات الطابع السياحي وصيانة الإرث السياحي.
- جمع كل ما يتعلق بمناطق التوسع السياحي القابلة للتهيئة من معلومات ودراسات.
- وضع هياكل تسيير وتنمية القطاع السياحي.

على المستوى التنظيمي فقد تواصل نشاط الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي والسياحي الذي أنشأه المستعمر سنة 1931 والذي أصبح يسمى فيما بعد بمركز التنمية السياحية، وكذا إنشاء الديوان الوطني للسياحة (ONAT) في سنة 1962 بموجب الأمر رقم 62-27 والذي أسندت له المهام التالية:[2].

- ممارسة الوصاية والرقابة على الهيئات والإدارات السياحية.
- ترقية المنتج السياحي الجزائري في السوق الدولية.
- تطبيق النصوص والقوانين المتعلقة بالسياحة.
- تسيير الممتلكات الوطنية السياحية الشاغرة.

[1] Belkacem Heddar : op cit, P 49.

[2] الجريدة الرسمية لسنة 1962

وفي عام 1963 تم إحداث وزارة السياحة التي كلفت بالتنظيم والتحضير لإستراتيجية التنمية السياحية في إطار إستراتيجية التنمية الوطنية الشاملة، كما تم إنشاء الوكالة السياحية الجزائرية تحت وصاية الديوان الوطني للسياحة مهمتها تنظيم رحلات سياحية داخل التراب الوطني.

ويمكن تحديد ثلاث مناطق كبرى للتوسع السياحي في هذه الفترة وهي:[1]

- منطقة غرب الجزائر العاصمة (مناطق موريتي، سيدي فرج، تيبازة).
- منطقة وهران (الأندلوسيات).
- منطقة الشرق (منطقة الحماديين، سرايدي والقالة).

يمكن أن نخلص أن هذه الفترة تميزت بالنظرة الضيقة للمشرع الجزائري للسياحة، واعتبارها نشاط ثانوي، وحصرها في مزايا وعيوب، مزاياها تتمثل في جلب العملة الصعبة وفتح مجالات جديدة للشغل، وعيوبها تتمثل في التبعية التي يمكن أن تنتج من جراء تطوير مكثف لاستثمارات السياحة، ولهذا لم تقم الجزائر بأية خطوة عملية في هذا المجال إلى غاية سنة 1966 من خلال الميثاق السياحي.

الفرع الثاني: التنمية السياحية حسب الميثاق السياحي لعام 1966

عرفت سنة 1966 اهتماما فعليا بالنشاط السياحي من قبل الدولة، حيث قامت الجزائر بتحديد سياسة للتنمية السياحية وفق أطر تشريعية وقانونية، حيث تم المصادقة على ميثاق السياحة لسنة 1966 والذي يتضمن أفاق تنمية القطاع السياحي، كما تم إصدار أمر يتعلق بمناطق التوسع السياحي والأماكن السياحية في أفريل 1966 (مرسوم رقم 66-75)، وبذلك تم إدماج قطاع السياحة من مجالات التنمية الاقتصادية.

ويؤكد هذا الميثاق على أهمية النهوض بتنمية سياحية في إطار تحقيق النمو الاقتصادي للبلاد، حيث تم تركيز التوجه السياحي نحو السياحة الدولية لجلب العملة الصعبة لتغطية وتمويل سياسة الصناعات المصنعة المنتهجة آنذاك، وأيضا خلق مناصب شغل جديدة، فهذا النشاط يعتمد أساسا على الطاقة البشرية، وكذلك إنشاء جهاز خاص بالتكوين السياحي والفندقي من أجل تهيئة اليد العاملة، إضافة إلى هذه الأهداف الرئيسية التي نص عليها الميثاق السياحي لعام 1966 هناك أهداف لا تقل أهمية تتمثل في البنية التحتية لبلوغ هذه الأهداف وهي:[2]

[1] Ahmed Tessa : op cit , p9.
[2] Ministère de la culture et du tourisme : L'avenir de l'industrie touristique, mai 2002, p2.

- الاهتمام بتأسيس الهياكل القاعدية للاستقبال من أجل أحسن تعريف للمقومات السياحية للجزائر.
- تحديد نوع الزبون المرغوب فيه حسب نوع وطبيعة المنتج السياحي، وبالتالي ترقيته للاستجابة لمتطلباته وبشروط تنافسية عالمية.
- تحقيق الظروف المالية والإدارية لجلب السياح.
- إنشاء الهياكل القاعدية والفندقية في المناطق النائية.

من خلال هذا فإن الجزائر قد اختارت السياحة الدولية، وبالتالي فقد حددت نوع المنتج السياحي الذي يجب تنميته، وبحكم الموقع القريب من أوروبا، فالسائح الأوروبي يبحث عن أماكن تختلف عن تلك التي تركها في بلاده الشيء الذي يتطلب إنشاء مرافق سياحية تتماشى مع رغباته مثل السياحة الجبلية، والسياحة الصحراوية، إلا أن الجزائر في تلك الفترة أقامت مركبات سياحية في المدن الحضارية، وهذا ما يتعاكس مع السياسة السياحية، ويعود سبب لجوء الدولة إلى المناطق الحضارية إلى وجود البنية التحتية فيها، كالطرق والكهرباء وغيرها من متطلبات ومعايير تسمح بوجود مناطق للتوسع السياحي، ومن ذلك تكون المناطق التي تم اختيارها غير مناسبة لجلب السائح الأجنبي.

المطلب الثاني: الاستثمارات السياحية خلال الفترة الممتدة ما بين (1967-1979)

تبنت الجزائر خلال المرحلة الممتدة ما بين (1967-1979) إستراتيجية للتنمية بالنسبة لكل القطاعات ولم يتم تحديد أية أولويات لأي قطاع، فقد كان القطاع السياحي ككل القطاعات مدمجا ضمن المخطط الوطني للتنمية، فقد شرعت فيه الحكومة منذ بداية عام 1967.

الفرع الأول: الاستثمارات السياحية خلال المخطط الثلاثي (1967-1969)

في هذه المرحلة اهتمت الجزائر بتمويل الاستثمارات خاصة في مجال الصناعة والزراعة والهياكل القاعدية، حيث خصصت ما قيمته 11078 مليون دج وتم توزيعه على القطاعات كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 03: توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات الاقتصادية في المخطط الثلاثي 1967-1969 (الوحدة : مليون دج).

القطاعات	المبلغ المخصص لكل قطاع	النسبة المئوية
الصناعة	5400	48.75
الزراعة	1869	16.87
الهياكل القاعدية	1124	10.15
التربية	912	8.23
السكن	413	3.72
السياحة	282	2.54
التكوين	127	1.14
الضمان الاجتماعي	295	2.66
الإدارة	441	3.98
متفرقات	215	1.94
المجموع	11078	100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الثلاثي 67-69، ص41.

من خلال هذا الجدول يلاحظ أن الجزائر اتبعت في تلك الفترة نموذجا تنمويا يرتكز على الصناعات المصنعة بالدرجة الأولى، ثم تأتي بعدها الزراعة باعتبارهما قطاعين مهمين خاصة في الظروف التي كانت تعيشها البلاد في تلك الفترة، بينما نلاحظ أن القطاع السياحي قد رتب في آخر الاهتمامات إذ خصصت نسبة 2.54% من إجمالي الاستثمارات وما يعادل 282 مليون دج.

وكان الهدف من هذا المخطط في المجال السياحي هو إنجاز وتهيئة القاعدة السياحية كبناء الفنادق وإنشاء معاهد التكوين السياحي لتأهيل اليد العاملة وتكوين إطارات في هذا المجال، والقيام **بالدراسات الكافية من أجل تحديد مناطق التوسع السياحي.**

ضمن هذا المخطط تم إعطاء الأولوية للسياحة الخارجية من خلال برمجة لإنجاز 13081 سرير، ورغم أن الاستثمارات المبرمجة في هذا القطاع لم تكن عند الحد الكافي، إلا أن حصيلة الإنجازات لم تكن في مستوى التقديرات وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 04: حصيلة برنامج الاستثمارات السياحية للمخطط الثلاثي 67-69.

نوع السياحة	عدد الأسرة المبرمجة	النسبة المئوية	عدد الأسرة المنجزة	النسبة المئوية	العجز	النسبة المئوية للعجز
السياحة الشاطئية	6766	51.7	2406	35.5	4360	64.5
السياحة الحضرية	1650	12.6	254	15.4	1396	84.6
السياحة الصحراوية	1818	13.9	286	15.7	1532	84.3
السياحة المعدنية	2847	21.8	0	0	2847	100
المجموع	**13081**	**100**	**2946**	**22.5**	**10135**	**77.5**

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الثلاثي 67-69

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن في هذه المرحلة تم التركيز على السياحة الساحلية بنسبة 51.7 % والتي تمثلت في المركبات السياحية موريتي وتيبازة، والنسبة الباقية مقسمة ما بين الأنواع الأخرى.

كما نلاحظ أن نسبة الإنجاز لمجموع أنواع السياحة المقررة إنجازها لم تتجاوز نسبة 22.5% أي بنسبة عجز تقدر بـ 77.5 %، لذلك فيمكن القول أن الإنجازات المتحققة خلال المخطط الثلاثي 1967-1969 كانت ضئيلة جدا مقارنة بما كان مقررا إنجازه ويرجع ذلك لعدة أسباب من بينها سوء التسيير والمراقبة وغيرها من العوامل التي أوجدت هذا الفارق الكبير بين التقديرات والإنجازات.

الفرع الثاني: الاستثمارات السياحية خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

في هذه المرحلة خصصت الجزائر غلاف مالي يقدر بـ 27736 مليون دج لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات، وبرمج للقطاع السياحي ما يقدر بـ 700 مليون دج، كما أعطت الدولة أولوية للمشاريع المتبقية من المخطط الثلاثي بنسبة 60% من هذا المبلغ أي ما يعادل 420 مليون دج[1]، كما تقرر بلوغ 35000 سرير كطاقة إيواء سياحي جديدة من خلال إدراج 10 مشاريع ذات طابع ساحلي و11 ذات طابع صحراوي[2]، ويوضح الجدول الموالي توزيع الاعتمادات على مختلف القطاعات كما يلي:

جدول رقم 05: توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الأول 70-73

(الوحدة : مليون دج).

القطاعات	المبلغ المخصص لكل قطاع	النسبة المئوية %
الصناعة	12400	45
الزراعة	4140	15
الهياكل القاعدية	2307	08
السكن	1520	05
التربية	2718	10
السياحة	700	2.5
التكوين	585	2
الضمان الاجتماعي	934	3.5
الإدارة	872	3.2
النقل	800	3
متفرقات	760	3.1
المجموع	**27736**	**100**

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الرباعي الأول 70-73

[1] Ministère du tourisme et de l'artisanat : Bilan de développement touristique (1972-1977), p9.
[2] Ahmed Tessa , op cit, p11.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الدولة مازالت تركز على الصناعة فيما يزال القطاع السياحي مهمشا ولم يخصص له سوى 2.5 % من إجمالي الاستثمارات، ومن هذه النسبة لم تحظى المشاريع الجديدة إلا بنسبة 40% أي ما يعادل 280 مليون دج والتي كانت موزعة كما يلي:

- الدراسات والهياكل القاعدية خصص لها 44 مليون دج. (16 %)
- الإقامة السياحية (الفنادق) خصص لها 221 مليون دج. (79 %)
- النقل السياحي خصص له 15 مليون دج. (5 %)

إلا أن الإنجازات في هذا المخطط لم تكن في المستوى المطلوب، حيث بلغت الإنجازات 6860 سرير أي ما يعادل 26.34 %[1]، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى عدة عوامل من بينها ضعف الميزانية الموجهة للاستثمار السياحي، إضافة إلى تداخل المشاريع المتبقية من المخطط الثلاثي مع المشاريع الجديدة.

الفرع الثالث: الاستثمارات السياحية خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

في هذه المرحلة خصصت الجزائر غلاف مالي يقدر بـ 110236 مليون دج لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات أي ما يعادل أربع أضعاف قيمة الغلاف المالي للمخطط الرباعي الأول، وبرمج للقطاع السياحي ما يقدر بـ 1500 مليون دج أي أكثر من ضعف ما كان عليه في المخطط الرباعي الأول، وكان السبب في زيادة حجم الاعتمادات التي مست جميع القطاعات هو ارتفاع تكاليف الاستثمار وزيادة حجم الميزانية العامة نتيجة تحسن مداخيل البترول، ويوضح الجدول الموالي توزيع الاعتمادات على مختلف القطاعات ضمن هذا المخطط كما يلي:

[1] كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية -حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، جامعة الجزائر، السنة الجامعية (2004/2003)، ص143.

جدول رقم 06: توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الثاني 74-77 (الوحدة : مليون دج).

القطاعات	المبلغ المخصص لكل قطاع	النسبة المئوية
الصناعة	48000	43.5
الزراعة	12005	10.9
المياه (الري)	4600	4.2
السياحة	1500	1.4
الصيد	155	0.1
البنية الاقتصادية	15500	14.1
التربية والتكوين	9947	9
الشؤون الاجتماعية	14610	13.3
الإدارة	1399	1.3
دراسات مختلفة	2520	2.3
المجموع	110236	100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الرباعي الثاني 74-77

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن القطاع السياحي لا يزال مهمشا بمنحه حصة 1.4% من إجمالي الاستثمارات المخصصة خلال هذا المخطط، بعدما كانت النسبة خلال المخطط الرباعي الأول 2.5 % أي أن الحصة المخصصة للقطاع السياحي قد انخفضت هذا ما يدل على أن الدولة مازالت تركز على الصناعة، أما فيما يخص الإنجازات في هذا القطاع خلال هذه الفترة قدر بـ 31.84 % أي ما يعادل 7960 سرير فقط، في حين تمت برمجة 25000 سرير خلال هذا المخطط[1].

[1] Ministère de la culture et du tourisme : Bilan du développement touristique 1977, p : 27.

ويمكن القول أنه رغم ضعف كمية الاستثمارات المخصصة للقطاع السياحي في هذه المرحلة الممتدة منذ 1967 إلى 1979 إلا أن المجهودات المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال توجت بإنجاز **العديد من المرافق** والهياكل السياحية، ففي سنة 1977 قدرت الهياكل القاعدية للفندقة بـ 127 **فندقا** على المستوى الوطني موزعة بصفة غير عادلة بين المناطق، حيث تم حصر 25% منها في الجزائر **العاصمة**، و11% **بوهران**، و9% بعنابة، وبعض الولايات لم تحظ بأي فندق، هذا ما يعكس قلة **الاهتمام بالنشاط** السياحي خلال هذه الفترة. إضافة إلى ذلك، فقد تميزت هذه المرحلة بضعف الإنجازات، حيث كان مسطرا خلال هذه الفترة إنجاز 81690 **سريرا، إلا أنه تم إنجاز** 17570 **سريرا فقط أي ما يعادل** 24.5%، أي بنسبة عجز حوالي 75.5% **ما يوافق** 52320 **سريرا**[1]، **وهو ما يدل على التأخر الكبير** في الإنجاز للمشاريع المبرمجة ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها:[2]

– ارتفاع التكاليف ويعود السبب في ذلك إلى التأخر في الإنجاز الذي كان يعتبر تكلفة أخرى، إضافة إلى إعادة التقييم المتتالي للمشاريع المبرمجة في المخططات التنموية.

– **ضعف قدرات الإنجاز الوطنية ونقص** الدراسات في القطاع السياحي أدى إلى تأخر في إنجاز المشاريع المبرمجة.

– صعوبة امتلاك الأراضي السياحية خلال هذه الفترة كان من بين أهم العوائق في وجه التنمية **السياحية**.

– كثرة الإجراءات الإدارية المتعلقة بمختلف مراحل المشروع وتعقدها أدى إلى تعطيل وتأخر الإنجاز.

– **العوائق** التمويلية للاستثمارات السياحية (أسعار الفائدة، أجال التسديد، ... الخ). وعليه فإن عدم التوافق بين الإمكانيات المتوفرة والخطط المبرمجة لم يسمح بإنجاز كل المشاريع في وقتها المحدد.

المطلب الثالث: إستراتيجية تنمية الاستثمارات السياحية خلال الفترة (1980–1989)

ظهور الميثاق الوطني لسنة 1976 أدى إلى تحول كبير في الهياكل السياحية بهدف التكفل بانشغالات السلطات العمومية وحق المواطنين في الراحة والترفيه، في 1980 **أصبح من الضروري القيام** بتحديد الهياكل الإدارية والمركزية والمؤسسات التابعة لها بهدف التحكم الجيد في الإنجاز والتسيير،

[1] Ministère de la culture et du tourisme : op.cit, p : 27.
[2] Ministère de la culture et du tourisme : op.cit, p : 9.

وأيضا كان لابد من إعادة تكيف أدوات الدراسة والتطبيق الخاصة بالقطاع السياحي من أجل ضمان التحكم الجيد بالاستثمارات المخطط لها. وتميزت هذه الفترة بتنفيذ مخططين:

- المخطط الخماسي الأول (1980-1984)
- المخطط الخماسي الثاني: (1984-1989)

الفرع الأول: الاستثمارات السياحية خلال المخطط الخماسي الأول (1980–1984)

مع دخول عام 1980 أظهرت حصيلة القطاع السياحي ضعفا وعجزا كبيرا فيما يتعلق بمنشآت الإيواء والاستقبال، لذلك تم تحديد إستراتيجية جديدة للتنمية السياحية وعلى ضوئها ركزت الخطة السياسية على المحاور التالية:[1]

- إقامة مخطط رئيسي للتهيئة السياحية.
- تعزيز قدرات الدراسة والإنجاز.
- لامركزية الاستثمارات السياحية.
- ترقية الصناعات التقليدية.
- تشجيع السياحة الدولية وترقيتها.
- إعادة الاعتبار لمهنة الفندقة والسياحة.
- تعزيز القوانين والتشريعات التي تهدف إلى حماية الموارد السياحية والطبيعية والتاريخية للبلاد.
- تطوير الكفاءات الإدارية والتنظيمية من أجل الرفع من نوعية وقدرة المنتوج السياحي على المنافسة.
- الاهتمام بالسياحة الاجتماعية والخارجية.

وقد جاءت أهداف هذا المخطط مرتكزة على ما يلي:[2]

- إحداث مناصب شغل جديدة في القطاع السياحي.
- المساهمة في تشغيل عقلاني للتراب الوطني.

[1] تقرير عام حول المخطط الخماسي الأول (80-84)، ص 184.

[2] تقرير عام حول المخطط الخماسي الأول (80-84)، ص-ص: 184-186

- زيادة المداخيل من العملة الصعبة.

ولبلوغ هذه الأهداف تقرر في هذا المخطط تخصيص مبلغ 3.4 مليار دج للقطاع السياحي من أصل 400 مليار دج مخصصات الاستثمار الإجمالية للمخطط الخماسي الأول، أي ما يعادل 0.85% فقط من مجمل الاستثمارات، وتم توزيع هذا المبلغ على النحو التالي:

- 1.6 مليار دج خاص بإتمام المشاريع الباقية
- 1.8 مليار دج خاصة بإنجاز المشاريع الجديدة.

وكانت تهدف هذه المشاريع إلى تحقيق طاقة إيواء تقدر بـ 50880 سريرا ما بين مشاريع قديمة غير منجزة ومشاريع جديدة مبرمجة في هذا المخطط.

من خلال هذا المخطط تقرر إنجاز 89 مشروع سياحي ذات طاقة إيواء تقدر بـ 16550 سرير مقسمة على مختلف المنتجات السياحية حسب الجدول التالي:

جدول رقم 07: توزيع المشاريع السياحية المبرمجة في المخطط الخماسي الأول 80-84 حسب نوع المنتج.

المنتجات	ساحلية	صحراوية	حمامات معدنية	مناخية	حضرية	مخيمات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	09	05	32	40	89
عدد الأسرة	3300	2350	1650	1150	6900	1200	16550

المصدر: تقرير عام حول المخطط الخماسي الأول (80-84)، وزارة السياحة.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا جليا الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة آنذاك بالسياحة الداخلية، من خلال إقامة المخيمات والحمامات المعدنية إذ خصص لها 49 مشروعا من جملة 89 مشروع وما يعادل 2850 سريرا، فيما واصلت الحكومة برمجة مشاريع لتطوير المنتوجات السياحة الأخرى.

وكعادتها الإنجازات جاءت مخيبة لكل التوقعات، فنجد المشاريع المحققة في نهاية المخطط الخماسي الأول لم تتعد ربع (4/1) ما كان مقررا إنجازه، إذ لم يتم إنجاز سوى 20 **مشروعا بطاقة إيواء قدرها** 4050 **سريرا منها** 1800 **سرير خاصة بالمخيمات**[1].

وما يلاحظ في المخططات الثلاثة الأولى أن تمويل المشاريع السياحية يتم من قبل الدولة بصفة **شبه كلية، إذ ساهم القطاع العام بنسبة** 90% من تمويل هذه المشاريع مقابل 10% **فقط من طرف** القطاع الخاص، حيث أن طاقات الإيواء المسيرة من قبل القطاع الخاص إلى غاية نهاية 1980 **كانت لا تتعدى** 13879 سريرا محصورة في 422 **فندقا منها** 25% مصنفة كفنادق سياحية، والباقي تعتبر **كفنادق للمسافرين وتقدر طاقتها الإيوائية بـ** 10519 سريرا وهي في معظمها لا تستجيب للمقاييس السياحية، أما مؤسسات الإيواء المسيرة من قبل القطاع العام فقد تجاوزت 22108 **سريرا.**

لا أنه مع انطلاق المخطط الخماسي الأول فتحت الجزائر المجال أمام الاستثمارات الخاصة من **خلال القانون رقم** 82-12 المؤرخ في 21 **أوت** 1982 **والمتعلق بالاستثمارات، حيث تم تحديد** المجالات والمنافذ المخصصة للقطاع الخاص من خلال المخططات الوطنية للتنمية، وتم التركيز على القطاع السياحي باعتباره أحد أهم القطاعات التي ستفتح أمام المستثمر الوطني الخاص.

وعلى هذا الأساس وافقت الهيئة المكلفة بالاستثمار على 337 **مشروع استثماري سياحي** لصالح القطاع الخاص، وذلك ابتداء من سنة 1983 إلى 1985، وكانت هذه المشاريع تهدف إلى إنجاز 14157 **سرير وإنشاء** 4630 **منصب شغل، ومن خلال هذا القانون منحت بعض التحفيزات للمستثمرين الخواص كالإعفاء** الضريبي على الأرباح لمدة 05 **سنوات، وعلى العقارات لمدة** 10 **سنوات،** وبالنسبة للاستثمارات السياحية إمكانية الحصول على قرض مالي على المدى الطويل أو **المتوسط.**

وبالرغم من التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص في هذا المجال إلا أن النتائج كانت مخيبة، **حيث أن هذا القطاع** لم يلق إقبالا كبيرا من قبل المستثمرين مقارنة بالقطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة، حيث تم تخصيص 28 **مشروعا فقط لقطاع السياحة من بين** 700 **مشروع**[2]**، ويرجع** هروب الاستثمار الخاص من هذا القطاع إلى وجود عدة نقائص في قانون الاستثمار الخاص الذي

[1] **كواش خالد،** مرجع سبق ذكره، ص 143.

[2] تقرير عام حول المخطط الخماسي الأول (80-84)، ص 189.

يقصي المستثمرين الأجانب والمواطنين غير المقيمين، إضافة إلى وجود مشاكل إدارية تزيد من صعوبة الحصول على تراخيص الاستثمار الممنوحة، هذا ما قلص من إمكانية إقبال الكثير من المستثمرين.

الفرع الثاني: الاستثمارات السياحية خلال المخطط الخماسي الثاني (1985–1989)

أعطى هذا المخطط الأولوية للسياحة الداخلية مع الشروع في تنفيذ برامج خاصة لاستقبال السياح الأجانب، بحيث تم تسطير الأهداف التالية:[1]

- متابعة إنجاز ما تبقى من المخططات السابقة.
- مواصلة تهيئة المناطق السياحية.
- تطوير الحمامات المعدنية والمراكز المناخية.
- لا مركزية الاستثمارات وتنويع المتعاملين.
- توسيع ومضاعفة الأماكن المخصصة للمخيمات السياحية من أجل تمكين أكبر عدد ممكن من المواطنين من التخييم.
- إنشاء وإنجاز مشاريع سياحية بالولايات الجديدة، ذات طاقة إيواء ما بين 80 إلى 150 سرير.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم تخصيص للقطاع السياحي غلاف مالي قدره 3500 مليون دج من بين 550 مليار دج المخصصة لمجموع الاستثمارات الإجمالية للمخطط أي بنسبة 0.63%، وعليه فإنه بالرغم من ارتفاع المبلغ المخصص للقطاع السياحي بمقدار 100 مليون دج مقارنة مع المخطط الخماسي الأول، إلا أنه تم تسجيل انخفاض حصة القطاع السياحي من الميزانية الكلية للاستثمارات، وهذا ما يدل على أن القطاع السياحي لم يحض بعد بالمكانة والاهتمام اللازم مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

كما نلاحظ أن هذا المخطط اهتم بتغطية السياحة الداخلية للمواطنين ذوو الدخل الضعيف والمتوسط، لذلك تم تخصيص مبلغ 1800 مليون دج لتوسيع وتهيئة مناطق التخييم، وتم توزيع المشاريع المقرر إنجازها خلال هذا المخطط كما يلي:[2]

[1] تقرير عام حول المخطط الخماسي الثاني (85-89)، ص 68.

[2] تقرير عام حول المخطط الخماسي الثاني (85-89)، ص-ص: 75-76.

- **خلال سنة 1985 تقرر إنجاز ما يلي:**
  - **إعادة تحريك المشاريع قيد الإنجاز.**
  - **توسيع العديد من الفنادق.**
- **خلال سنة 1986 تقرر ما يلي:**
  - **إنشاء مشروع خاص بالمنتوج المناخي بطاقة تقدر بـ 1000 سرير بتكجدة.**
  - **إنشاء 6800 سرير بوهران (فندق شاطوناف).**
- **خلال سنة 1987 تقرر إنجاز ما يلي:**
  - **فندق بمدينة جيجل طاقته تقدر بـ 300 سرير.**
  - **فندق بمدينة أرزيو طاقته تقدر بـ 300 سرير.**

وخلال هذه السنة تم تسطير برنامج تنموي يهدف إلى تحقق أهداف طويلة المدى، يهدف هذا البرنامج إلى إنشاء 120000 **سرير جديد.**

- **خلال سنة 1988 تم برمجة أربعة مشاريع:**
  - فندق غرداية يحتوي على 600**سرير.**
  - فندق الوادي يحتوي على 300 **سرير**
  - **مركب سياحي بسوق الاثنين بـ 444 سرير.**
  - **توسيع الفنادق السياحية بتيميمون.**

كما قامت الجزائر في هذه الفترة بوضع قانون 86-13 **الصادر** في 19 **أوت** 1986 **والمتعلق** بإنشاء وعمل المؤسسات المختلطة، وبموجب هذا القانون تم تحديد الطرق التي يمكن من خلالها للمؤسسة الوطنية من خلق شركات مختلطة مع مؤسسة أجنبية.

وعمدت الحكومة من خلال هذا القانون إلى منح تحفيزات مالية وجبائية للشركات الاقتصادية **المختلطة** والتي تتمثل فيما يلي:[1]

- يمكن للشركات المختلطة الحصول على قرض بنكي، حيث يأخذ البنك في هذه الحالة بعين الاعتبار المشاركة الفعلية للطرف الأجنبي في تمويل الاستثمارات، كما يمكن للشركة أن تلجأ إلى القرض الخارجي بناء على القوانين المعمول بها دوليا.

[1] قانون 86-13 الصادر سنة 1986

- **الإعفاء من حقوق التحويل لكل العقارات المحصل عليها الضرورية لنشاطها.**
- **الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة 05 سنوات ابتداء من تاريخ الحصول على عقار.**
- **الإعفاء من الضرائب على الأرباح (IBS) لمدة 03 سنوات، مع تخفيض يقدر بـ 50% بالنسبة** إلى السنة الرابعة و25% بالنسبة إلى السنة **الخامسة.**
- تكليف ضريبي بمعدل مخفض يقدر بـ 20% من الأرباح التي يعاد استثمارها.

في إطار التوجهات الجديدة خلال هذه الفترة والمتمثلة أساسا في فتح المجال أمام القطاع الخاص، بلغت طاقات الإيواء السياحي في نهاية 1989، 48302 **سرير مثلت حصة القطاع الخاص** 46.5% **ما يعادل** 22460 سرير. والجدول الموالي يوضح توزيع هذه الطاقات حسب نوع المنتج السياحي:

جدول رقم 08: توزيع طاقة الإيواء السياحي سنة 1989.

القطاع / المنتج	القطاع العمومي		القطاع الخاص		الإجمالي	
	عدد الأسرة	النسبة %	عدد الأسرة	النسبة %	عدد الأسرة	النسبة %
شاطئي	12182	47,14	1145	5,10	13327	27,59
صحراوي	3781	14,63	2550	11,35	6331	13,11
معدني	3588	13,88	1528	6,80	5116	10,59
مناخي	954	3,69	76	0,34	1030	2,13
حضري	5337	20,65	17161	76,41	22498	46,58
المجموع	25842	100	22460	100	48302	100,00

المصدر: تقرير عام حول المخطط الخماسي الثاني (85-89)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المنتجات الشاطئية استحوذت على الحصة الكبيرة بالنسبة للقطاع العمومي هذا ما يبين جهود الدولة الرامية إلى تنمية السياحة الداخلية، وفي جانب القطاع الخاص الذي ركز على المنتج الحضري الذي يحيط به بنية تحتية غير موجودة في كافة المنتجات الأخرى، وما نسبة 46.5% التي كانت نصيب القطاع الخاص في المجال السياحي إلا دليل على اهتمام الخواص بهذا القطاع.

المبحث الثاني: التنمية السياحية في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق

في بداية التسعينات، وفي إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي شرعت فيه الجزائر، تم تحديد أهم القطاعات ذات الأولوية في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، ومن بينها القطاع السياحي، حيث تم إدراج برنامج عمل لوزارة السياحة والصناعات التقليدية يتكون من محاور أهمها:

- ضبط الامتيازات والأعمال الإستراتيجية التي تتعلق بدور الوزارة بالرجوع إلى الأولويات المسطرة من طرف الحكومة والتي تجيب على الانشغالات الاقتصادية والاجتماعية
- إتمام وتنظيم القطاع من أجل ترقية فعالة للأنشطة والمهن ذات الطابع السياحي
- تكثيف الوسائل القانونية لعقلنة القيام بالنشاطات والأعمال
- إعادة بناء الهياكل الاقتصادية للسياحة والصناعات التقليدية بضبطها مع سياسة إعادة الهيكلة الصناعية

والجديد في بداية هذه المرحلة بظهور الإطار القانوني لتطوير الاستثمارات الخاصة وجذب المستثمرين الأجانب.

المطلب الأول: وضعية القطاع السياحي خلال الفترة 1990-2000

في ظل الظروف الاقتصادية الخانقة التي عاشتها الجزائر أواخر الثمانينات، كان لابد على السلطات أن تبحث عن منتجات خارج المحروقات لرفع مداخيل العملة الصعبة، حيث شرعت في برنامج إصلاحات اقتصادية تهدف إلى الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، ولما تملكه الجزائر من قدرات سياحية هائلة تجعلها من أهم مناطق الجذب السياحي، كان لهذا القطاع أن يستوفي حقه من خلال هذه الإصلاحات، ومن خلال هذا المطلب سنحاول دراسة وتحليل مدى اهتمام الدولة بالاستثمارات السياحية.

الفرع الأول: قوانين الاستثمار

1- قانون النقد والقرض: إن القانون التشريعي رقم 90-10 الصادر في 1990/04/18 والذي بموجبه تم إعطاء الحرية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، كما سمح للأجانب والجزائريين غير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر لتمويل أي نشاط اقتصادي غير محتكر من طرف الدولة.

وفي ظل هذا القانون أصبحت كل القيود التي كانت مفروضة في القوانين السابقة سواء منها تلك المتعلقة بمجال تدخل رأس المال الأجنبي أو تلك المتعلقة بالطبيعة القانونية للشراكة ملغاة، حتى النسبة 51 % المفروضة لشريك الجزائر في إطار الشركات المختلطة أصبح غير ساري المفعول.

2- قانون الاستثمار 1993: في ظل التغيرات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر تم فتح المجال واسعا أمام الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي من أجل مسايرة قواعد اقتصاد السوق، وأصدرت القانون رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 الذي بموجبه تم إلغاء التفرقة بين المتعاملين العموميين والخواص وبين الجزائريين والأجانب وينص كذلك على ترقية الاستثمارات وفق ما يتطلبه نظام اقتصاد السوق، يخص كل نشاطات الإنتاج والخدمات، كما نص هذا القانون على مجموعة من القواعد والمتمثلة في:[1]

- حرية تامة للاستثمار.
- ضمان تحويل كل من رؤوس الأموال والفوائد المترتبة عنها وكذا الناتج الحقيقي الصافي حتى إذا كان المبلغ يفوق رأس المال الأصلي للاستثمار.
- منح تحفيزات جبائية وجمركية هامة.
- اللجوء إلى المحاكم الدولية في حالة النزاعات بالنسبة للمستثمرين غير القاطنين في الجزائر.
- تغطية الاستثمار عن طريق المعاهدات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف والمتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار والتي وقعت عليها الجزائر.

وتجسيدا لسياسة تشجيع الاستثمار أحدثت وكالة مكلفة بترقية ومتابعة الاستثمار تتكفل بمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لانجاز المشروع، كما خولت لها صلاحيات معتبرة فما يخص منح الامتيازات الجبائية الجمركية، إضافة إلى ما تقدمه الوكالة من تسهيلات ودعم تقني وإعلامي للمستثمرين عن طريق ما يسمى بالشباك الوحيد. ويحدد هذا القانون امتيازات جبائية وجمركية حسب أنواع ومواقع الاستثمارات وتمنح حسب الأنظمة التالية:

- النظام العام: يتعلق بالاستثمارات المنجزة خارج المناطق الحرة والنوعية وخارج نظام الاتفاقيات.
- النظام النوعي: يتعلق بالمناطق التي أعطيت لها أولوية في التنمية (مناطق التوسع الاقتصادي).

[1] الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 1993/10/05

- النظام الخاص بالجنوب الكبير: ويخص ولايات أقصى الجنوب الكبير والمتمثلة في أدرار، إليزي، تمنراست، تندوف.

- النظام الخاص بالطوق الثاني من الجنوب: ويخص الولايات: بشار، البيض، غرداية، النعامة، ورقلة، الأغواط، الوادي، بسكرة والجلفة.

- النظام المتعلق بالمناطق الحرة: ويتعلق بالفضاءات المحددة والتي لا تخضع للأنظمة الجبائية والجمركية الداخلية.

- نظام الاتفاقيات: ويخص الاستثمارات الهامة والإستراتيجية، وهذا النظام تمنحه الدولة للمستثمرين على أساس اتفاقيات خاصة.

تخص الاستفادة من التحفيزات بالنسبة للأنظمة الخمسة الأولى مرحلتي الإنجاز والاستغلال حسب التدرج المحدد في القانون. ويبين الجدول الموالي الامتيازات الجبائية والجمركية الممنوحة في قانون الاستثمار 1993.

جدول رقم 09: الامتيازات الجبائية والجمركية الممنوحة في قانون الاستثمار 1993.

نظام امتياز	نظام عام	نظام خاص بمناطق الترويج	الطوق الثاني	الجنوب الكبير
إنجاز 3 سنوات	-	-	-	-
حق التجول	استثناء	استثناء	استثناء	استثناء
عقد تأسيس ورفع رأس المال	% 0,5	% 0,5	% 0,5	% 0,5
رسم العقار	استثناء من 2 إلى 5 سنوات	استثناء من 5 إلى 10 سنوات	استثناء من 7 سنوات على الأقل	استثناء 10 سنوات
الرسم على القيمة المضافة	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
حقوق الجمارك	% 3	% 3	% 3	% 3
مصاريف الهياكل	لا شيء	تحمل المصاريف جزئيا أو كاملة	% 50	تحمل المصاريف جزئيا أو كاملة
تنازلات	رسم الإيجاز عن القيمة الحقيقية	مزايا ممكن أن تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض بـ 50 %	مزايا ممكن أن تصل إلى الدينار الرمزي
خفض نسبة القروض	لا شيء	لا شيء	% 25	% 50
استغلال:-IBS-VF TAIC	إعفاء من 2 إلى 5 سنوات	إعفاء من 5 إلى 10 سنوات	إعفاء من 7 سنوات على الأقل	إعفاء 10 سنوات
أرباح مستثمرة	% 33	% 16.5	% 16.5	% 16.5
إعفاء متعلق بالتصدير	حسب رقم أعمال للتصدير بصفة دائمة	حسب رقم أعمال للتصدير بصفة دائمة	حسب رقم أعمال للتصدير بصفة دائمة	حسب رقم أعمال للتصدير بصفة دائمة

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 1993/10/05

الفرع الثاني: المؤشرات السياحية

نظرا للظروف التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2000 خاصة الوضع الأمني، فإن التدفقات السياحية شهدت تذبذبات وعليه سنحاول تحليل التدفقات النقدية والبشرية في هذه الفترة، وكيفية توزيع مشاريع الاستثمار حسب القطاعات.

1- التدفقات البشرية:

عرف توافد السياح انخفاضا مستمرا منذ سنة 1990، والجدول التالي يوضح توافد السياح في الفترة الممتدة بين سنتي 1990-2000.

جدول رقم 10: توافد السياح خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990-2000.

السنة	السياح الأجانب	السياح الجزائريون المقيمون في الخارج	مجموع السياح
1990	685815	451103	1136918
1991	722682	470528	1193210
1992	624096	495452	1119548
1993	571993	555552	1127545
1994	336226	468487	804713
1995	97648	421916	519576
1996	93491	511477	604968
1997	94832	539920	634752
1998	107213	571234	678448
1999	174611	607675	755286
2000	175538	690446	865994

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2000.

من خلال هذا الجدول يمكن تقسيم تطور الحركة السياحية نحو الجزائر إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى من 1990 إلى 1993: في هذه المرحلة عرفت السياحة إلى حد معتبر استقرارا نسبيا في توافد السياح، باستثناء الانخفاض المسجل في نهاية 1991 **بالنسبة لتوافد الأجانب، ويعود** سببه إلى حرب الخليج وما خلفته من آثار سلبية على النشاط السياحي العالمي لاسيما على **البلدان العربية.**

المرحلة الثانية من 1994 إلى 1996: نظرا للأوضاع الصعبة التي مرت بها الجزائر في هذه المرحلة، حيث تم تسجيل أخفض نسبة في توافد السياح، وخاصة فيما يخص حركة السياح الأجانب إلى الجزائر.

المرحلة الثالثة من 1997 إلى 2000: مع تحسن الظروف بدأت الجزائر تستعيد جذب السياح **فبداية من سنة 1997 عرف عدد السياح تطورا وصل سنة 2000** إلى 865994 **سائح، 80%** منهم **جزائريون مقيمون بالخارج.**

2- التدفقات النقدية:

إن انخفاض نسبة التوافد السياحي نحو الجزائر أدى إلى انخفاض المداخيل السياحية، فلنفس الأسباب عرفت الإيرادات السياحية تراجعا في هذه الفترة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 11: مداخيل قطاع السياحة خلال الفترة (1990-2000) الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المداخيل	105	84	74	73	49	32	45	28	74	80	100

المصدر: بنك الجزائر سنة 2000.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا جليا الانخفاض في مستوى المداخيل السياحية، حيث أنها **كانت تقدر بـ105 مليون دولار أمريكي سنة** 1990 وعرفت تراجع مستمر لتعود وترتفع ووصلت إلى **100 مليون دولار أمريكي سنة** 2000.

وللحكم على أهمية الجزائر كوجهة سياحية يجب مقارنة هذه المداخيل مع مداخيل الدول المجاورة، بحيث تحصلت الجزائر على أدنى نسبة من الإيرادات السياحية مقارنة بتونس والمغرب، كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 12: مقارنة المداخيل السياحية لدول المغرب العربي خلال الفترة (94–97).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	الجزائر	المغرب	تونس
1994	36	1319	1317
1995	27	1163	1402
1996	24	1381	1451
1997	20	1200	1540

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة سنة 1999.

من خلال هذه المقارنة نلاحظ أن المداخيل السياحية للجزائر كانت ضعيفة جدا بالمقارنة مع البلدان المجاورة والتي تتمتع بنفس المميزات الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والثقافية التي تزخر بها **الجزائر.**

ناهيك إذا ما قارناها حصص بلدان أخرى من حوض البحر الأبيض المتوسط وبعض الدول العربية:[1]

- إسبانيا: 27,1 مليار دولار
- إيطاليا 30 مليار دولار
- فرنسا: 27,9 مليار دولار
- لبنان: 1,221 مليار دولار
- مصر: 2,5 مليار دولار
- دبي 562 مليون دولار
- البحرين: 366 مليون دولار

أما عن مساهمة الإيرادات السياحية في الإيرادات العامة للدولة فهي ضئيلة جدا، بحيث بلغت هذه المساهمة خلال سنتي 1992 و1993 **نسبة** 0,5% و0,4% على التوالي، تراجعت فيما بعد لتستقر في حدود 0,2% إلى غاية سنة 1999، ويرجع سبب هذا التراجع إلى:

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مساهمة من أجل إعادة تحديد **السياسة** السياحية الوطنية، نوفمبر 2000، ص 51.

- المشاكل الأمنية التي تعاني منها البلاد، مما جعل المواطن الجزائري يفضل السفر إلى بلدان أخرى.
- غياب إستراتيجية تسويقية فعالة لتسويق المنتوج السياحي الجزائري داخل وخارج البلد.
- الأوضاع السياحية السلبية التي عاشتها البلاد، وما خلفته من تشويه لصورة الجزائر في الأوساط السياحية.

توزيع مشاريع الاستثمار حسب القطاعات:

1- توزيع المشاريع الاستثمارية لسنة 1994:

خصصت الجزائر سنة 1994 غلافا ماليا يقدر بـ 114053 مليون دج لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات، وبرمج للقطاع السياحي ما يقدر بـ 4439 مليون دج من خلال إدراج 31 مشروع سياحي، ويوضح الجدول الموالي توزيع الاعتمادات على مختلف القطاعات كما يلي:

جدول رقم 13: توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1994.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي للمشاريع 10^3 دج	النسبة المئوية
الفلاحة، الصيد البحري والصيد	09	1.879.000	01,65
الصناعة	550	99.142.000	86,93
البناء والأشغال العمومية والإسكان	19	1.784.000	01,56
النقل والمواصلات	08	613.00	0,05
السياحة	31	4.439.000	03,89
الخدمات	77	6.196.000	5,43
المجموع	694	114.053.000	100

المصدر: Annuaire statistique de l'Algérie N°17, ONS, 1996, p : 240

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الدولة مازالت تركز على الصناعة فيما يزال القطاع السياحي مهمشا ولم يخصص له سوى 03,89 % من إجمالي الاستثمارات.

2- توزيع مشاريع الاستثمار لسنة 1995:

في هذه السنة اهتمت الجزائر بتمويل الاستثمارات خاصة في مجال الصناعة والزراعة والهياكل القاعدية، حيث خصصت ما قيمته 219219 مليون دج وتم توزيعه على القطاعات كما يلي:

جدول رقم 14: توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1995.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي للمشاريع ب10^6 دج	النسبة المئوية
الفلاحة، الصيد البحري والصيد	21	3.188	01,45
الصناعة	558	153.186	69,88
البناء والأشغال العمومية والإسكان	88	18.878	08,61
النقل والمواصلات	25	7.451	03,40
التجارة	09	591	0,27
السياحة	48	14.017	06,39
الصحة	38	3.449	01,57
الخدمات	47	18.459	08,42
المجموع	834	219.219	100

المصدر: Annuaire statistique de l'Algérie N°18, ONS, 1996, p : 208

من خلال هذا الجدول يلاحظ أن الجزائر اتبعت نموذجا تنمويا يرتكز على الصناعات المصنعة بالدرجة الأولى، ثم تأتي بعدها قطاع البناء والأشغال العمومية باعتبارهما قطاعين مهمين في البنية التحتية خاصة في الظروف التي كانت تعيشها البلاد في تلك الفترة، كما نلاحظ تطورا معتبرا في اهتمام الدولة بالقطاع السياحي، حيث تم تخصيص 14017 مليون دج أي ما نسبته 6,39 % من إجمالي الاستثمارات. وكان الهدف في المجال السياحي ، إنجاز وتهيئة القاعدة السياحية، والقيام بالدراسات الكافية من أجل تحديد مناطق التوسع السياحي.

3- توزيع مشاريع الاستثمار لسنة 1996:

خصصت الجزائر غلاف مالي يقدر بـ 178252 مليون دج لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات، وبرمج للقطاع السياحي ما يقدر بـ 9832 مليون دج، ويوضح الجدول الموالي توزيع الاعتمادات على مختلف القطاعات ضمن هذا المخطط كما يلي:

جدول رقم 15: توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1996.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي للمشاريع ب10^6 دج	النسبة المئوية
الفلاحة، الصيد البحري والصيد	49	7.922	4,44
الصناعة	898	74.340	41,71
البناء والأشغال العمومية والإسكان	416	41.234	23,13
النقل والمواصلات	360	26.253	14,73
التجارة	24	1.047	0,59
السياحة	115	9.832	5,52
الصحة	41	2.626	1,47
الخدمات	172	14.998	8,41
المجموع	2.075	178.252	100

المصدر: Annuaire statistique de l'Algérie N°18, ONS, 1996, p : 209

من خلال هذا الجدول يلاحظ أنه تم تقليص الغلاف المالي لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات مقارنة بالسنة الفارطة، وكان السبب في تخفيض حجم الاعتمادات التي مست جميع القطاعات هو الأوضاع التي كانت تم بها البلاد على المستوى الداخلي وانخفاض حجم الميزانية العامة نتيجة تدهور مداخيل البترول، كما يلاحظ أن القطاع السياحي تقلصت حصته إلى 5,52% من إجمالي الاستثمارات المخصصة خلال هذه السنة، بعدما كانت النسبة خلال السنة الماضية 6,39 %

هذا ما يدل على أن الدولة مازالت تركز على الصناعة، كما تطور الاهتمام بقطاع النقل والمواصلات واللذان يعتبران من القواعد الأساسية في البنية التحتية لأي اقتصاد.

4- توزيع مشاريع الاستثمار لسنة 1997:

في هذه السنة توزعت اهتمامات الجزائر بتمويل الاستثمارات في مجال الصناعة والهياكل القاعدية والنقل والمواصلات والسياحة ، حيث خصصت ما قيمته 437829 مليون دج وتم توزيعه على القطاعات كما يلي:

جدول رقم 16: توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1997.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي للمشاريع 10^6 دج	النسبة المئوية
الفلاحة، الصيد البحري والصيد	114	8.026	1,83
الصناعة	1.723	143.846	32,85
البناء والأشغال العمومية والإسكان	1.147	106.537	24,33
النقل والمواصلات	1.122	67.660	15,45
التجارة	59	3.462	0,79
السياحة	248	67.189	15,35
الصحة	92	5.545	1,27
الخدمات	484	35.563	8,12
المجموع	4.989	437.829	100

المصدر: Annuaire statistique de l'Algérie N°19, ONS, 2001, p : 225

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الجزائر خصصت غلاف مالي يقدر بـ 437829 مليون دج لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات أي ما يعادل أكثر من ضعف قيمة الغلاف المالي لسنة 1996، وبرمج للقطاع السياحي ما يقدر بـ 67189 مليون دج أي تقريبا سبعة أضعاف ما كان عليه في سنة 1996، وكان السبب في زيادة حجم الاعتمادات التي مست جميع القطاعات هو ارتفاع تكاليف الاستثمار، وتطور الوضع الأمني في البلاد.

5- توزيع مشاريع الاستثمار لسنة 1998:

خصصت الجزائر خلال هذه سنة غلافا ماليا يقدر بـ 911705 **مليون دج لتمويل** الاستثمارات في مختلف القطاعات، وبرمج للقطاع السياحي ما يقدر بـ 70036 **مليون دج من خلال إدراج** 361 **مشروع سياحي**، ويوضح الجدول توزيع الاعتمادات على مختلف القطاعات كما يلي:

جدول رقم 17: توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1998.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي للمشاريع ب10^6 دج	النسبة المئوية
الفلاحة، الصيد البحري والصيد	283	22.952	2,52
الصناعة	3.295	324.199	35,56
البناء والأشغال العمومية والإسكان	2.056	293.853	32,23
النقل والمواصلات	1.966	101.888	11,18
التجارة	73	6.631	0,73
السياحة	361	70.036	7,68
الصحة	149	9.876	1,08
الخدمات	961	82.270	9,02
المجموع	9.144	911.705	100

المصدر: Annuaire statistique de l'Algérie N°19, ONS, 2001, p : 225

تبين من خلال هذا الجدول أن الجزائر فلصت اهتمامها بالصناعة مقارنة بالسنوات الماضية وأصبت اهتمامها أيضا على قطاع البناء والأشغال العمومية باعتبارهما قطاعين مهمين في البنية التحتية التي تعتبر شرطا أساسيا في بناء اقتصاد سياحي، كما نلاحظ تطورا معتبرا في اهتمام الدولة بالقطاع السياحي، حيث تم تخصيص 70036 مليون دج وكان الهدف في المجال السياحي هو إنجاز وتهيئة **القاعدة السياحية، والقيام بالدراسات الكافية من أجل تحديد مناطق التوسع السياحي.**

- **توزيع مشاريع الاستثمار لسنة 1999:**

في ظل الأزمة التي عاشتها الجزائر في العشرية السوداء التي ظهرت بوادر الانفراج فيها سنة 1999، **عادت الجزائر لتهتم أكثر بالمشاريع الاستثمارية، فخصصت غلافا ماليا يقدر بـ** 911705 مليون دج لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات.

جدول رقم 18: توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1999

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي للمشاريع 10^6 دج	النسبة المئوية
الفلاحة، الصيد البحري والصيد	525	29.679	4,33
الصناعة	4.471	343.483	50,16
البناء والأشغال العمومية والإسكان	2.172	142.648	20,83
النقل والمواصلات	3.277	84.885	12,40
التجارة	73	4.522	0,66
السياحة	440	31.795	4,64
الصحة	172	8.934	1,30
الخدمات	1.242	38.868	5,68
المجموع	12.372	684.814	100

المصدر: Annuaire statistique de l'Algérie N°19, ONS, 2001, p : 226

من خلال هذا الجدول نلاحظ تراجع اهتمام الجزائر القطاع السياحي حيث تم تخصيص لها 31795 **مليون دج مقابل** 70036 مليون دج في سنة 1998 **أي أقل من نصف المبلغ، هذا ما يؤكد أنه لا يوجد اهتمام موافق لاهتمامات القطاعات الأخرى كقطاع الصناعة. وهذا ما انعكس سلبا على** نسبة توافد السياح رغم أن هناك ارتفاع حيث سجل عدد السياح في هذه السنة 755286 **مقابل** 678448 **لسنة** 1998، وهذا يرجع لتطور الظروف الأمنية لا لجودة المنتوج السياحي **في الجزائر.**

- **توزيع مشاريع الاستثمار لسنة 2000:**

كان لابد للجزائر في ظل الظروف المحيطة بها أن تهتم أكثر بقطاع الخدمات باعتباره قطاع تحتويه البنية التحتية لأي اقتصاد، فخصصت الجزائر 797627 مليون دج لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات.

جدول رقم 19: توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 2000 .

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي للمشاريع 10^6 دج	النسبة المئوية
الفلاحة، الصيد البحري والصيد	1.226	42.424	5,32
الصناعة	4.646	365.229	45,79
البناء والأشغال العمومية والإسكان	2.226	134.061	16,81
النقل والمواصلات	2.923	96.996	12,16
التجارة	193	11.160	1,40
السياحة	535	35.263	4,42
الصحة	216	7.101	0,89
الخدمات	1.140	105.392	13,21
المجموع	13.105	797.627	100

المصدر: Annuaire statistique de l'Algérie N°20, ONS, 2003, p : 229

في هذه السنة **لوحظ ارتفاع عدد المشاريع** السياحية مقابل ارتفاع ضئيل في مستوى التمويل لهذه المشاريع، هذا ما يبين مدى جودة الخدمات السياحية المقدمة، وعلى الرغم من ذلك إلا أنه هناك ارتفاع ملحوظ في توافد السياح سواء كانوا جزائريين مقيمين بالخارج أو سياحا أجانب.

إلا أن هذه الأرقام ينبغي أخذها بتحفظ، **ذلك لأن دخول السياح الأجانب غالبا ما يكون** هدفه رحلات أعمال بدلا من الاهتمام بالجانب السياحي، إضافة إلى ذلك ينبغي الإشارة إلى أنه رغم التوافد السياحي الذي شهدته الجزائر حتى سنة 2000 إلا أن الميزان السياحي الجزائري لا يزال يعاني

من عجز كبير، ذلك أنه بمقارنة حركة الجزائيين إلى الخارج وتوافد الأجانب إلى الجزائر نلاحظ فرقا شاسعا.

أما فيما يخص ميدان التشغيل في القطاع السياحي فيعتبر ضعيفا نسبيا إذا ما قورن بعدد مناصب الشغل في القطاعات الأخرى كالصناعة، وكذلك عند مقارنته مع عدد مناصب العمل التي يحدثها قطاع السياحة في بلدان أخرى.

على الرغم من هذا فإن عدد المناصب المستحدثة في قطاع السياحة لسنة 1999 بلغ 11298 منصب، ونتيجة لزيادة التدفقات السياحية البشرية وصل هذا العدد إلى 12514 منصب في السداسي الأول لسنة 2000.

كما تم إنشاء الديوان الوطني للسياحة مقتضى المرسوم رقم 90-05 المؤرخ في 19 فيفري 1990 وتتمثل مهمته الأساسية في ترقية المنتوج السياحي من خلال:

- منح الاعتماد الخاص لوكالات السفر والسياحة ومتابعتها مراقبتها.
- توفير الإرادة الحقيقية في إعادة تحريك القطاع السياحي.
- توضيح النظرة الجديدة للقطاع في إطار الإصلاحات الاقتصادية.

الفرع الثالث: خوصصة القطاع السياحي

في إطار متطلبات اقتصاد السوق، وعلى غرار ما كانت تقوم به في خلال النظام السابق في تدخلها المباشر للإشراف على الاستثمارات في كل القطاعات لاسيما القطاع السياحي، لتفسح المجال للمبادرات الخاصة رغم وجود بعض الاعتراضات السياسية والاقتصادية تخوفا من ضياع المال العام للدولة لصالح خواص محليين وأجانب[1]، ولقد انتهجت الدولة الجزائرية سياسة الخوصصة والتي تتمثل في تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وكما عرفها القانون الجزائري على أنها القيام بمعاملات تجارية تتجسد في: تحويل ملكية كل الأصول المادية والمعنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها (كل رأسمالها أو جزء منه) لصالح أشخاص تابعين للقانون الخاص، أو تحويل تسيير مؤسسات عمومية

[1] Groupe de la caisse française de développement, Privatisation et développement, édition la documentation française, paris, 1997, p : 25.

إلى أشخاص تابعين للقانون الخاص بواسطة صيغ تعاقدية يجب أن تحدد كيفية تحويل التسيير وممارسته وشروطه،(ولقد خص هذا القانون المؤسسات التنافسية والتي من بينها مؤسسات قطاع السياحة[1].

1- أشكال الخوصصة في القطاع السياحي:

منذ سنة 1996 شرعت الحكومة الجزائرية في تحضير برنامج لخوصصة القطاع السياحي بطرق مختلفة حسب ظروف المؤسسة ووضعيتها وتتمثل الأهداف فيما يلي:

- الخوصصة الكلية للتسيير .
- الخوصصة الكلية أو الجزئية لرأس المال.
- الخوصصة الكلية للاستثمارات المستقبلية.

ولبلوغ هذه الأهداف فإن الخوصصة عليها أن تأخذ أحد الأشكال التالية:[2]

أ- عقد الإيجار (الكراء): هو عقد يقوم فيه شخص خاص بإيجار الهياكل السياحية للقيام بالنشاط لمصلحته الخاصة، على أن يتحمل المسؤولية التامة فيما يتعلق بالمخاطر التجارية، فإذا سلمت الدولة عقد إيجار فندق لشخص معين للقيام بتسييره مقابل دفع مبلغ دوري كقيمة جزافية، فعلى صاحب عقد الكراء التسديد مهما كانت النتيجة ربحا أو خسارة، كما يمكنه اختيار الموظفين بحرية تامة وله الحق أن يبقي على الطاقم الموجود.

ب- عقد التسيير: يضمن المتعاقد تسيير الوحدة حسب دفتر الشروط المحددة، له المسؤولية الكاملة في تسيير ومراقبة العمليات، كما أنه يتلقى أجرا مقابل حسن أدائه ومهما كانت النتيجة سواء كانت ربحا أو خسارة.

ج- البيع العمومي للأسهم: أي البيع للجمهور الواسع للأسهم التي تملكها الدولة كلها أو جزئها، فأما البيع الكلي للأسهم فتقصد به الدولة التنازل عن كل المؤسسة، وأما البيع الجزئي للأسهم يعني أن الدولة تريد أن تبقي الرقابة على المؤسسة السياحية.

د- بيع الوحدات والفنادق: تتمثل في بيع المؤسسات السياحية التابعة للدولة عن طريق مناقصات لمستثمرين خواص أو شركات مختلطة وفق شروط محددة قانونيا.

---

[1] المادة رقم 1 ، الأمر رقم 95-22، الجريدة الرسمية رقم 48، الصادرة في 1995/08/26.

[2] الديوان الوطني للسياحة، الخوصصة والاستثمار في السياحة بالجزائر، 1996، ص 08.

هـ- بيع الأصول للمستثمرين أو المستخدمين: تقوم الدولة ببيع أصول أو ملكية الهياكل السياحية إلى المسيرين والمستخدمين، وتستعمل هذه الطريقة عندما لا يمكن إشراك الجمهور **أو بيع** الأسهم أو أي طريقة أخرى فتلجأ الدولة إلى حلين هما إما بيع الأصول للمسيرين أو المستخدمين **أو التصفية.**

2- برنامج خوصصة القطاع السياحي في الجزائر:

عمليات الخوصصة لا يمكن أن يرخص بها إلا إذا كانت الغاية منها إصلاح المؤسسة، بما في ذلك الحفاظ على **مناصب الشغل ورفع المردودية ورفع المداخيل بالعملة الصعبة، وقسمت عملية** الخوصصة إلى مرحلتين حددت في كل مرحلة المؤسسات القابلة للخوصصة:

المرحلة الأولى: وتتمثل في العرض الفوري الذي يخص المشاريع الفندقية التي هي في طور الإنجاز حيث تم عرض خمس فنادق لمزايدة وطنية ودولية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 20: الفنادق التي تم عرضها في المرحلة الأولى سنة 1995.

المشروع	الترتيب	طاقة الإيواء (السرير)	نوع المنتوج	نسبة الإنجاز %
فندق المطار الدولي بالجزائر العاصمة	04	660	حضري	90
فندق اللوس بالواد	03	300	صحراوي	98
فندق بجاية	03	300	حضري	50
فندق مسيلة	02	300	حضري	85
فندق شاطوناف بوهران	04	600	حضري	60

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية، التقرير السنوي لسنة 1995

في أول تجربة لها في خوصصة الفنادق السياحية ورغم بساطة وسهولة هذه العملية فيما يتعلق بوجود سوى هياكل بناءات، إلا أنها كللت الفشل حيث لم يتم تقديم أي عرض لشرائها.

المرحلة الثانية: وتتمثل في عرض مجموعة من الفنادق قيد الاستغلال، ففي سنة 1995 **عملت** الحكومة الجزائرية على إعادة بعث عملية الخوصصة استخدام طرق مختلفة وهي التنازل عن أسمال **المؤسسات، التنازل عن طريق** الأسهم، أو باستخدام عقود التسيير، وتم تحديد المؤسسات القابلة

للخوصصة من كل القطاعات ، وبما أن هذه الوحدات لا تتمتع نفس الحالة المالية والمادية والتجارية فقد اعتمد في تصنيفها على خمسة معايير وهي:

- الموقع
- السوق الاحتمالية
- المردودية التقديرية
- حالة تجهيزات المؤسسة
- الإنجازات السابقة

ووفق هذه المعايير تم تصنيفها إلى ثلاثة أصناف:

- الصنف أ: وحدات جيدة
- الصنف ب: وحدات متوسطة
- الصنف ج: وحدات دون الوسط

وعلى هذا تم تصنيف 60 مؤسسة فندقية قيد الاستغلال والتي ستشملها عملية الخوصصة قسمت على النحو التالي: [1]

- الصنف أ: 23 وحدة
- الصنف ب: 28 وحدة
- الصنف ج: 09 وحدات

وبناءا على هذا التصنيف تم ترتيب المستثمرين المستهدفين وهذا حسب الإمكانيات المالية:

- المستثمرون في الصنف أ: تمنح الأولوية للمجموعات التابعة لأكبر البلدان الموفدة للسواح مثل أوربا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان ودول الخليج، ذلك أن اختيار هذه المجموعات يمكن الجزائر من الدخول في السوق السياحية الدولية وتحقيق مداخيل العملة الصعبة، وفي حالة عدم تلقي

[1] الديوان الوطني للسياحة، مرجع سبق ذكره، ص 09.

عروض إيجابية فإنه يمكن أخذ المبادرة للوطنيين المقيمين بالخارج والذين لهم تجربة في الفندقة، **وبعدها المستثمرون الوطنيون والمؤسساتيون.**

- المستثمرون في الصنف ب: وتعرض هذه المؤسسات على المستثمرين المحترفين غير الأجانب (مجموعات فندقية، وكالات سياحية، بنوك، شركات تأمين، ...)، وأيضا على المستثمرين المؤسساتيين الجزائريين المقيمين وغير المقيمين.
- المستثمرون في الصنف ج: وتعرض هذه المؤسسات على المستثمرين **سواء كانوا وطنيين أو أجانب.**

غير أن هذه العروض لم يقبل عليها المستثمرون الخواص لا المحليين ولا الأجانب.

فبرنامج الخوصصة يهدف إلى جعل الاستثمارات السياحية المستقبلية كلها تابعة للقطاع **الخاص، وعليه تم تحديد المناطق ذات الأفضلية المعروضة للاستثمار الخاص**، وفي هذا الإطار تم تحديد 06 **مناطق ذات أولوية من بين** 174 **منطقة توسع سياحي وهي: موسكاردا (تلمسان)، مسيدة** (الطارف)، العقيد عباس (تيبازة)، زرالدة الغربية (محافظة الجزائر)، قورصو **(بومرداس)، البئر (حاسي مسعود)، إلا أن عملية خوصصة المؤسسات العمومية عامة والمؤسسات السياحية والفندقية خاصة** واجهت وتواجه مشاكل عديدة لعل أهمها عدم وجود مستثمرين يهتمون باقتناء الفنادق الجزائرية ويعود ذلك لعدة أسباب منها ضعف النظام المالي والمصرفي وكذا التأخر في إنجاز بورصة القيم المنقولة واللذان يمثلان عنصر التمويل في بداية أي مشروع، إضافة إلى تدهور الوضع الأمني الذي أدى إلى عدم إقبال المستثمرين الأجانب والمحليين على الاستثمار في ميدان الفندقة، لكل هذه الأسباب كان لابد من نظرة جديدة واستشرافية لواقع القطاع السياحي في الجزائر وكيفية النهوض به في عالم أصبحت فيه موارد السياحة تقارب أو تفوق **موارد الصناعة.**

المطلب الثاني: سياسة التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر

لقد غابت الجزائر عن الخارطة السياحية العالمية بسبب إهمال سابق لا تبرره طبيعة البلاد وما تمتاز به، واليوم وبسبب النقص الحاصل في المرافق السياحية عادت السلطات إلى الاهتمام بالقطاع

السياحي منذ منتصف التسعينات، حيث قامت وزارة السياحة بوضع برنامج يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للسياحة وذلك نظرا للإمكانات والموارد السياحية الهامة والمعتبرة التي تزخر بها الجزائر.

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة للسياحة

يؤكد الخبراء على أن السياحة لا يمكن أن تكون عامل تنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق تنمية مستديمة، وذلك بتثمين كل التراث بمختلف أشكاله والمحافظة على البيئة، ومنه ثلاثة خواص أساسية للتنمية المستدامة للسياحة وهي:[1]

- الاستمرارية: السياحة المستدامة تحقق التوازن بين استمرار الموارد الطبيعية وعدم استغلالها بسرعة، واستمرار البيئة الثقافية للمجتمع المضيف مع تأمين الخيرات التي تلبي دوافع سفر الزوار والخدمات التي يحتاجونها.
- النوعية: إلى جانب تقديم الخبرات ذات النوعية المطلوبة للزوار فإنها تراعي تطوير نوعية الحياة للمجتمع المضيف وتحمي البيئة الطبيعية والتنوع البيئي والحيوي فيها.
- : الساحة المستدامة تحقق التوازن بين احتياجات السياحة وأنصار البيئة والمجتمع المحلي وإضافة إلى ذلك تركز على الأهداف المشتركة والتعاون بين الزوار والمجتمع المضيف.

التنمية المستدامة هي تلك التي إذا تمكنت من تلبية احتياجات الأجيال الحالية في الدول والمجتمعات دون أن تمس بحق الأجيال القادمة في إشباع حاجياتهم، وأيضا دون المساس التنوع الحيواني والنباتي[2].

والمبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة للسياحة هي تلك التي وردت في ميثاق السياحة المستدامة باسبانيا سنة 1995، وقد تضمن هذا الميثاق مجموعة من المبادئ نذكر منها:

- التنمية المستدامة يجب أن تقوم على معايير الديمومة والاستمرارية وتؤدي إلى تحقيق نتائج يتقبلها المجتمع على المدى الطويل وذلك على كل المستويات (الإيكولوجي، الحياتي، الأخلاقي، الاجتماعي، الاقتصادي، ...).

[1] صلاح الدين خربوطلي، السياحة صناعة العصر، دار حازم للطباعة والنشر دمشق، 2002، ص-ص: 219-220.

[2] Ministère du tourisme : développement durable de l'écotourisme en Algérie, Avril 2002, p : 69.

- يجب أن تساهم السياحة في التنمية المستدامة من خلال الاندماج في المحيط الطبيعي والثقافي والإنساني، مع مراعاة ديمومة الأنشطة السياحية على الموارد الطبيعية والتنوع الحيواني والنباتي من خلال التوازنات السريعة الزوال التي تميز بعض الوجهات السياحية وخاصة المناطق الطبيعية الهشة والحساسة.

- يجب أن تركز السياحة على الفرص والإمكانيات التي توفرها الطبيعة وكذلك يوفرها الاقتصاد المحلي في ظل وجود توازن ما بين القطاعات.

- الأخذ بعين الاعتبار مخلفات الأنشطة السياحية على الإرث الثقافي وعلى عادات وتقاليد المجتمعات، وبعبارة أخرى حق المجتمع في الحفاظ على ثقافته وهويته ومصالحه يعتبر شرط أساسي عند إعداد الاستراتيجيات السياحية.

- ترتكز عملية التنمية المستدامة على ميكانيزمات فعالة للشراكة في مختلف المستويات، لذا يتطلب الأمر تضامن ومشاركة كل المتعاملين في القطاع السياحي.

– تهدف معايير النوعية إلى الحفاظ على الوجهة السياحية وإرضاء السياح، هذه المعايير يتم تحديدها طريقة تتناسب مع السكان المحليين والاتصال بهم، كما يجب اعتبارها أهدافا ذات أولوية عند إعداد الاستراتيجيات والمشاريع السياحية.

- يجب على السلطات المعنية تأطير عمليات التخطيط للتنمية السياحية بالاشتراك مع المؤسسات والمنظمات الوطنية والسكان المحليين للمساهمة في التنمية المستدامة.

– إن تنوع المنتوجات السياحية ووجود أنواع بدائل سياحية في المجتمع يشكل عاملا من عوامل الاستقرار على كل من المدى المتوسط والمدى الطويل.

- يجب على السلطات والهيئات المكلفة بالسياحة أن تعمل على تشجيع وتحريك عملية البحث وبث المعلومات وتحويل التكنولوجيات المرتبطة التنمية المستدامة للسياحة.

- تحديد سياسة تنمية سياحية مستدامة يستدعي على الحكومات والسلطات دعم وترقية نظام تسيير سياحي منسجم مع البيئة مع إعداد دراسات تنمية القطاع وتطوير برامج الشراكة الدولية.

ومن خلال دراستنا لبرنامج التنمية السياحية في الجزائر سندرس مدى تطبيق أحكام هذا الميثاق وأخذه بعين الاعتبار في رسم إستراتيجية النهوض هذا القطاع، وعلى العموم ففقد أكد الخبراء **على أن السياحة لا يمكن أن تشكل عامل تنمية إلا إذا سعت** إلى تثمين كل التراث السياحي **بمختلف أشكاله.**

الفرع الثاني: المنتجات السياحية الواجب تنميتها في الجزائر

حضي قطاع السياحة في السنوات الأخير بعناية من قبل السلطات العمومية لما رأوا فيه من مستقبل الاقتصادي يحل محل بعض القطاعات، حيث كرس في البرامج التنموية الوطنية التي شرعت الحكومة في تنفيذها لآجال مستقبلية.

وفي ظل إدراج الحكومة لأهداف من أجل التنمية السياحية والتي تتمثل في رفع قدرات الاستقبال السياحي والتي ستصل إلى 50000 سرير إضافي في نهاية سنة 2010[1]، **وهذا من خلال** الزيادة في حجم الاستثمارات السياحية وبذلك خلق **مناصب شغل جديدة، وأيضا زيادة المداخيل من العملة الصعبة. كان لابد من تحديد المنتجات السياحية الواجب تنميتها وهذا تبعا للطلب المتنوع** والذي يمكن تلبيته من خلال تطوير هذه المنتجات في آن واحد والتي تم إدراجها كما يلي:

1- **السياحة الشاطئية**[2]: **تم إدراج السياحة** الشاطئية أساسا للتنمية السياحية وهذا لعدة أسباب **منها:**

- أغلبية السكان يتمركزون في شمال البلاد لذا فإن الطلب الداخلي على السياحة الشاطئية مرتفع **جدا.**
- توقيت العطل في موسم الصيف يرفع من شدة الطلب خاصة وأن السكان في المناطق الداخلية يرغبون هم أيضا في السياحة الشاطئية.
- **السياحة الشاطئية تقصدها الجالية الجزائرية بالخارج لقضاء عطلتها الصيفية.**

[1] Ministère du tourisme et de l'artisanat : plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, horizon 2010, Août 2001, p : 32.

[2] المجلس الشعبي الوطني: مشروع القانون المتعلق باستغلال الشواطئ، سبتمبر 2002

- تظهر أهمية السياحة الشاطئية أيضا من خلال الطلب المتزايد للاستثمار في هذا المجال من قبل المستثمرين الجزائريين أو الأجانب.

- على المستوى العالمي تعتبر السياحة الشاطئية قاعدة الأنشطة السياحية باحتلالها المرتبة الأولى بصدارة بـ 80% من مجموع الطلب السياحي العالمي وخاصة الأوروبي، ناهيك عن أنها تعتبر المنتوج الأكثر مردودية في الصناعة السياحية.

- السياحة الشاطئية منتوج سياحية في متناول مختلف شرائح المجتمع.

2- سياحة المحاضرات والأعمال: يعد هذا النوع من السياحة من أوسع أنواع السياحة انتشارا في العالم، وهو يزداد أهمية بسبب النمو المتزايد للتنقلات التي تدخل في إطار الملتقيات والاجتماعات والأعمال.

والجزائر في إطار ما تشهد من انفتاح اقتصادي على العالم الخارجي وتكثيف للنشاطات السياحية والاقتصادية والتجارية في الفترة الراهنة، فإن سياحة المحاضرات والأعمال بها مرشحة للنمو والتطوير، مما سيؤدي حتما إلى إحداث تدفقات سياحية معتبرة في المستقبل، هذا رغم محدودية قدرات الاستقبال وارتكازها بالأخص في العاصمة وهي غير قادرة على تلبية الطلب بصفة كاملة.

3- السياحة الصحراوية: تتمتع الصحراء الجزائرية خصوصيات لا نظير لها، لذا فتمثل السياحة الصحراوية في الوقت الراهن الورقة الرابحة للجزائر من أجل تنمية سياحية مستدامة، كما أن عملية الترقية السياحية لمناطق الجنوب لها انعكاسات إيجابية في تنمية وتطوير التدفقات الأجنبية نحو المناطق السياحية المختلفة في الجزائر، والتالي دخول العملة الصعبة زيادة على إحداث مناصب الشغل في المناطق الصحراوية، إضافة إلى ذلك فإن تنوع الثروات الطبيعية والتاريخية بالجنوب يسمح بتطوير منتوجات صحراوية مختلفة مثل سياحة الاكتشاف، والسياحة الثقافية، والسياحة الترفيهية، والسياحة الرياضية، وهذا في ظل ضعف في الهياكل الخفيفة، ونقص في وجود مراكز الإقامة.

4- السياحة المعدنية: لا تزال قدرات الاستقبال السياحي في هذا المجال ضعيفة جدا، بالرغم من الإمكانيات المعتبرة التي تتوفر عليها الجزائر في هذا النوع من السياحة والتي تقدر بأكثر من 200 منبع حموي، حيث نجد أن وحدات العلاج بمياه البحر ممتلئة على مدار السنة بسبب الطلب الداخلي

المتزايد، أي أن هذه الوحدات لم تحقق عد الاكتفاء الداخلي، لذلك فإن تطوير السياحة المعدنية سيكون له دور كبير ففي إحداث مناصب الشغل واستقرار السكان في المناطق الداخلية.

5- السياحة الثقافية: تشير توقعات المنظمة العالمية للسياحة أن السياحة الثقافية ستمثل نسبة 70% من السياحة الجزائرية في السنوات المقبلة[1]، والثروات التي تتمتع بها الجزائر في هذا المجال تسمح لها تقديم عرض سياحي ثقافي ثري ومتنوع من خلال استغلالها **استغلالا مثاليا يسمح تنمية سياحية** مستدامة، وتطوير هذا النوع من السياحة في الجزائر يرمي إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

- هدف اقتصادي: من خلال تثمين واستغلال الإرث الثقافي للبلاد لأغراض تجارية.
- هدف اجتماعي: استخدام الإرث الثقافي كوسيلة لتحفيز أفراد المجتمع الجزائري للبحث في الثقافة **بمختلف أنواعها.**

مما سبق تبدو عملية اختيار وتحديد المنتجات السياحية الواجب النهوض بها قد أخذت بعين **الاعتبار تنوع وثراء الموارد الطبيعية، وكذلك الطلب السياحي المستقبلي، لذلك فإن تطوير وتنمية كل** أنواع السياحة في الجزائر كلها هو الخيار المناسب، أي يجب أن تنتهج الجزائر سياسة من أجل تحقيق تنمية سياحية شاملة ترمي إلى استغلال كل الموارد السياحية المتاحة بطريقة متوازنة وقائمة على التنوع في العرض السياحي، وهذا ما يتطلب تجنيد وتظافر جهود كل الهيئات والسلطات العمومية في البلاد.

الفرع الثالث: القوانين السياحية الحديثة

عرف المجال السياحي صدور مجموعة من القوانين لتنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة التي شرعت فيها الحكومة بداية من سنة 2001 وهذا لإعطاء نفس جديد للنهوض بهذا القطاع.

أولا: القانون المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة[2]

تم تحديد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية بالقانون رقم 03-01 المؤرخ في 2003/02/17 وهو يهدف إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل:

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة.

[1] الاقتصاد والأعمال: فرص للاستثمار في القطاع السياحي، عدد خاص نوفمبر 1999، ص: 34.

[2] القانون 03-01، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 2003/02/19 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.

- ترقية صورة الجزائر السياحية من خلال إدماجها ضمن السوق الدولية للسياحة.
- النهوض بالمؤسسات الفندقية والسياحية من أجل رفع قدرات الإيواء والاستقبال.
- تلبية حاجات المواطنين السياحية.
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية، وهذا في ظل شروط التنمية المستدامة.
- الرفع من جودة الخدمات السياحية وتطوير النشاطات السياحية.
- ترقية وتنمية الشغل في الميدان السياحي.
- التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية.
- تثمين التراث السياحي الوطني.

في هذا القانون نجد مجموعة من التعاريف المرتبطة بالسياحة والتي نذكر منها:

- **النشاط السياحي:** يشمل النشاط السياحي كل خدمات تسويق أسفار أو استعمال منشآت سياحية بمقابل سواء شمل ذلك الإيواء أو لم يشمله.
- **منطقة التوسع السياحي:** كل منطقة أو امتداد مت الإقليم يتميز بصفات أو خصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات المردودية.
- **التنمية المستدامة:** هي نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة.
- **التهيئة السياحية:** هي مجموعة أشغال التي يتم من خلالها إنجاز المنشآت القاعدية لمساحات موجهة لاستقبال استثمارات سياحية، وتتجسد في الدراسات التي تحدد طبيعة عملية التهيئة وطبيعة مشاريع الأنشطة للمنشآت المراد تحقيقها.
- **السياحة الثقافية:** كل نشاط استجمام يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة والانفعالات من خلال اكتشاف تراث عمراني مثل المدن والقرى والمعالم التاريخية والحدائق والمباني الدينية ... أو تراث روحي مثل الحفلات التقليدية والتقاليد الوطنية أو المحلية.

- **سياحة الأعمال والمؤتمرات:** كل إقامة مؤقتة لأشخاص خارج منازلهم، تتم أساسا خلال أيام الأسبوع لدوافع مهنية.
- **السياحة الحموية أو المعالجة بمياه البحر: كل** تنقل لأغراض علاجية طبيعية بواسطة مياه المنابع الحموية ذات المزايا الاستشفائية العالية أو بواسطة مياه البحر، ويستفيد منها زبائن يحتاجون إلى علاج في محيط مجهز بمنشآت علاجية واستجمامية وترفيهية.
- **السياحة الصحراوية:** كل إقامة سياحية في محيط صحراوي تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية، مرفوقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية وترفيه واستكشاف.
- **السياحة الحموية البحرية:** كل إقامة سياحية على شاطئ البحر يتمتع فيها السياح، زيادة على التسلية البحرية، بأنشطة أخرى مرتبطة بتنشيط في المحيط البحري.
- **السياحة الترفيهية والاستجمامية: كل نشاط استجمامي يمارسه السياح خلال إقامتهم بالمواقع أو** المؤسسات السياحية، مثل حظائر التسلية والترفيه والمواقع الجبلية والمنشآت الثقافية والرياضية.

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر توفر الدولة الشروط الضرورية لترقية الاستثمار السياحي، ويتم إنجاز برامج تطوير الأنشطة السياحية داخل مناطق التوسع السياحي، كما تتكفل بالأعباء المترتبة في إعداد دراسات التهيئة القاعدية وتتخذ إجراءات وأعمال دعم ومساعدات وتمنح امتيازات مالية وجبائية ذات نوعية خاصة بالاستثمار السياحي، قصد تشجيع التنمية السريعة والمستدامة للسياحة، وإحداث آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني.

وتهدف إجراءات المساعدة ودعم النشاط السياحي إلى تحقيق ما يلي:

- إعطاء دفع للنمو الاقتصادي.
- إدراج التنمية السياحية ضمن ديناميكية التطور والتكيف التكنولوجي.
- تشجيع إحداث مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها.
- ترقية نشر الإعلام ذو الطابع التجاري والاقتصادي والمهني المتعلق بقطاع السياحة.
- تشجيع كل عمل يرمي إلى رفع عدد مواقع وهياكل الاستقبال الموجهة للسياحة.
- تشجيع القدرة التنافسية داخل القطاع.
- ترقية محيط ملائم لتحفيز روح المبادرة وتطوير السياحة.

- اعتماد سياسة تكوين وتسيير الموارد البشرية وتشجيع الاحترافية وروح الإبداع والابتكار.
- تمكين المستثمرين من الاستفادة من الأدوات والخدمات المالية الملائمة مع متطلباتهم.
- تحسين الخدمات البنكية المتعلقة بدراسة ملفات تمويل المشاريع السياحية.
- تشجيع بروز محيط اقتصادي وقانوني يوفر الدعم للأنشطة السياحية ويضمن شروط ترقيتها وتثمينها في إطار منسجم.

وبمقتضى هذا القانون تم إنشاء هيئة عمومية تسمى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية تسند لها مهمة تنفيذ ومتابعة عملية التنمية السياحية، وتتولى كل ما يتعلق بالعقار السياحي من ترقيته وإعادة بيعه أو تأجيره للمستثمرين داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية، كما تسهر الدولة على توسيع مجال الترقية والإعلام للسياح، حيث تحظى بكل أشكال الدعم والإعانة من الدولة.

كما تم إعطاء للدولة صلاحيات ودور هام في عملية التنمية السياحية من خلال تمويل وإنجاز دراسات التهيئة السياحية والمنشآت القاعدية، وتشجيع الاستثمار الخاص وفرص الشراكة مما يؤدي إلى إحداث نوع من التكامل بين القطاع العام والخاص لتطوير القطاع السياحي، وكذا إشراك جميع المؤسسات والهيئات في تنمية وترقية السياحة.

ثانيا: القانون المتعلق باستغلال الشواطئ[1]

تم تحديد القواعد العامة المتعلقة بالاستعمال والاستغلال السياحي للشواطئ بالقانون رقم 03-02 الصادر في 2003/02/17، وهو يهدف إلى:

- حماية وتثمين الشواطئ قصد استفادة المصطافين منها بالسباحة والاستجمام والخدمات المرتبطة بها.
- توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجات المصطافين من حيث النظافة والصحة والأمن وحماية البيئة.
- تحسين خدمات إقامة المصطافين في شروط عالية من الجودة.
- تحديد نظام تسلية مدمج ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية.

[1] القانون 03-02، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 2003/02/19 المتعلق باستغلال الشواطئ.

كما حدد هذا القانون بعض المفاهيم نذكر منها:

- **الشاطئ:** شريط إقليمي للساحل الطبيعي يضم المنطقة المغطاة بأمواج البحر في أعلى مستواها خلال السنة في الظروف الجوية العادية والملحقات المتاحة لها والتي تضبط حدودها بحكم موقعها وقابليتها السياحية لاستقبال بعض التهيئات بغرض استغلالها السياحية.
- **موسم الاصطياف:** فترة من السنة تمتد من الفاتح من جوان إلى 30 سبتمبر من كل سنة، تتخذ خلالها الجهات المعنية كل التدابير والإجراءات اللازمة من أجل استعمال واستغلال الشواطئ لأغراض سياحية.
- **التهيئة السياحية:** جملة التجهيزات والأشغال المنجزة من أجل السماح بالاستغلال السياحي للشواطئ.

وتضمن هذا القانون مجموعة من المبادئ التي تنظم استغلال واستعمال الشواطئ للأغراض السياحية والتي تتمثل في:

- يخضع استغلال الشواطئ لحق الامتياز حسب دفتر شروط يحدد المواصفات التقنية والإدارية والمالية للامتياز.
- يكون الدخول إلى الشواطئ مجانا أي دون مقابل ويضمن صاحب الامتياز التنقل الحر للمصطافين على طول الشاطئ محل الامتياز.
- يكون الانتفاع بالتجهيزات والخدمات المقدمة للمصطافين من طرف المستثمر بمقابل.
- يجب حماية الحالة الطبيعية للشواطئ وأن يخضع استغلالها وترقية النشاطات السياحية فيها للقواعد الصحية وحماية المحيط.
- يمنع رمي النفايات بالشواطئ أو بمحاذاتها.
- يمنع كل استغلال سياحي للشواطئ دون حيازة على امتياز بذلك.

كما حدد هذا القانون شروط وكيفيات استغلال الشواطئ حيث يتم استغلاله وفق نظام الامتيازات عن طريق المزايدة المفتوحة، يلتزم صاحب الامتياز القيام شخصيا باستغلال الشاطئ محل الامتياز، كما يمكن استغلاله بحكم شساعته وطبقا لمخطط تهيئة من قبل مستغل واحد أو أكثر، ويرفق الامتياز باتفاقية توقع لحساب الدولة من طرف الوالي المختص إقليميا وصاحب الامتياز.

كما يمكن هذا القانون البلديات الساحلية إنجاز مشاريع استثمارية هامة بشواطئها وبالتالي خلق مصادر تمويلية جديدة لدعم ميزانيتها وتلبية حاجيات مواطنيها.

ثالثا: القانون المتعلق مناطق التوسع والمواقع السياحية[1]

تم تحديد قواعد حماية و ترقية وتسيير مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية بالقانون رقم 03-03 الصادر في 2003/02/17 وهو يهدف إلى تشجيع تنمية وحماية مناطق التوسع السياحي، لذلك أعدت الدولة برامج من شأنها إحداث نتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني، كما تمنع وتحد من كل استغلال أو استعمال لمناطق التوسع أو المواقع السياحية من شأنه أن يشوه من طابعها السياحي.

وتضمن هذا القانون في جوهره تحديد وتثمين وحماية مناطق التوسع والمواقع السياحية وذلك من خلال:

- محاربة الاستغلال غير المشروع للأراضي والبناءات غير المرخصة قانونا، وتتخذ إجراءات توقيف الأشغال أو تهديم البنايات وإعادة المواقع إلى حالتها الأصلية.
- تحديد إجراءات حماية مناطق التوسع والمواقع السياحية وترقيتها قصد تنميتها. ويتولى المراقبة والمعاينة كل من ضباط وأعوان الشرطة القضائية، مفتشي السياحة، مفتشي التعمير، مفتشي البيئة.
- أخذ التدابير اللازمة في إطار قوانين المالية لتشجيع ودعم الاستثمارات ذات الطابع السياحي.
- إنشاء صندوق لتدعيم الاستثمار السياحي.

لذلك فقد اهتم هذا القانون بالعقار السياحي الذي يشكل الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية، ويضم الأراضي التابعة للأملاك الوطنية العمومية والخاصة حيث يمكن اقتناء العقار السياحي القابل للبناء باتفاق ودي بين الطرفين، وفي حالة عدم وصول إلى اتفاق يتم اقتناء الأراضي بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية وتتخذ الدولة التدابير اللازمة لتدعيم أسعار العقار السياحي داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية.

كما تنص المادة 14 من هذا القانون على أن مخطط التهيئة السياحية يشمل: حماية الجمال الطبيعي والمعالم الثقافية التي يشكل الحفاظ عليها عاملا أساسيا للجذب السياحي، وإنجاز استثمارات

[1] القانون 03-03، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 2003/02/19 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.

على أساس أهداف محددة من شانها إحداث تنمية متعددة الأشكال للمتاحات التي تزخر بها مناطق التوسع والمواقع السياحية. كما يأخذ مخطط التهيئة السياحية بعين الاعتبار خصوصيات ومتاحات المناطق، الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والالتزامات الخاصة بالاستغلال العقلاني والمنسجم للمناطق وللفضاءات السياحية.

وهذا المخطط يهدف إلى تحديد المناطق القابلة للتعمير والبناء، المناطق التي يجب حمايتها، كما يحدد برنامج الإنجازات المزمع إنجازها والوظائف المتطابقة والاستثمارات المناسبة، إضافة إلى التجزئة المخصصة للمشاريع المراد تحقيقها.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن السياحة بدأت تعرف اهتماما من طرف السلطات العمومية نظرا لدورها في تحقيق التنمية، وتجلى هذا الاهتمام بتبني طريق التنمية المستدامة في هذا القطاع وإستراتيجية تنموية طويلة الأمد تهدف إلى رفع طاقات الإيواء السياحي وتحسين نوعية الخدمات مع المحافظة على الموارد الطبيعية الهائلة.

خلاصة الفصل الثاني:

تتمتع الجزائر بموارد سياحية متعددة ومتكاملة مما يؤهلها لتطوير كل أنواع السياحة، فقد تفطن المستعمر لهذه الثروات والخيرات فشرع منذ احتلال الجزائر في تهيئة وتنظيم القطاع السياحي لاستقبال السياح الأوروبيين، وبعد الاستقلال شرعت الجزائر في استغلال وتنظيم قطاع السياحة، حيث صدر الميثاق السياحي سنة 1966 فكان أول مخطط تنموي عرفته الجزائر في هذا القطاع، إلا أن هذا القطاع شهد فترة عدم استقرار، ففي البداية تم إحداث وزارة خاصة به ثم تم إلغاؤها، ثم دمجها مع وزارات أخرى هذا أثر سلبا على القطاع، وكذا الحال بالنسبة للاستثمارات السياحية وعلى الرغم من إدراج القطاع في الخطة الوطنية للتنمية إلا أنه لم يحظ بالاهتمام الكافي على غرار القطاعات الأخرى ويعود ذلك للتركيز على قطاع الصناعة الذي استحوذ على أكبر حصة من مخصصات الاستثمار خلال مختلف المخططات التنموية.

ومع تطور قوانين الاستثمار والسماح للقطاع الخاص بالدخول إلى الساحة الاقتصادية الذي كان له الأثر الإيجابي حيث بلغت طاقات الإيواء السياحي سنة 2000 حوالي 76000 سرير، والتي تبقى بعيدة كل البعد عن الموارد التي تزخر بها البلاد، وبالنسبة للتدفقات السياحية في التسعينات شهدت تراجعا نظرا لعدة مشاكل متفرقة ما بين إدارية ومشاكل أمنية، ...، وهو ما انعكس سلبا على تدفق الإيرادات السياحية وعلى مساهمة القطاع السياحي في تكوين الناتج الداخلي الخام وفي خلق مناصب الشغل، ...

الفصل الثالث: معوقات الاستثمار السياحي عشية المخطط التوجيهي SDAT 2030

تمهيد:

لقد اهتمت الجزائر السياحة الوطنية باعتبارها موردا هاما للاقتصاد الوطني، وقد تم التأكيد على ذلك من طرف السلطات العليا للبلاد في أكثر من مناسبة، من خلال ضرورة الارتقاء القطاع السياحي إلى درجة القطاعات الاقتصادية الأخرى ففي إطار سياسة التنمية المستدامة للسياحة لما لها من دور في إيجاد التوازنات الاجتماعية واستمرارها، خاصة وأن الجزائر تزخر رصيد كبير من مقومات السياحة التي تجعلها في المراتب الأولى في الإمكانيات السياحية في العالم.

وفي هذا الصدد أوليت أهمية كبرى لتشجيع الاستثمار السياحي ترقيته وتطويره من خلال توفير الجو الملائم ليتماشى مع متطلبات السياحة الدولية الراقية، ولكن رغم كل الإمكانيات المعتبرة والمتنوعة لبلادنا، يبقى هذا القطاع يعاني من العديد من المشاكل وبذلك يسجل تأخرا كبيرا بالنسبة لمن نحسهم أقل منا إمكانيات، ولعل من بين أكبر المشاكل التي تعاني منها الجزائر في هذا الصدد، نجد مشكل تمويل الاستثمارات السياحية حيث أن عددا كبيرا من الاستثمارات السياحية تتوقف بسبب مشكل التمويل، ومن خلال الإحصائيات المسجلة لتنامي هذا الإشكال كل سنة قامت الدول بإجراءات وبسن قوانين تحفز على الاهتمام بهذا القطاع وبالأخص تشجع الاستثمار في هذا القطاع.

وعلى ضوء ما سق قمنا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول سنتعرض فيه على واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر من خلال عرض دوافع الاستثمار السياحي في الجزائر، والمشاكل التي يعاني منها قطاع السياحة وعلى الأخص مشكل التمويل، وكذا عرض عض الإحصائيات المتعلقة مشاكل السياحة في الجزائر، وفي المبحث الثاني نتكلم عن الآفاق المستقبلية للتنمية السياحية في الجزائر وسبل ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر للوصول هذا القطاع لمنافسة القطاعات الأخرى.

المبحث الأول: واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر

إن ممارسة النشاطات السياحية يأخذ بعين الاعتبار التحولات التي تشهدها الساحة الاقتصادية والتجارية والدولية التي يتجلى من خلالها الدور الجديد المنوط للدول في هذا الميدان، والمتميز بتخلي السلطات العمومية عن الاستثمار والتحويل التدرجي نحو الاستثمار الخاص والشراكة، ورغم امتلاك الجزائر لفرص استثمارية عديدة في السياحة إلا أنها تعاني من عدة عراقيل تحول دون تحقيقها للأهداف المرجوة، لذلك تسعى الدولة لتدعيم وتحفيز الاستثمار فيها.

المطلب الأول: الاستثمار في المجال السياحي في الجزائر

الجزائر منتوج سياحي متكامل، شواطئ جميلة على الشريط الساحلي الممتد من الشرق إلى الغرب، جبال وغابات وصحاري رائعة في المناطق الداخلية، ومدن أثرية مشكلة محميات تاريخية لها معانيها الحضارية والدينية عبر الأزمنة والعصور، ولكن وبسبب الإهمال كانت ولازالت الجزائر الغائب الكبير عن خارطة السياحة العالمية لما لها من ثروات طبيعية هائلة في هذا المجال، ورغم أن الجزائر اهتمت بهذا القطاع منذ الاستقلال وازداد الاهتمام به في منتصف التسعينات، من خلال تطوير العديد من المناطق السياحية خاصة في الجنوب، وكذا وضع برنامج للتنمية المستدامة للسياحة، وهذا للإمكانات والموارد السياحية التي تعتبر من بين أسباب الاستثمار في هذا المجال في الجزائر والتي سنتعرض إليها في الفرع الأول ثم سنستعرض في الفرع الثاني أهمية القطاع السياحي في الفترة الحالية وما يمكن أن يلعبه من دور في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفرع الأول: دوافع الاستثمار في المجال السياحي في الجزائر

يمثل الاستثمار في السياحة فرصة كبيرة للربح الذي يسعى إليه كل مستثمر، يرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها أن الجزائر تزخر بثرواتها الطبيعية ترشحها لأن تكون مقصدا سياحيا مستقبليا يمتاز بتراث تاريخي وثقافي وحضاري صقلته القرون عبر تاريخ الإنسانية إلا أنه يبقى غير مستغل رغم أصالته العريقة.

أولا: الموارد الطبيعية

فالجزائر تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم^2، مما يجعلها ثاني أكبر وأوسع دولة عربية في **إفريقيا** بعد السودان، وهي تحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر المتوسط، ونظرا لهذا الموقع **أصبحت ملتقى التيارات الحضارية القوية والمتنوعة، فالشريط الساحلي الذي تتوفر عليه الجزائر طوله**

1200 كلم والذي يتميز بطوله وارتفاعه وتكونه من كتل صخرية والتي تتجاوز في بعض الأحيان 1000م ارتفاعا، كما أنه يحتوي على عدة مناطق إستراتيجية من الناحية البيئية وذلك بحكم موقعه الجغرافي في حوض البحر الأبيض المتوسط وتنوع المناخ، ويحتوي الساحل على أنظمة بيئية بحرية، رمال ذهبية وأنظمة بيئية ساحلية قرب الغابات، ورغم أهمية هذه المناطق الممتدة على طول الشريط الساحلي إلا أنها تعاني من الإهمال وسوء التسيير وانعدام الأمن والحماية وعدم وجود إشهارات إعلامية تبين وجهة والمكونات الطبيعية، وغياب المرافق الخدماتية.

بالإضافة إلى الشواطئ تتوفر المناطق الساحلية على سلاسل جبلية ذات أهمية سياحية كبرى وهي تتمثل في مرتفعات الأطلس التلي الذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب والمتبوعة بغابات توفر درجات عالية من الرطوبة خلال فصل الصيف، وقد أقيمت على هذه المرتفعات محطات سياحية منها محطة الشريعة والتي توفر للزائر إمكانية ممارسة السياحة الشتوية ورياضة التزحلق على الثلج، نفس الشيء بالنسبة لجبال القبائل، بالإضافة إلى كافة أرجاء سلسلة الأطلس التلي، كما لا يمكن الاستغناء عن الثروة الصحراوية حيث تحتوي الجزائر على مساحة 2 مليون كلم^2 بكل ما تحتوي عليه من حظائر سياحية بها روعة المناظر الطبيعية، والمصنفة ضمن التراث العالمي، كما تزخر الجزائر بحمامات معدنية طبيعية تنبع من لأرض أو تنحدر من قمم الجبال، وقد أثبتت التجارب العلمية أنها صالحة لعلاج العديد من الأمراض نظرا لاختلاف نسبة المعادن ونوعية المياه في كل معدن، كل هذه المناطق تحتاج لتشييد منشآت سياحية وترويج وتعريف بهذه المناطق التي يمكن أن تستقبل زوار كثيرون كون الجزائر مقصدا غير معروف سياحيا جديدا للسياحة الدولية.

ثانيا: الموارد التاريخية

تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة تركتها شاهدا حيا للفضاء المتوسطي والإسلامي والإفريقي، فقد تعاقبت على الجزائر عدة حضارات نذكر منها: الحضارة النوميدية قبل الميلاد والتي امتد نفوذها إلى كامل شمال القارة الإفريقية تليها الحضارة الفينيقية التي تمركزت في المدن الساحلية، والحضارة الإغريقية والحضارة الرومانية التي استقرت في الجزائر حوالي الخمسة قرون، وأعطى هذا الغزو لحضارة الجزائر بعدا كبيرا بتحفيز حركة عمرانية قوية توجد آثارها حتى في المناطق الداخلية للبلاد، جاءت بعدها الحضارة الوندالية والحضارة البيزنطية وختامها الحضارة الإسلامية أين تعاقبت عدة خلافات كالخلافة الفاطمية، الحمادية، والمرابطون الذين نقلوا الحضارة الأندلسية والفن المعماري الإسلامي إلى بلادنا وفي

الأخير الخلافة العثمانية، إضافة إلى التراث الإسباني في غرب البلاد وكذلك آثار الاستعمار الفرنسي الأخير والذي حاول إزالة جزء كبير من المعالم التاريخية للحضارات السابقة. كل هذه المعالم والحضارات التي توالت على الجزائر تعطي الانتماء الحضاري والتاريخي العريق للجزائر، وقد تم تصنيف جزء كبير منها كتراث إنساني عالمي من قبل المنظمات العالمية، هذا بالإضافة إلى الصناعات التقليدية التي تقوم بدور كبير في تقديم صورة عن البلد، حيث أن مهارات هذا البلد وحرفه ومن ثم حضارته وثقافته تنعكس في المنتجات التي ينجزها، وعموما فإن السياحة والصناعات التقليدية تشكلان نشاطا متكاملا.

ثالثا: المنشآت القاعدية

والتي يقصد بها تلك المنشآت الضرورية لقيام المشاريع والأنشطة السياحية، من شبكة الطرقات والسكك الحديدية وكل أنواع النقل من النقل الجوي والبحري وكذا شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وأيضا شبكة المياه والطاقة، والتي لا يمكن أن نقول أنها كافية وإنما هي متواضعة إلى حد ما مقارنة مع الدول المجاورة، حيث عرفت هذه الهياكل القاعدية للنقل تطورا معتبرا في السنوات الأخيرة سواء فيما يخص النقل البري أين يتم توسيع كل الطرقات وكذا فتح الطريق شرق غرب، وأيضا الميترو الذي سيساعد على التخفيف من الضغط على الطرق العمومية، والنقل الجوي الذي حظي بالعناية أيضا هو والنقل البحري، أما شبكات الاتصال الهاتفية فقد غطت كامل التراب الوطني سواء السلكية أو اللاسلكية بدخول المتعاملين الأجانب إلى هذا القطاع الذين أدخلوا عليه مختلف التقنيات الحديثة في الصوت والصورة، وغيرها من مختلف الهياكل القاعدية والبنى التحتية التي تساهم في خلق صورة جديدة للأرضية الخصبة للاستثمار في الجزائر.

إضافة إلى كل هذه المغريات هناك أسباب أخرى يمكنها أن تشجع الاستثمار في المجال السياحي والتي نحصرها فيما يلي:

- فإضافة إلى كل من الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية فإن الطلب السياحي في الجزائر كبير، خاصة في ظل تزايد الدخل الوطني، أصبح كل من الزبون الجزائري والزبون الأجنبي يتطلع لكل ما هو أفضل من تنوع في المنتجات السياحية، ...
- كل أنواع السياحة يمكن أن تمارس (سياحة شاطئية، سياحة أعمال، سياحة رياضية، سياحة صحية، سياحة معدنية، سياحة ثقافية، سياحة المعالم الأثرية، ....)

- تشريع وقوانين محفزة للمستثمرين، واعتبار قطاع السياحة من طرف الدولة كقطاع له أولوية مما سيضمن مزايا وضمانات مهدية.

- عملية الخوصصة توفر فرصة حقيقية للاستثمار في القطاع السياحي فمؤسسات القطاع معروضة للخوصصة للمستثمرين المحليين والأجانب بأشكال مختلفة كالبيع الكامل للمؤسسة، أو تسلم الإدارة للقطاع الخاص، أو من خلال عملية الشراكة للمستثمر مع مؤسسة أجنبية.

- كما تعتمد سياسة الاستثمار في الجزائر على تشجيع المبادرات الخاصة وتحفيز الشراكة، وبالتالي يتقلص دور الدولة ويقتصر على توفير الشروط الضرورية والملائمة للسير الحسن للاستثمارات من شروط قانونية ومتابعة في الاستثمارات، من أجل قيام صناعة سياحية منسجمة عن طريق التسهيلات المقدمة.

- كما تهدف هذه السياسة إلى الاستغلال الأمثل لمناطق التوسع السياحي، ومن أجل توجيه ومساعدة المستثمرين أنشئت هيئة مختصة في هذا المجال وهي الوكالة الوطنية للتنمية السياحية والتي تهتم بالتحكم والتسيير وتهيئة وترقية العقار السياحي وبالتالي حل مشاكل المستثمرين في الميدان السياحي والمتعلقة أساسا بالعقار السياحي.

- تملك الجزائر 174 منطقة التوسع السياحي موزعة عبر كل أرجاء القطر الجزائري كلها معنية بالاستثمار السياحي، وفي شتى أنواع المنتجات السياحية (سياحة شاطئية، سياحة جبلية، سياحة صحراوية، سياحة معدنية، سياحة ثقافية، سياحة المعالم الأثرية،...).

الفرع الثاني: أهمية التنمية السياحية في الفترة الحالية

قبل سنة 1986 ركزت الجزائر في تمويل سياستها الاقتصادية المنتهجة على استغلال مواردها الطبيعية المتمثلة أساسا في المحروقات والغاز الطبيعي، غير أن تدهور أسعار هذه الأخيرة بأكثر من النصف سبب للجزائر خسارة تفوق 40 % من عائداتها بالعملة الصعبة، هذه الظروف الصعبة التي عاشتها الجزائر دفعت بها إلى البحث عن طريقة جديدة لتمويل اقتصادها، فاضطرت إلى الاقتراض الشيء الذي ضاعف من حجم المديونية الخارجية وتسبب في أزمة اقتصادية خانقة للبلاد، هذه الظروف أجبرت الجزائر على تغيير سياستها الاقتصادية والبحث عن مصادر تمويل جديدة خارج قطاع المحروقات لتكون بديلا في حالة الأزمات وحتى لا يبقى هذا القطاع الركيزة الأساسية لاقتصاد البلاد إذا

ما هان وضعف الاقتصاد بكامله، فالاقتصاد المبني على قطاع واحد يعتبر قطاعا هشا لا يمكن أن يواجه تحديات المستقبل.

وفي ظل التوجهات الجديدة للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر التي تواكب التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة، بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تحكمه بعض القوانين، كان لابد أن تتوفر بعض الشروط في الجزائر لذلك يتعين عليها القيام بما يلي:

- توجيه مسار القطاعات الاقتصادية الوطنية بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي والمساهمة في خلق الثروات ومناصب الشغل.
- توفير المناخ الملائم لتطوير سريع للصادرات خارج قطاع المحروقات وإيجاد مكانة في الأسواق الخارجية.
- بناء قاعدة صناعية فعالة وقادرة على المنافسة تقوم على المعاملة المتساوية لمختلف المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب.
- تنويع منافذ إنتاج السلع والخدمات.
- البحث عن موارد دائمة وقابلة للتجديد واستغلالها لدعم التنمية الشاملة للبلاد.
- النهوض بالقطاعات المهمشة لإعطائها مكانتها المناسبة في الرفع من مستوى الاقتصاد الوطني.
- توجيه الإرادة السياسية الحقيقية إلى النهوض بسلك العدالة الذي يعتبر إشكالا أساسيا بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

وأمام هذه الانشغالات أصبح من الضروري النهوض القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات، ومن بين القطاعات التي لها قابلية للتنمية نجد قطاع السياحة، وهذا لعدة أسباب نذكر منها:

- السياحة أحدثت بعدا اقتصاديا متميزا وأصبح يعول عليها في معظم اقتصاديات العالم، حيث أصبح أحد الأعمدة الأساسية لاقتصاديات الدول النامية والمتطورة، فقد استطاعت السياحة أن تحد من العديد من الأزمات بالنسبة للكثير من الدول وعلى سبيل المثال لا الحصر استطاع

القطاع السياحي في تونس إنقاذ البلاد من أزمة اقتصادية حادة سنة 1988 **بسبب الجفاف** الذي قضى على قسم كبير من محصولها الزراعي الذي يعتبر المنعش الأول للاقتصاد التونسي[1]

- الجزائر لها قدرات سياحية كبيرة خاصة عند مقارنتها مع نظيراتها في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، فقد صنفت ضمن العشر دول الأجمل في العالم، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي القريب من الأسواق السياحية الدولية وموقعها في وسط المغرب العربي.
- **السياحة نشاط منعش للقطاعات الاقتصادية الأخرى وتنمية هذا** القطاع يحدث انتعاشا لدى القطاعات الأخرى، وهو ما يعود إيجابا على الاقتصاد الوطني.

إن طاقات بلادنا في هذا القطاع تكمن خاصة في وجود تراث طبيعي وثقافي وحضاري، ولم تستغل هذه الثروات إلا جزئيا، حيث تبقى قدرات هائلة في حالة جمود رغم طابعها السياحي الأكيد **ويكمن** دور السياحة ونشاطات الصناعات التقليدية في إيجاد الكيفية اللازمة والطريقة الملائمة لإبراز وترقية هذه الثروات.

ويمكن أن يشكل هذا القطاع مصدرا هاما في خلق مناصب الشغل وبالتالي الرفع من مستوى الدخل الوطني، من خلال إضافة مداخيل كبيرة نتيجة عمليات تقديم خدمات متنوعة في القطاع، وبالتالي ترويج المنتجات السياحية الجزائرية، إضافة إلى ذلك عودة الاستقرار السياسي والأمني في الجزائر والوتيرة الإيجابية المسجلة في التنمية يمثلان عنصرا هاما من شأنه أن يساهم في استرجاع الثقة وإرساء **التبادلات الدولية وتشجيع الشراكة الأجنبية.** ومن ثم يمكن تصور الأهمية التي يمكن أن يشكلها القطاع **السياحي من خلال جلب السياح الأجانب إذا ما توفرت ظروف الاستقبال المثلى.**

إلا أنه ورغم كل هذه الظروف والإمكانيات والثروات الطبيعية الهائلة إلا أن هناك ما يسميه المستثمرون معوقات لهم تحد بينهم وبين الاستثمار في المجال السياحي والتي كانت من بين الأسباب التي دفعتهم إلى عدم المخاطرة برؤوس أموالهم في هذا المضمار الصعب خاصة وأنه في بداية مرحلته، أو التخلي عنه في وسط الطريق.

[1] مجلة الوفاق العربي، العدد 07، سبتمبر 1992، ص 20.

المطلب الثاني: نقائص الاستثمار السياحي في الجزائر

رغم أن الجزائر تزخر بثروة سياحية معتبرة **كفيلة بأن تجعلها قطبا سياحيا هاما، إلا أن هذا لا** يكفي لقيام صناعة سياحية حقيقية وإنما ينبغي وضع إستراتيجية فعالة لتثمين تلك الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وفي المقابل يجب أن تحظى هذه الموارد **بعناية خاصة** تسمح بحمايتها والحفاظ على استمراريتها، وعلى غرار ذلك فإن القطاع السياحي الجزائري يعاني ولفترة طويلة الإهمال وسوء التسيير وتهميشه بعدم إعطائه الدور اللائق به في البرامج التنموية، وهو ما أدى إلى تدهور الوضع الذي آل إليه هذا القطاع، وهو ما يؤثر سلبا على فعالية هذا القطاع في التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مشكل العقار السياحي

كان ولا يزال العقار السياحي موضوع اهتمام السلطات العمومية منذ الاستقلال، فإذا اعتبرنا نقطة انطلاق أية سياسة هي التحديد المسبق للمواقع التي يتم فيها بناء المنشآت السياحية وتهيئتها **وذلك** بناء على معايير ومقاييس مدروسة تسمح باستغلال عقلاني لكل الطاقات السياحية المتوفرة، فإن العقار السياحي قد حضي بأهمية خاصة من طرف السلطات العمومية خلال السنوات الأولى من **الاستقلال من خلال الأمر رقم** 66-62 المؤرخ في 26 **مارس** 1966 الذي جاء لإحصاء وحماية المناطق والمواقع السياحية بما يخدم المصالح الاقتصادية والاجتماعية من جهة ومن جهة أخرى ترقية طاقاتها أمام المستثمرين عن طريق تزويدهم بالمعلومات التي تتلاءم مع نظرتهم التجارية وأهداف الدولة الاقتصادية، وفي هذا القانون تم إعطاء مفهوم لمنطقة التوسع السياحي على أنها فضاء محمي ومصنف متضمن مناطق ذات أهمية سياحية نظرا لطبيعة ونوعية الموارد والقدرات التي تزخر بها والموجهة لاحتضان مشاريع التجهيز السياحي للبلاد بناء على مخطط وطني لتهيئة الأراضي.

لقد حددت 170 منطقة توسع سياحي في الجزائر بمساحة إجمالية تقدر بـ 48515.55 **هكتار موزعة** على التراب الوطني على الشكل التالي:[1]

- 80.5% من العدد الإجمالي للمناطق موزعة على 13**ولاية ساحلية تشكل** 39055.02 **هكتار.**

[1] Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme 1980. Ministère de du tourisme, p : 11.

- 7.6 % من العدد الإجمالي للمناطق موزعة على 05 **ولايات داخلية تشكل** 3687.18 **هكتار.**
- 11.8% من العدد الإجمالي للمناطق موزعة على 08**ولايات الجنوب تشكل** 5773.35 **هكتار.**

وبعد عملية إحصاء وتحديد المناطق السياحية عمد هذا القطاع على مراحل متتالية إلى إنجاز مخطط التهيئة على مستوى الساحل والمناطق الصحراوية، حيث تم في المرحلة الأولى والممتدة من سنة 1981 إلى 1988 وضع دراسات عامة تم اختيار من خلالها 15 **موقع من بين** 170 **منطقة التوسع** السياحي ليكون موضوع دراسة دقيقة في المرحلة الثانية والثالثة، والتي تتضمن وضع مخطط تجزيئي للمنطقة القابلة للتهيئة داخل مناطق التوسع السياحي وتوضيح كيفية استغلالها. أما المرحلة الرابعة والتي **خصصت للقيام بالدراسات التنفيذية للأشغال والتهيئة** وكذا فك العزلة، كما تم بالموازاة الشروع في إجراء **الحصيلة الحموية والمعدنية حيث تم إحصاء** 202 منبع حموي[1].

وتتميز مناطق التوسع السياحي بأنها ذات الأغلبية الساحلية والتي تتطلب تهيئة حسب المناطق وعلى مستوى كبير، وغالبا ما تكون في مناطق منعزلة لأنه في أغلب **الأحيان تكون خارج المراكز** الحضرية وغير متوفرة على أدنى الشروط الأساسية من منشآت قاعدية. وكذا مناطق التوسع السياحي للجنوب والتي تتطلب تهيئة ظرفية وجد محدودة نسبيا داخل أو بالقرب من المناطق الحضرية والتي يمكنها الاستفادة من الهياكل المتواجدة، كل هذه الظروف تستوجب تهيئة المحيط ودراسة كبيرة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المناطق لتثمين هذه المناطق.

نجد من بين 329 مشروع ضمن برنامج إجمالي يقدر بـ 33152 **سرير، 62 مشروعا فقط يقع على مستوى مناطق التوسع السياحي المعلن عنها(أي بنسبة 19%)، بطاقة إيواء** 9442 **سرير (أي بنسبة 28%)**[2]، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

[2] Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme au premier trimestre 2007. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme –juin 2007, p8.

جدول رقم 21: وضعية مشاريع الاستثمار في قطاع السياحة في نهاية الثلاثي الأول لسنة 2007.

الولاية	عدد المشاريع	داخل مناطق التوسع السياحي	خارج مناطق التوسع السياحي	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل
أدرار	5		5	420	139
الشلف	5		5	760	154
الأغواط	2		2	114	55
ام البواقي	3		3	299	90
باتنة	7		7	345	137
بجاية	12	1	11	1272	505
بسكرة	11	3	8	1082	293
بشار	4		4	260	135
البليدة	5		5	510	168
البويرة	4		4	944	163
تمنراست	4		4	250	42
تبسة	3		3	158	40
تلمسان	7	1	6	688	75
تيارت	6		6	438	95
تيزي وزو	16	2	14	1511	391
الجزائر	19	8	11	4935	2138
الجلفة	3		3	130	70
جيجل	7	4	3	420	120
سطيف	6		6	310	175
سعيدة	5		5	367	116
سكيكدة	4	1	5	292	70
سيدي بلعباس	4		4	368	73
عنابة	6	2	4	998	259
قالمة	5		5	674	332

قسنطينة	5		5	1492	449
مدية	4		4	240	80
مستغانم	11	8	3	1060	203
مسيلة	2		2	140	45
معسكر	12		12	433	133
ورقلة	4	1	3	538	269
وهران	50	8	42	4204	1114
البيض	3		3	195	75
إيليزي					
برج بوعريريج	7		7	334	196
بومرداس	12	7	5	1284	453
الطارف	16		16	926	223
تندوف	2		2	118	22
تيسمسيلت	5		5	380	119
الوادي					
خنشلة	2		2	68	28
سوق أهراس	1		1	42	32
تيبازة	1		1	34	18
ميلة	4		4	272	109
عين الدفلى	5		5	609	326
النعامة	9	2	7	436	213
عين تيموشنت	9	3	6	2296	442
غرداية	11	11		450	149
غيليزان	1		1	56	11
المجموع	329	62	267	33152	10544

المصدر: Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme au premier trimestre 2007. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme –juin 2007, p : 8.

من خلال الجدول نلاحظ أنه من ضمن المشاريع قيد الإنجاز التي وصل عددها إلى 329 مشروع ضمن برنامج إجمالي يقدر بـ 33152 **قادر على تشغيل 10544 عامل فقط، 62 مشروع منها موجودة داخل مناطق التوسع السياحي أي نسبة** 19% تساهم في تشغيل 3347 **عامل أي نسبة** 32% من العمال يشتغلون داخل مناطق التوسع السياحي، هذا يعني أن المشاريع قيد **الإنجاز داخل** مناطق التوسع السياحي، لها قابلية على توظيف عدد أكبر من العمال، بمعدل 54 **عامل بكل مشروع هذا داخل مناطق التوسع السياحي، أما خارج مناطق التوسع السياحي فهناك** 267 **مشروع قيد الإنجاز يشغل** 7197 عامل فقط، أي بمعدل حوالي 27 **عامل بكل مشروع، ومنه فإن كل مشروع داخل مناطق التوسع السياحي يشغل ضعف ما يشغل خارج مناطق التوسع السياحي.**

كما ينبغي الإشارة إلى أنه في سنة 2007 هناك العديد من المشاريع يصل عددها إلى 22 **مشروع توقفت بسبب مشكل العقار من بين** 327 **مشروع متوقف أي بنسبة** 6.73% من إجمالي المشاريع المتوقفة في القطاع السياحي والتي يعود السبب الوحيد لتوقفها هو إشكال العقار، في حين كانت في نهاية سنة 2006، 19 **مشروع من بين** 257 **مشروع سياحي متوقف، أي بنسبة** 7.40% **من** إجمالي المشاريع المتوقفة في هذا القطاع، وتعد هذه الحالة أكثر خطورة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي[1].

من خلال ما سبق نلاحظ أن العقار السياحي في الجزائر يعاني من مشاكل عديدة نلخص **بعضها بما يلي:**

- تدهور المحيط الطبيعي مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية، وهو الأمر الذي قلل من فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات الطبيعة السياحية والجودة العالية.
- **تقلص مساحات مناطق التوسع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية.**
- انتشار البناءات الفوضوية وغير الشرعية بمناطق التوسع السياحية.
- عدم القيام بعملية التهيئة بمناطق التوسع السياحي وهو ما أدى إلى تحويل هذه المناطق عن أهدافها الأساسية واستعمالها في أنشطة أخرى.

[1] Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme au premier trimestre 2007. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme, juin 2007, p47.

- **عدم وجود سياسة** ناجعة لجلب المستثمرين في مناطق التوسع السياحي، هذا ما أدى بالمستثمرين الراغبين في الاستثمار في هذا القطاع، إلى الاستثمار في أماكن خارج مناطق التوسع السياحي، ومن خلال الدراسة السابقة تبين لنا أن هذه المناطق لا تساهم في التخفيض من مشكل البطالة،
- **تعرض العقار** السياحي لأطماع مختلف المضاربات في الصفقات العمومية المتعلقة بقطع الأراضي **الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي.**

وجود مثل هذه المشاكل من شأنها أن تعيق وبشكل كبير مسار التنمية السياحية في الجزائر، **وعلى السلطات** المكلفة التدخل لإعادة الاعتبار لمناطق التوسع السياحي وتهيئتها واستغلالها وتنميتها، **للنهوض بالقطاع السياحي وإعطائه مكانته ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى.**

الفرع الثاني: مشكل التمويل

يعتبر مشكل التمويل أكبر المشاكل التي تعرقل مسار التنمية السياحية في الجزائر، ويتعلق الأمر **بكل من تمويل دراسات التهيئة السياحية** والأعمال الضرورية لإنجاز الهياكل القاعدية والبنية التحتية، **وكذا تمويل الاستثمارات السياحية الفندقية.**

فالاستثمار في القطاع السياحي يتميز بالخصائص والمميزات التالية: [1]

- ضرورة وجود دراسات تقنية: تتطلب هذه الأخيرة فترات طويلة من أجل إدماج المشروع **الاستثماري** السياحي بصفة تتناسب مع المحيط الخارجي من الناحية الهندسية، العمرانية، والجمالية.
- المشروع السياحي يستغرق مدة طويلة قد تصل إلى خمس سنوات، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانيات ووسائل الإنجاز المتاحة في الجزائر.
- الجدير بالذكر في المميزات للمشروع السياحي أنه يحتاج إلى مدة معينة تصل إلى ثلاثة سنوات من تاريخ الاستغلال حتى يتمكن من تحقيق المردودية، وخلال هذه المدة تكون رؤوس الأموال مجمدة **على شكل بنايات وتجهيزات.**
- يمكن للاستثمارات الفندقية أن تكون لها ميزة الصناعة الثقيلة ذلك أن تكلفة إنجاز الفنادق الكبرى **جد عالية** وقيمة رأس مال مرتفعة، كما يمكن أن تكون لها ميزة الصناعة الخفيفة بحيث يتكون هذا

[1] Ministère du tourisme et de l'artisanat: plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, horizon 2010, août 2001, p : 23.

القطاع من مؤسسة صغيرة ومتوسطة من فنادق صغيرة ومطاعم ومقاهي، والتي تلعب دورا أساسيا في تنمية منسجمة للنشاطات السياحية.

- من الناحية الأخرى فإن الصفة والميزة الثنائية للهياكل السياحية تتطلب وجود صيغة ثنائية للوسائل المالية التي يجب وضعها حيز التنفيذ من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة بكل نوع من القطاع.

من خلال هذه الميزة الأخيرة فإنه يتطلب نظام تمويل خاص بكل نوع سواء المؤسسات الفندقية الصغيرة أو الكبيرة، حيث أن المؤسسات الصغيرة في المجال السياحي في الجزائر حاليا تملك تجهيزات في وضع متدهور جدا، إضافة إلى عدم توفر أدنى شروط النظافة مما يجعلون الأشخاص يبتعدون عنها، فهذه الوضعية لا تستجيب لمتطلبات الطلب السياحي في إطار المنافسة، ومن بين الأسباب التي أدت إلى تدهور وضعية هذه المؤسسات هو نقص الأموال لتحسين وتنمية العروض السياحية، مما يستوجب توفير قروض لتجهيز هذه المؤسسات بما يوافق العصر المعاش، مثل القرض على المدى المتوسط والذي اعتادته البنوك الجزائرية والذي يلبي حاجيات التجهيز وإعادة الاعتبار للمؤسسات السياحية الصغيرة، إلا أن المشاكل والإجراءات الكثيرة التي تبدو من العوائق المصنفة على التمويل من طرف البنوك، وكذا قيمة نسبة الفائدة المرتفعة.

والقروض الفندقية تعني وتشمل أنواعا من القروض مصنفة حسب الحاجة إلى قسمين:

- قروض تمويل الاستثمارات.
- قروض تمويل الاستغلال.

وفي الجزائر نلاحظ أن عملية تمويل المؤسسات كانت تتم على أساس أن البنوك الجزائرية التجارية تولت عملية تمويل الاستغلال عن طريق القروض على المدى القصير، وتمويل الاستثمارات المتوسطة الأهمية عن طريق القروض على المدى المتوسط والمعبئة لدى البنك المركزي. أما عملية تمويل الاستثمارات الأخرى فتتولاها الخزينة بواسطة البنك الجزائري للتنمية والقروض الدولية.

والتحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري وكذا العقود المبرمة مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية، قلصت بشكل معتبر من عملية تمويل الاستثمارات العمومية عن طريق الميزانية.

وإن أكبر مشكل تعرفه عملية الاستثمار بصفة عامة والاستثمار في المجال السياحي بصفة خاصة يتمثل أساسا في عدم توفر الوسائل المالية اللازمة وبالخصوص القروض على المدى الطويل

والمتوسط، والتي هي ضرورية لعمليات الاستثمار الخاصة بالإنجازات الجديدة أو الخاصة بالتجديد والتحديث للمرافق الموجودة.

ولبعث النشاط السياحي في الجزائر قامت السلطات العامة بوضع قوانين تشجع وتنظم عمليات الاستثمار من خلال قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993، والذي نص على إنشاء وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات (APSI) والتي تقوم بدراسة تقنية ومالية عن المشاريع وتقييم مردودية الاستثمارات، إلا أن العديد من المستثمرين الخواص الذين تمكنوا من الانطلاق في عملية الاستثمار اضطروا إلى توقيف الإنجاز وذلك بسبب عدم كفاية الأموال التي خصصت لإنجاز المشروع، وهذا راجع لعدة عوامل منها ضعف التقديرات عند إعدادات المشروعات، وعدم كفاية القروض الممنوحة نتيجة لعدم دقة الدراسة الأولية، إضافة إلى التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية. كما يمكن أن نعدد بعض العوائق المالية التي حالت دون ازدهار الاستثمار السياحي في الجزائر وهي:

- يق السوق المالية الجزائرية وعدم اندماجها مع الأسواق المالية العالمية، وحداثة نشأتها إذا ما قورنت بالأسواق المالية للدول المجاورة.
- عدم فعالية النظام المالي من خلال عدم قدرته على التأقلم مع متطلبات المستثمرين بحيث هناك صعوبات في العمليات الجارية، إذ أن تحويل صك بنكي من وكالة إلى أخرى تابعة لنفس البنك يستغرق وقتا كبيرا قد يصل إلى شهر كامل.
- نقص ما يسمى بالتمويل الأجنبي عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية.

الفرع الثالث: المشاكل الإدارية والأمنية

لقد عانى القطاع السياحي مثله مثل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من وجود العوائق الإدارية والمشاكل الأمنية خاصة بعد العشرية الأخيرة التي عاشتها الجزائر من تدهور وعدم استقرار والتي حالت دون تنمية وترقية هذا القطاع.

جدول رقم 22: المشاريع السياحية المتوقفة بسبب المشاكل الإدارية والأمنية في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2007.

الولاية	عدد المشاريع المتوقفة	بسبب المشاكل الإدارية	بسبب المشاكل الداخلية	بسبب المشاكل الأمنية
أدرار				
الشلف				
الأغواط				
ام البواقي	4		1	
باتنة	4			
بجاية	16	2	3	
بسكرة	11		2	
بشار	7	1	1	
البليدة	13	1	1	3
البويرة	1			
تمنراست	2			
تبسة	3			
تلمسان	11	1	1	
تيارت	2			
تيزي وزو	0			
الجزائر	6	2	2	
الجلفة	4			
جيجل	21	4	1	
سطيف	7	4		
سعيدة	0			
سكيكدة	12	3		
سيدي بلعباس	2			
عنابة	10	1	1	

قالمة	4	1	1	
قسنطينة	9	2	1	
مدية	3			
مستغانم	17	1	3	
مسيلة	18	1	1	
معسكر	10	4		
ورقلة	32	20		
وهران	21	2	2	
البيض	1	1		
إيليزي				
برج بوعريريج	4	1	1	
بومرداس	13		3	3
الطارف	4	2		
تندوف	2			
تيسمسيلت	4			
الوادي				
خنشلة	2		1	
سوق أهراس	0			
تيبازة	1	1		
ميلة	16	1		
عين الدفلى	3			
النعامة	0			
عين تيموشنت	5		2	
غرداية	18			
غيليزان	4	1	1	
المجموع	**327**	**57**	**29**	**6**

المصدر: Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme au premier trimestre 2007. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme –juin 2007, p : 47.

من خلال الجدول نلاحظ أنه من ضمن المشاريع المتوقفة التي وصل عددها إلى 327 **مشروع، 57 مشروع منها توقفت بسبب المشاكل الإدارية أي نسبة 17.4%** من المشاكل التي يعانيها المستثمر في الجزائر هي المشاكل الإدارية والبيروقراطية، حيث تكمن خصوصية النشاطات الخدماتية وخاصة السياحية في كثرة الأشخاص الذين يمارسون نشاطهم في هذا القطاع واستعدادهم الكامل لخدمة الزبائن، غير أن القانون الأساسي للموظف الذي ظل لفترة طويلة نفس القانون الخاص لعمال القطاع السياحي **العمومي، وبذلك فإن انعدام التحفيزات هي من بين أسباب ضعف إنتاجية ومردودية هذا القطاع،** وبالتالي عدم نجاعة قدرات التنظيم والتطوير المرتبطة بهذا القطاع، وهذا في ظل احتكار القطاع العمومي **على** النشاطات السياحية، حيث أثبتت التجارب أنه غير قادر على ترقية القطاع السياحي، لذلك كان لابد على السلطات المعنية إخراجها من دائرة التسيير المركزي والإداري للدولة، وإدراجها ضمن نظام جديد للتسيير، مع بقاء دور الدولة هو التنظيم، ومحاولة جلب المستثمرين إلى هذا القطاع.

ورغم ما تتوفر عليه الجزائر من مقومات تجعله أن يحتل مرتبة ريادية في استقبال المستثمرين الأجانب، فقد سجلت تأخرا مقارنة مع البلدان المجاورة ولعل من بين الأسباب التي يعيبها عليها المستثمر هو وجود خلل في التنظيم السياحي، ومشاكل بيروقراطية الإدارة.

لذلك يجب تحسين مردودية الإدارة القائمة على هذا القطاع، والقطاع الحالي لا يتوفر على مقومات التنظيم والتسيير الحسن للاستثمارات السياحية وهو ما يفسر أن نسبة **17.4% من** الاستثمارات المتوقفة كانت بسبب المشكل الإداري. لذلك تبقى الممارسات الإدارية وطول فترة دراسة **الملف الاستثماري** والعراقيل البيروقراطية التي يتعرض لها المستثمر أمور تعيقه وتجعله يغير استثماراته إلى **بلدان أخرى.**

كما نلاحظ أنه من ضمن المشاريع المتوقفة هناك 06 مشاريع منها توقفت بسبب المشاكل الأمنية أي نسبة 01.83% من المشاكل التي يعانيها المستثمر في الجزائر هي المشا**كل الأمنية وهي نتيجة** للظروف الأمنية التي تعيشها البلاد، حيث تتمركز هذه النسبة في البليدة وبومرداس فقط حيث هناك **تطورات أمنية لكن ماعدا هاته المناطق ومقارنة بالعشرية الماضية فيمكن أن نقول أن هذا المشكل قد تم القضاء عليه من طرف السلطات الجزائرية، حيث أن الجزائر** قد مرت بمرحلة اللاأمن في أواخر الثمانينات حتى نهاية التسعينات ما أدى إلى انخفاض نسبة السياح الوافدين إليها، وبالتالي انخفاض رأس المال القادر على تحمل نسبة المخاطرة في هذا المجال، وفي الوقت الحالي لم يعد يعتبر مشكلا أساسيا

لاستقرار الأمن في جل الولايات خاصة في مناطق التوسع السياحي التي تتوفر على الأمن، إضافة إلى مشاكل أخرى تعتبر من شانها أن مشاكل للمستثمرين، وهي المشاكل الداخلية، حيث وصلت المشاريع المتوقفة بسبب مشاكل داخلية إلى 29 **مشروعا بنسبة** 08.87% **من المشاريع المتوقفة، كما أن هناك مشاكل أخرى.**

كما ينبغي الإشارة إلى أنه في سنة 2007 هناك العديد من المشاريع يصل عددها إلى 29 **مشروع توقفت بسبب مشاكل داخلية من بين** 327 **مشروع متوقف أي بنسبة** 08.87% من إجمالي المشاريع المتوقفة في القطاع السياحي والتي يعود السبب الوحيد لتوقفها هو مشكل داخلي، في حين كانت في نهاية سنة 2006، 08 **مشاريع من بين** 257 **مشروع سياحي متوقف، أي بنسبة** 3.11% من إجمالي المشاريع المتوقفة في هذا القطاع[1].

المطلب الثالث: مشكل تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر.

يعتبر مشكل التمويل من أهم المشاكل التي تعرقل مسار التنمية السياحية في الجزائر، ولكن هنا نفرق بين تمويل دراسات التهيئة السياحية والأعمال الضرورية لإنجاز الهياكل القاعدية (مشاريع البنى التحتية كشق الطرقات، شكة المياه، شبكة الاتصال، ...)، وتمويل الاستثمارات السياحية والذي هو **موضوع دراستنا.**

الفرع الأول: المشاريع الاستثمارية المتوقفة

في نهاية الثلاثي **الأول لسنة** 2007 **سجل** 276 **مشروع استثمار سياحي متوقف بمعدل إنجاز حسب الولايات ما بين** 7% إلى 80% ، **ومتوسط** 36% من مجموع المشاريع المتوقفة على المستوى الوطني، وبقيمة إجمالية للاستثمارات السياحية المتوقفة تقدر بـ 26**مليار دينار جزائري، وبطاقة استيعاب توقعية تقدر بـ** 24524 **سرير وخلق** 7498 منصب شغل متوقع. من بين هذه المشاريع هناك 194 **مشروع خارج مناطق التوسع السياحي.**

[1] Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme au premier trimestre 2007. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme –juin 2007, p : 47.

جدول رقم 23: المشاريع السياحية المتوقفة في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2007.

الولاية	عدد المشاريع المتوقفة	عدد الأسرة	مناصب الشغل المتوقعة	التكلفة المبرمجة (مليون دج)
أدرار	-	-	-	-
الشلف	-	-	-	-
الأغواط	-	-	-	-
أم البواقي	3	75	67	64.60
باتنة	3	164	76	164.30
بجاية	17	1157	583	3117.71
بسكرة	10	611	304	414.02
بشار	3	136	85	11.00
البليدة	9	409	134	24.27
البويرة	1	40	30	30.00
تمنراست	2	510	22	45.50
تبسة	4	166	65	124.77
تلمسان	11	718	140	215.57
تيارت	1	80	23	20.00
تيزي وزو	3	140	15	29.01
الجزائر	4	1519	294	3300.35
الجلفة	4	182	108	53.65
جيجل	21	1907	493	846.38
سطيف	7	381	181	627.31
سعيدة	1	40	15	15.00
سكيكدة	11	1081	282	2100.36
سيدي بلعباس	2	112	16	19.26
عنابة	7	793	239	1122.00

قالمة	4	93	85	36.30
قسنطينة	4	602	202	2637.56
مدية	3	260	69	68.00
مستغانم	19	2135	331	2292.16
مسيلة	11	667	392	628.96
معسكر	9	446	152	162.55
ورقلة	27	3104	1212	2494.12
وهران	17	2396	487	4025.36
البيض	1	21	27	35.00
إيليزي				
برج بوعريريج	3	246	80	180.00
بومرداس	9	1075	520	376.79
الطارف	2	337	105	173.66
تندوف	2	180	18	60.44
تيسمسيلت	2	160	38	17.00
خنشلة	1	189	35	50.00
سوق أهراس				
تيبازة	1	120	25	
ميلة	8	449	110	195.14
عين الدفلى	4	132	76	219.62
عين تيموشنت	4	376	66	125.92
غرداية	19	1191	269	241.20
غيليزان	2	124	27	40.00
المجموع	**276**	**24524**	**7498**	**26404.85**

المصدر: Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme au premier trimestre 2007. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme –juin 2007, p : 22.

من خلال الجدول نسجل على المستوى الوطني ما يعادل 276 **مشروع سياحي بقيمة أكثر من** 26 مليار دينار جزائري، وقد قدرت طاقات الإيواء التي توفرها 24524 سرير ، وهي طاقة معتبرة كان يمكن أن يكون لها الأثر الإيجابي في الرفع من طاقة استيعاب حظيرة الإيواء السياحي، إضافة إلى 7498 منصب شغل كان يمكن أن تحتويه هذه المشاريع التي توقفت بعد معدل تقدم 36%.

من بين هذه المشاريع المتوقفة نجد أن 240 مشروعا جديدا، هذا يعني أن نسبة المشاريع الجديدة **المتوقفة تقريبا** 97% من إجمالي **المشاريع المتوقفة**[1].

وما يجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2007 **ومن بين** 276 **مشروع سياحي متوقف،** 194 **مشروعا منها كانت تنجز خارج مناطق التوسع السياحي المعلن عنها(أي بنسبة** 70.29% **من المشاريع المتوقفة** كانت ستنجز خارج مناطق التوسع السياحي)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 24: تقسيم المشاريع المتوقفة داخل وخارج مناطق التوسع السياحي سنة 2007.

	عدد المشاريع المتوقفة	داخل مناطق التوسع السياحي	خارج مناطق التوسع السياحي
المجموع	276	82	194
النسبة	%100	%29.71	%70.29

المصدر: Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme au premier trimestre 2007. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme –juin 2007, p : 24.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه لا يزال المستثمر في القطاع السياحي لا يميل إلى الاستثمار في مناطق التوسع السياحي، **حيث أن نسبة الاستثمارات السياحية المتوقفة تجاوزت نسبة** 70% ، حيث أن هذه المشاريع توقفت هذا يعني أن النسبة الكبيرة التي تتوقف هي تلك التي تبنى خارج مناطق التوسع السياحي، هذا لأن الوزارة الوصية لا تهتم كثيرا بالاستثمارات السياحية خارج المناطق التي حددتها وأعطتها الأولوية في الاستثمار، بينما نسبة أقل من 30% **من المشاريع المتوقفة**

[1] Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme au premier trimestre 2007. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme–juin 2007, p : 26.

كانت داخل مناطق التوسع السياحي، هذا لما تمتاز به هذه المناطق بالاهتمام، ورغم هذا فهذه النسبة تبقى معتبرة ويجب أخذ التدابير اللازمة للحد من المشاكل التي تؤدي إلى توقف المشاريع.

كما أن هذه **الأرقام تحث على البحث وتحديد مناطق توسع سياحية جديدة والاستغلال** الأفضل للمساحات السياحية، فعدد الاستثمارات السياحية المتوقفة والمبرمجة خارج مناطق التوسع **السياحي 194 مشروع بتكلفة تقديرية تقدر بأكثر من 13 مليار دج وطاقة إيواء منتظرة تقدر بـ 14313 سرير.**

جدول رقم 25: أنواع المشاريع المتوقفة حسب نوع السياحة لسنة 2007

نوع السياحة	عدد المشاريع المتوقفة	داخل ZET	خارج ZET	عدد الأسرة المنتظرة	مناصب الشغل المتوقعة	التكلفة المرمجة مليون دج
حضرية	173	17	156	13755	4940	15018.16
ساحلية	60	48	12	7831	1847	10530.15
معدنية	24	16	8	1397	367	401.71
صحراوية	11	1	10	1206	222	379.34
مناخية	8	0	8	335	122	75.48
المجموع	**276**	**82**	**194**	**24524**	**7498**	**26404.85**

المصدر: Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme au premier trimestre 2007. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme –juin 2007, p : 29.

يلاحظ أن السياحة الحضرية قد طغت على المشاريع المتوقفة، حيث أن هناك 173 مشروع استثماري حضري متوقف بنسبة 62.68% من مجموع المشاريع المتوقفة وبنسبة تكلفة بأكثر من 15 **مليار دينار جزائري وبطاقة إيواء تقدر بـ 13755 سرير و 4940 منصب شغل متوقع، وتليها السياحة الساحلية بـ 60 مشروع استثماري متوقف بتكلفة 10530.15 مليون دج هذا ما يدل على أن تكلفة المشاريع الساحلية باهضة الثمن، وتبقى النسبة الأخرى موزعة بين أنواع السياحة الأخرى.**

شكل رقم 05: الاستثمارات السياحية المتوقفة حسب نوع السياحة لسنة 2007

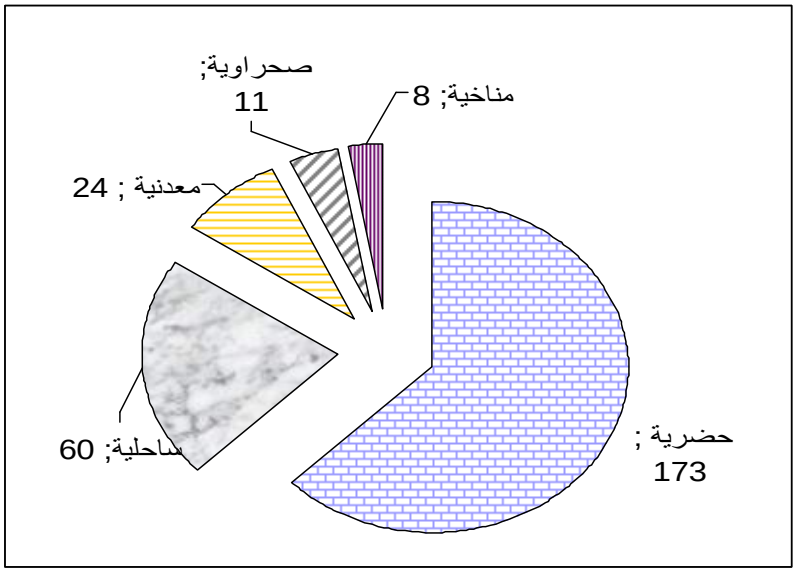

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق

ومن ناحية أخرى فإن طبيعة الاستثمار المتوقفة في الإيواء السياحي معظمها فنادق بحوالي 175 **فندق أي بنسبة** 69.93% من مجموع المشاريع المتوقفة، رغم أن نسبة إنجاز هذه المشاريع المتمثلة في الفنادق وصلت إلى حوالي 63.41% من مجموع المشاريع المتوقفة.

من خلال ما سبق نستخلص أن المشاريع السياحية المتوقفة يغلب عليها الطابع الحضري، وخاصة الفنادق وتعرف هذه المناطق عجز عقاري للعدد الهام من الاستثمارات المتوقفة التي سجلت **خارج مناطق** التوسع السياحي، ولهذا أصبح من الضروري تحديد الأراضي المتبقية في هذه المناطق وضمها إلى مناطق التوسع السياحي واستغلالها استغلالا عقلانيا للمشاريع وتساهم في إنعاشها ونموها، هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب أخذ التدابير اللازمة للحد من المشاكل التي أدت إلى توقف هذه المشاريع السياحية والتي سنتعرض إلى تطورها في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: تطور مشكل تمويل الاستثمارات السياحية خلال الفترة 2003-2007.

في نهاية الثلاثي الأول لسنة 2007 **من بين** 276 **مشروع استثمار سياحي متوقف، ومن خلال الاستبيان الذي قامت به الوزارة الوصية فهناك** 164 **مشروع استثمار سياحي متوقف ويعود السبب فيه** إلى مشكل التمويل.

جدول رقم 26: تطور أسباب توقف أشغال المشاريع السياحية خلال الفترة 2003–2007.

السنة / المشاكل	2003		2004		2005		2006		2007	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مشكل التمويل	97	54,19	123	62,76	174	68,24	175	68,09	164	50,15
مشكل العقار	16	8,94	13	6,63	18	7,06	19	7,39	22	6,73
مشاكل إدارية	12	6,70	13	6,63	22	8,63	20	7,78	57	17,43
مشاكل داخلية	14	7,82	24	12,24	04	1,57	08	3,11	29	8,87
التهيئة	08	4,47	04	2,04	03	1,18	02	0,78	04	1,22
مشاكل تقنية	03	1,68	08	4,08	23	9,02	20	7,78	27	8,26
تغيير النشاط	04	2,23	05	2,55	02	0,78	02	0,78	10	3,06
وفاة المستثمر	05	2,79	02	1,02	03	1,18	04	1,56	08	2,45
مشاكل أمنية	05	2,79	03	1,53	05	1,96	06	2,33	06	1,83
دون إجابة	15	8,38	01	0,51	01	0,39	01	0,39	00	0,00
المجموع	179	100%	196	100%	255	100%	257	100%	327	100%

المصدر: Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme au premier trimestre 2007. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme –juin 2007, p : 47.

من خلال الجدول نسجل على المستوى الوطني تطور مشاكل الاستثمارات المتوقفة من 179 مشكل لتوقف الاستثمارات خلال سنة 2003 إلى 327 خلال سنة 2007 والتي قدرت طاقات الإيواء المبرمجة بها 24524 سرير ، وهي طاقة معتبرة كان يمكن أن يكون لها الأثر الإيجابي في الرفع من طاقة استيعاب حظيرة الإيواء السياحي، إضافة إلى 7498 منصب شغل كان يمكن أن تحتويه هذه المشاريع.

شكل رقم 06: تطور مشاكل المشاريع السياحية خلال الفترة 2003-2007.

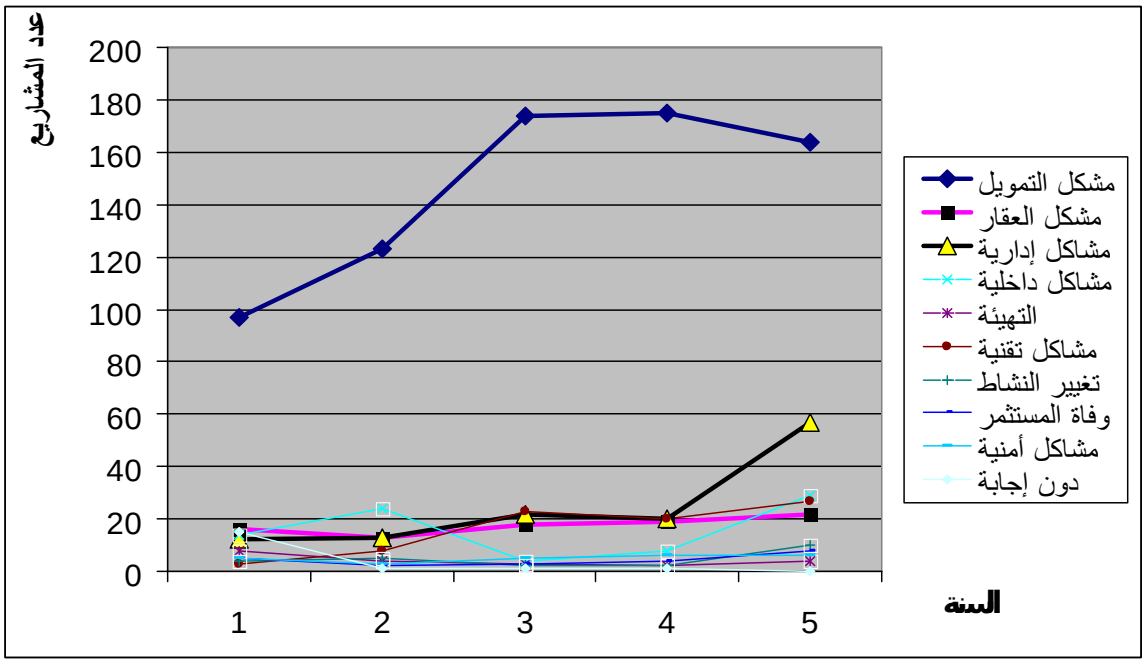

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق

كما نسجل أن نسبة مشكل التمويل من مجموع مشاكل الاستثمارات **السياحية المتوقفة لا تقل عن نسبة** 50% ، فكان ولا يزال المشكل الكبير والسبب الأول في توقف الاستثمارات السياحية، حيث أنه خلال الفترة 2003/2007 نلاحظ تطور رهيب لهذا الإشكال، فتم تسجيل أكبر نسبة بـ 68.24% سنة 2005 **ما يعادل** 174 **مشروع توقف بسبب مشكل التمويل، إلا** أن هذه النسبة بدأت في الانخفاض خلال سنة 2007 نتيجة للإصلاحات التي شهدها قطاع السياحة والإستراتيجية التنموية المتبعة في هذا القطاع.

كما أن المشاكل الإدارية فقد عرفت تزايدا في هذه السنوات، حيث عرفت تزايدا خاصة خلال سنة 2007 لتصل إلى 57 مشكل كان له السبب في **توقف المشاريع الاستثمارية أي بنسبة** 17.43% من المشاكل، فالعديد من المستثمرين الأجانب والوطنيين في قطاع السياحة يتخوفون من الاستثمار في الجزائر بسبب البيروقراطية الإدارية وكذا عدم ملاءمة التشريعات والنصوص القانونية، حيث يجدون البديل الأنسب في الدول المجاورة **بتشريعات ملائمة وإدارة تسودها الشفافية، وعدم وجود تعقيدات إدارية.**

إضافة إلى بعض المشاكل الأخرى كمشكل العقار السياحي الذي عرف تطورا ملحوظا من خلال الأرقام المسجلة حيث انخفض عدد المشاريع المتوقفة بسبب هذا المشكل، وكذا المشاكل التقنية والمشاكل الأمنية التي نلاحظ تطورا كبيرا في هذا المجال.

المبحث الثاني: آفاق التنمية السياحية في الجزائر بعد سنة 2007

إن ممارسة النشاطات السياحية تأخذ بعين الاعتبار التحولات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الدولية، والتي يتجلى من خلالها دور الدول في هذا الميدان، والمتميز بتخلي السلطات العمومية عن الاستثمار والتحويل التدريجي نحو الاستثمار الخاص والشراكة، ورغم امتلاك الجزائر لفرص استثمارية عديدة إلا أن بعض المشاكل حالت دون تحقيقها للأهداف المرجوة، لذلك تسعى الدولة لتدعيم وتحفيز الاستثمار فيها.

المطلب الأول: سبل ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر.

في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي المستدام للحكومة تم إدراج سياسة جديدة للتنمية السياحية من طرف قطاع السياحة، حيث كان من أهدافه الأساسية تثمين كل الطاقات ومضاعفة إنتاج الثروات، إن الآفاق العشرية لقطاع السياحة لا يمكن تحقيق أهدافها دون إزالة العقبات التي تقف أمام ترويج النشاطات السياحية وتنميتها من جهة، وبوضع أدوات تنفيذ قادرة على ضمان أحسن تأطير وتنظيم للقطاع من جهة أخرى، تسمح بتأثير ودعم دائم باتجاه المستثمرين والمتعاملين والمهنيين الذين ينشطون في ميدان السياحة. وكل هذا يتطلب توفير محيط محفز يساعد على بناء صناعة سياحية تنافسية يتم فيها تشجيع الاستثمار الخاص والشراكة وجلب الاستثمار الخارجي، مع بقاء دور الدولة في تسيير ومراقبة وتهيئة الظروف اللازمة له.

الفرع الأول: تهيئة العقار السياحي وتنظيمه

ويقصد بالتهيئة السياحية "مجموعة أشغال المنشآت القاعدية لفضاءات ومساحات موجهة لاستقبال استثمارات سياحية تتجسد في الدراسات التي تحدد طبيعة عمليات التهيئة وطبيعة مشاريع الأنشطة للمنشآت المراد تحقيقها"[1]، وتتم التهيئة السياحية وفقا لمواصفات المخطط التوجيهي للتهيئة

[1] المادة رقم 1، القانون رقم 03-01، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 2003.02.19

السياحية المنصوص عليها في المادتين 22 و38 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

ويساهم مخطط التنمية السياحية في: [1]

- التنمية المنسجمة للمنشآت والهياكل السياحية والاستغلال العقلاني لمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية وكذا الحفاظ عليها.
- إدماج الأنشطة السياحية في أدوات تهيئة الإقليم والتعمير.

وتتم التهيئة السياحية في إطار احترام الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والعمران.

ويقع على عاتق الدولة إعداد الدراسات وأشغال التهيئة وإنجاز المنشآت القاعدية لمناطق التوسع والمواقع السياحية، حيث تتم تهيئة العقار السياحي والتحكم فيه من خلال إنشاء مخطط رئيسي وطني للتهيئة السياحية الذي يمول من قبل الدولة، يغطي 22 منطقة توسع سياحي ويندرج ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ويتم تدعيمه بالدراسات العامة المتعلقة بالتطور السياحي الوطني والدولي وتحديد خصائص وأنواع العرض والطلب السياحيين إضافة إلى دراسة التوجهات المستقبلية المنتظرة لكل منطقة من المناطق المعينة.

ويشمل مخطط التهيئة السياحية على:

- حماية الجمال الطبيعة المعالم الثقافية التي يشكل الحفاظ عليها عاملا أساسيا للجذب السياحي.
- إنجاز استثمارات على أساس أهداف محددة من شأنها إحداث تنمية متعددة الأشكال للمتاحات التي تزخر بها مناطق التوسع والمواقع السياحية.

وتتمثل أهداف مخطط التهيئة السياحية فيما يلي: [2]

- تحديد المناطق القابلة للتعمير والبناء والمناطق التي وجب حمايتها.
- تحديد الوظائف المتطابقة والاستثمارات المناسبة.

[1] المادة رقم 13، القانون رقم 03-01، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 2003.02.19

[2] المادة رقم 154، القانون رقم 03-03، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 2003.02.19

- تحديد الهيئات البنيوية المفترض إنجازها.
- **إعداد التجزئة المخصصة للمشاريع المراد تحقيقها عندما تقتضي الضرورة ذلك.**

ويتمثل مضمون مخطط التهيئة السياحية في برنامج عمل وزارة السياحة لآفاق 2010 **من** خلال المرحلة الأولى حيث يغطي 20 **منطقة توسع سياحي، ويندرج هذا العمل ضمن المخطط** الوطني لتهيئة الإقليم، حيث يتم تدعيم المخطط بالدراسات العامة المتعلقة بالتطور السياحي الوطني والدولي وتحديد خصائص وأنواع العرض والطلب السياحيين، إضافة إلى دراسة التوجيهات المستقبلية المنتظرة لكل منطقة من المناطق المعنية، ويبقى اختيار مواقع بناء المنشآت السياحية في إطار الاحترام التام للنصوص القانونية والتنظيمية لحماية التراث الثقافي، هذه العملية تتوقف على مجمل بقية **الأعمال الأخرى.**

وبعد الانتهاء من الدراسات العامة يتم انجاز أعمال التهيئة العقارية داخل مناطق التوسع السياحي تخص إجراء تهيئة 22 منطقة في المرحلة الأولى، وتتكفل **الدولة بتمويل دراسات وعمليات** التهيئة المرتبطة بالشبكات والمنشآت القاعدية ضرورة ملحة تجد دعامتها في طابع المنفعة العامة لهاتين العمليتين، إضافة إلى كونها تمثل عامل محفزا ومحددا لجذب الاستثمارات الخاصة بحيث يتحمل المستثمر التكاليف التي لها علاقة مباشرة بمشروعه.

وتم اختيار هذه المناطق بناءا على المقاييس التالية: [1]

- طلبات الاستثمار المسجلة على مستوى هذه المناطق.
- **وجود منشآت قاعدية.**
- المتاحات السياحية والثقافية التي تزخر بها هذه المواقع.
- **ميولات السوق السياحية الداخلية والدولية.**

ومن أجل تجنب النتائج السلبية التي أسفرت عنها التجارب السابقة في التنمية السياحية، من بينها الاستعمال غير المنظم والمكثف للمواقع السياحية وبذلك تدهور المناطق السياحية مما أدى إلى الحد من إمكانيات استغلالها. يعتبر مخطط التهيئة السياحية الأداة المثلى للحفاظ على العقار السياحي وهذا من أجل الرفع من مستوى إنتاجية القطاع السياحي والنهوض بهذا القطاع في إطار

[1] لخضر دربابي، وضع أسس صناعة سياحية حقيقية، الجزائر سياحة، الديوان الوطني للسياحة، العدد رقم 19، 2002، ص: 23.

سياسة التنمية المستدامة للسياحة، والاستغلال الأمثل لكل الطاقات والموارد الطبيعية والمحافظة عليها.

والتدابير الموصى بها لدعم التهيئة والتحكم في العقار تتمثل في: [1]

- إعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية في السنوات المقبلة والذي يشكل الأساس في تنفيذ الإستراتيجية القطاعية.
- الشروع في دراسة لتحديد والتصريح وإعادة التشكيل لمناطق التوسع والمواقع السياحية.
- مواصلة دراسة التهيئة لمناطق التوسع والمواقع السياحية.
- إنجاز أشغال التهيئة القاعدية لمناطق التوسع والمواقع السياحية.
- تدعيم الوكالة الوطنية للتنمية السياحية بالوسائل المادية، البشرية والمالية التي تمكنها من القيام بجميع المهام الموكلة إليها.
- تخصيص موارد مالية لفائدة الصندوق الخاص بدعم الاستثمار السياحي تقدر بـ 6.4 مليار دج، أي بدفعة تصل إلى 640 مليون دج في السنة.

الفرع الثاني: تمويل المشاريع السياحية

نظرا للخصوصيات التي تميز الاستثمار السياحي كان لابد من إيجاد صيغة لتكييف طريقة التمويل الحالية مع هذا النوع من المشاريع ، وفي هذا الصدد ومن أجل حل إشكال تمويل المشاريع السياحية، ومن خلال الاهتمام بأنواع القروض التي على البنك تقديمها للمؤسسات السياحية نظرا لنشاطاتها واحتياجاتها، مع الاهتمام بالوسائل المالية التي من الضروري تجنيدها من طرف الدولة حتى تدعم تنمية القطاع السياحي، ركز عمل القطاع السياحي على اتخاذ الإجراءات التالية: [2]

- في إطار الإصلاحات البنكية يجب تشجيع المؤسسات البنكية على عرض منتوج بنكي متميز يتماشى مع خصوصيات الاستثمار السياحي من طول مدة استرجاع رأس مال الاستثمارات

[1] وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004-2013، ص21.
[2] وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004-2013، ص22.

السياحية. والمتمثل في "القرض الفندقي"، والذي يتكيف مع طبيعة الاستثمار السياحي الذي يقتضي في أغلب الأحيان قروضا طويلة المدى.

- يجب تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات السياحية.
- **دعم عملية تمويل الاستثمارات السياحية بكل إجراء من شأنه جلب المستثمرين، كتخفيض** نسبة الفائدة كإجراء إضافي لتشجيع وتحفيز الاستثمارات مثلما هو معمول به في العديد من **البنوك.**

من ناحية أخرى فإن هذه التدابير المتخذة **لتمويل الاستثمار تغطي أيضا عمليات إنجاز** المنشآت القاعدية الجديدة، وتجديد المنشآت القائمة والبنى التحتية وعصرنتها سواء تعلق الأمر بالقطاع **الخاص أو العام.**

وتعتبر عملية إيجاد الحلول لمشاكل التمويل عنصرا جوهريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث **لابد من الأخذ من تجارب بلدان أخرى والأخذ بمجموعة من العناصر للتجارب المختلفة وصياغتها** حسب متطلبات الوضعية الخاصة بالجزائر، ونظرا للتشكيلة العامة للقطاع المالي والمصرفي الحالي في الجزائر والاحتياجات المتزايدة في القطاع السياحي ينبغي البحث عن منتجات مالية وبنكية تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية في هذا المجال، وكما لا يخفى فإنه لا يوجد أي صيغة خاصة بتمويل الاستثمارات السياحية على انفراد، فالنظام البنكي الحالي لا يشجع الاستثمار السياحي بصفة خاصة **فهو يتعامل مع هذا النوع من الاستثمارات على قدم المساواة مع القطاعات الأخرى رغم خصوصيات** الاستثمار فيه، وكما نعلم فإن الاستثمارات السياحية تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتستغرق مدة طويلة في الإنجاز والدخول إلى مرحلة المردودية، وهذا لا يشجع على توجه رؤوس الأموال إلى هذا القطاع ما لم توضع تحفيزات مالية مثل تقديم قروض طويلة الأجل بسعر فائدة **منخفض، أو إنشاء بنوك متخصصة** في القطاع السياحي كما هو الحال بالنسبة للقطاعات الأخرى.

كما أن للدولة دور في إنجاز الاستثمارات الفندقية الكبيرة والذي يرتكز على:

- تمويل تهيئة المنشآت القاعدية الضرورية لمناطق التوسع السياحي.
- تمويل إنجاز المخططات في مجال التهيئة **السياحية.**

- تحفيز المؤسسات على احترام مخططات التهيئة بإعطاء منحة التشخيص لكل مؤسسة تحترم المخطط الذي أنجز حسب سياسة الحكومة في المجال السياحي والتهيئة العمرانية.

ويتم تمويل على أساس دراسات تسمح بتحديد كلفة الاستثمار حسب نسب معقولة وفي آجال محددة ووفق الأسس القانونية المحددة لها.

وأغلب المؤسسات السياحية والفندقية الحالية توجد في حالة متدهورة، فنجد تجهيزاتها لم تجدد منذ سنوات في ظل عدم وجود المنافسة التي تدفع إعادة تهيئة التجهيزات، وعلى السلطات العمومية تشجيع عملية تقديم قروض لتجديدها لفترة تتراوح ما بين 5 إلى 10 **سنوات، ومنح إعانات مالية** لإعادة الاعتبار لهذه المؤسسات كل منطقة حسب متطلباتها.

إضافة إلى البحث عن الموارد المالية في إطار التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، من خلال تنظيم مهمات تجارية لدى الممولين الدوليين بمساعدة المنظمة العالمية للسياحة التي أبدت استعداد في هذا الشأن شرط أن تكون المشاريع مرفقة بدراسات الجدوى الاقتصادية التي تثبت مردوديتها.

كما على الدولة أن تقوم بتمويل عملية الرسكلة والتكوين وتحسين مستوى الأعوان المكلفين بالخدمات والاستقبال والإطعام والإيواء.

زيادة على ذلك يجب تنشيط البورصة عن طريق عملية **عرض الأسهم والسندات والذي يشكل** مصدرا هاما لتمويل الاستثمارات عامة والاستثمارات السياحية الخاصة، حيث أن دور السوق المالية في ساحة التمويل في الجزائر يبقى مهمشا في ظل حداثة البورصة. إضافة إلى ظهور أنواع أخرى لتمويل **الاستثمارات السياحية من بينها:**

- **رأس المال** الأجنبي والذي يعتبر عامل هام لتحسين صورة الجزائر في الخارج ونقل المعرفة التقنية والإدارية والتجارية، فالتفتح على العالم ضروري لجلب المجموعات الفندقية الكبيرة، ولجلب رأس مال الأجنبي تتخذ الدولة الإجراءات التالية: [1]

- ضمان الربح للعشر مجموعات فندقية الأولى التي تستثمر في الجزائر في 5**سنوات من بداية** نشاطها.

[1] Ministère du tourisme : développement durable de l'écotourisme en Algérie, Avril 2002, p : 52.

- ضمان أجرة عالية لنفس المدة للمؤسسات التي تختار عقد التسيير.

فغالبية الحظائر الفندقية الخاصة تتكون من فنادق تتواجد في حالة متقدمة من التدهور، وعملية ادة اعتبارها يتكفل بها صندوق دعم الاستثمارات، والاهتمام بالسياحة الصحراوية يعني إعادة تأهيل حظيرتها والاهتمام بها، فالتجهيزات الفندقية الصحراوية لا تتطلب استثمارات ضخمة مقارنة مع الاستثمارات في السياحة الشاطئية حيث تنحصر في إنجاز فنادق ومرافق متوسطة الحجم، وتتميز الحظيرة الفندقية العمومية في ولايات الجنوب بالعدد المتواضع للفنادق وبطاقات إيواء محدودة، تجهيزات ومرافق قديمة حيث لم تعرف هذه الوحدات أي تجديد وترميم، ولتنمية السياحة الصحراوية لا بد من تعبئة الاستثمارات في الجنوب لاستغلال الثروات السياحية التي تكتنزها المنطقة وينبغي تمويل ترميم الحظيرة الفندقية بواسطة **تعبئة الاستثمار العمومي انطلاقا من الصندوق الخاص بتنمية الجنوب، وبرأس** المال العمومي المتمثل في مؤسسات التسيير الفندقي، البنوك وشركات الخطوط الجوية الجزائرية وبرأس المال الخاص والمؤسسات الصغيرة.

يخضع البدء في استغلال المؤسسات الفندقية إلى الحصول على رخصة مسبقة **تسلمها الإدارة** المكلفة بالسياحة في مدة لا تتعدى 30 **يوم، وتقوم بعملية التأمين على كل أخطار المرتبطة بالنشاط** والاستغلال الفندقي، ويمنح وزير السياحة رخصة استغلال المؤسسات الفندقية ذات نجمتين إلى 5 **نجوم، أما رخص الأصناف الأخرى يسلمها المدير أو المفتش الولائي** المكلف بالسياحة وهذه الرخصة غير قابلة للتنازل أو نقل ملكيتها، باستثناء حالة وفاة المالك يمكن لذوي الحقوق الاستمرار في استغلالها شريطة امتثالهم لأحكام المرسوم التنفيذي 2000-46 في أشهر من تاريخ الحصول على الرخصة.

وعليه يحظى الاستثمار السياحي بإجراءات دعم و**تشجيع متنوعة فيما يلي:**

- يتمتع الاستثمار السياحي بتحفيزات في إطار النظام العام والاستثنائي، الإعفاء من الرسوم **والضرائب والحقوق وتتكفل الدولة جزئيا أو كليا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت القاعدية.**
- **تتكفل الدولة بإعداد الدراسات وأشغال التهيئة وإنجاز منشآت مناطق التوسع السياحي.**
- **إمكانية مبادرة الدولة بدعم أسعار العقار السياحي داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية.**
- إنشاء الوكالة الوطنية للتنمية السياحية التي تسهر على المحافظة على العقار السياحي.

- استحداث صندوق لدعم الاستثمار السياحي.

الفرع الثالث: إنعاش الصناعة التقليدية

الصناعات التقليدية تشكل عنصرا أساسيا في المنتج السياحي وبالتالي يجب أن تلقى الاهتمام والعناية لإنعاشها وإدماجها في ترقية المنتجات السياحية، وبالرغم من أن نشاطات الصناعات التقليدية تمارس أساسا من قبل الحرفيين الخواص، غير أن تطوير هذه الأنشطة يحتاج إلى **دعم السلطات العمومية** لاسيما في تأطيرها المهني من خلال تحفيزات جبائية ومالية، ونظرا للصعوبات التي يصادفها الاستثمار في هذا المجال والتي تتعلق أساسا بالحصول على المقرات والقروض لاسيما الحرفيون الذين يمارسون نشاطهم في البيت والذين لا يتوفرون على إعانات مالية. كما أن غياب فضاءات مخصصة لتسويق المنتجات الحرفية على مستوى المدن الكبرى لا يحفز على الاستثمار بل يتسبب في التخلي عن النشاط الإنتاجي هذا ما يؤدي إلى اندثار الحرف العريقة والمهارات.

ونظرا لهذه الصعوبات والنقائص التي يعاني منها قطاع الصناعات التقليدية يصبح اتخاذ بعض الإجراءات الضرورية لكي يلعب هذا القطاع دورا فعالا في التنمية السياحية للبلاد وبذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وتتعلق بالميادين التالية:

- **تسهيل الحصول على قروض:** فلكي يتمكن الحرفيون من الاستثمار وتحديث عتادهم واقتناء المواد الأولية يجب تسهيل الحصول على القروض البنكية وهذا الإجراء يعني بصفة خاصة الحرفيين الذين تتوفر لديهم الضمانات المفروضة عادة من قبل البنوك، وفي هذا الصدد يجب توسيع عملية منح القروض التي تدخل في إطار القرض المصغر، والقروض المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هذا الإجراء من شانه تحفيز الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة خاصة بالنسبة للشباب الذين يكتسبون مهارات والذين لا تتوفر فيهم الشروط الضمانية في المجال المالي.
- تخفيض نسبة الفائدة: زيادة على الحصول على قروض ومساعدات لترقية النشاطات الحرفية يجب أن تخصص لقطاع الصناعات التقليدية تخفيضات فيما يخص نسب الفوائد التي تشكل عائقا حقيقيا للمستثمرين في هذا المجال.
- الإجراءات الجبائية والجمركية: والتي تتمثل في الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للحرفيين الجدد وتخفيض الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لمعظم منتجات الصناعات التقليدية، غير أنه يجب تعزيزها بإجراءات أخرى فيما يخص الضريبة على الدخل الكلي بالنسبة للحرفيين

القدماء مع شمول التخفيض للرسم على القيمة المضافة على كل المنتجات لهذا القطاع. أما فيما يتعلق بالإجراءات الجمركية فهي ضرورية لتنمية النشاطات التقليدية والحفاظ على المنتوج المحلي، كرفع الرسوم الجمركية على المواد المماثلة المستوردة.

- إجراءات الحماية الاجتماعية: حيث يجب دراسة الوضعية الراهنة لتخفيض الاشتراكات التي يدفعها مسيري المؤسسات الحرفية لصندوق الضمان الاجتماعي وذلك من أجل تشجيع عملية التوظيف وخلق مناصب الشغل في هذا المجال، وحتى لا تندثر مثل هذه الصناعات الحرفية والمهارات التي تعتبر من تقاليد وحضارة الوطن.

المطلب الثاني: مؤشرات السياحة في الجزائر سنة 2007

تهدف الإستراتيجية التنموية الموضوعة من طرف وزارة السياحة إلى وضع أسس لصناعة سياحية حقيقية، من خلال وضع مخطط للتهيئة السياحية، وترقية الاستثمار وإعادة الاعتبار للحظيرة السياحية والفندقية، وتحسين الخدمات بما يتوافق مع المتطلبات العالمية للسياحة، وبذلك إعطاء صورة سياحية للبلاد، مما أدى إلى تدفق السياح حتى وصل من خلال إحصائيات لوزارة السياحة لسنة 2007 إلى 1.743.084 سائح بينما قد وصل سنة 2006 إلى 1.637.582 سائح، أي ارتفع بمعدل 6.44.[1]

الفرع الأول: تطور طاقات الإيواء السياحي في السنوات 2003-2007

إن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، كانت لها الأثر المباشر على الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، مما أظهر الحاجة إلى مختلف أنواع السياحة، ولم تعد المنشآت السياحية والفندقية الحالية قادرة على تلبية الطلب السياحي، وتشكل السياحة الصحراوية المنتوج المتميز بالنسبة للسياح الأجانب، وهنا يسجل أيضا عجز في الإيواء السياحي قياسا بالطلب الحالي لاسيما بعد العودة القوية للتدفقات السياحية الأجنبية الناجمة عن تحسن الأوضاع الأمنية واستقرار البلاد.

شهدت التدفقات السياحية تذبذبات في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000، ومنذ سنة 2000 عرف القطاع تحسنا ملحوظا، وهذا من خلال الاهتمام الذي أصبح يحظى به من قبل السلطات العمومية، فزيادة التدفقات البشرية يعني زيادة الإنفاق وزيادة العملة الصعبة.

[1] les entrées des touristes et les sorties des nationaux aux frontières algériennes . Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement et du tourisme ; Année 2007, p : 04.

جدول رقم 27: تطور التدفقات السياحية خلال الفترة 2001–2007

السنة	السياح الأجانب	الجزائريون المقيمون بالخارج	مجموع السياح
2001	225652	675764	901416
2002	291930	696130	988060
2003	304914	861373	1166287
2004	368562	865157	1233719
2005	441206	1001884	1443090
2006	478358	1159224	1637582
2007	511188	1231896	1743084

المصدر: les entrées des touristes et les sorties des nationaux aux frontières algériennes . Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement et du tourisme ; Année 2007, p : 05.

شكل رقم 07: تطور التدفقات السياحية خلال الفترة 2001–2007.

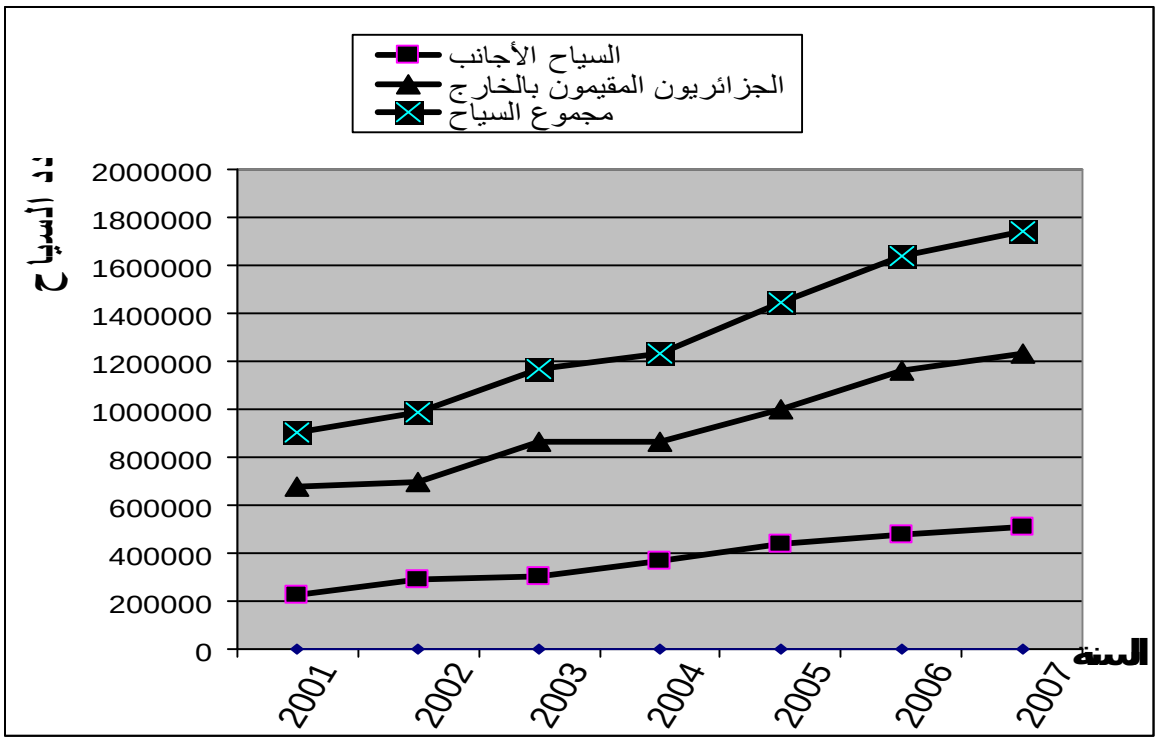

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد السياح يعرف تطورا حيث بلغ 1.743.084 سائح سنة 2007، وهذا ما يبينه الشكل حيث نلاحظ تزايد في توافد السياح إلى الجزائر خلال الفترة 2001 – 2007 ، ومن مبررات هذا التزايد الاستقرار الأمني والسياسي والاهتمام الذي ألته الجزائر بقطاع السياحة والترويج لها في الأسواق الموفدة للسياح، ويمثل السياح الأوربيون أكبر نسبة من أعداد السياح الوافدين للجزائر وتحتل إفريقيا المرتبة الثانية.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن العدد الكبير من بين مجموع السياح والذي هو في تزايد مستمر هم من الجزائريين المقيمين في الخارج، وعموما الحركة السياحية اتجاه الجزائر عرفت تزايدا منذ بداية الألفية الثالثة، نظرا للتحسن الملحوظ في الاستقرار الأمني، كما نلاحظ في الجهة الأخرى تزايد في التوافد السياحي بالنسبة للأجانب حتى وصل في نهاية سنة 2007 إلى 511188 سائح أي بنسبة أكثر من ضعف السياح الأجانب في سنة 2001، هذا ما يؤكد اهتمام الجزائر بالرفع من مستوى هذا القطاع لجلب المزيد من السياح الأجانب، وبالتالي زيادة دخول العملة الصعبة إلى الجزائر.

والسياح الأجانب كل له دافع في زيارة الجزائر، فهناك من جاء للاستراحة والاستجمام بينما ناك من جاء جراء مهمة يقوم بها وهناك من جاء للقيام بأعمال ما يسمى بسياحة الأعمال، وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 28: توزيع السياح الأجانب حسب الدوافع لسنة2007

دوافع السياحة	الراحة والاستجمام	النسبة %	الأعمال	النسبة %	المهمات والبعثات	النسبة %
عدد السياح	325960	63.77	153479	30.02	31749	6.21

المصدر: les entrées des touristes et les sorties des nationaux aux frontières algériennes. Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement et du tourisme ; Année 2007, p : 02.

شكل رقم 08: توزيع السياح الأجانب حسب الدوافع –2007–

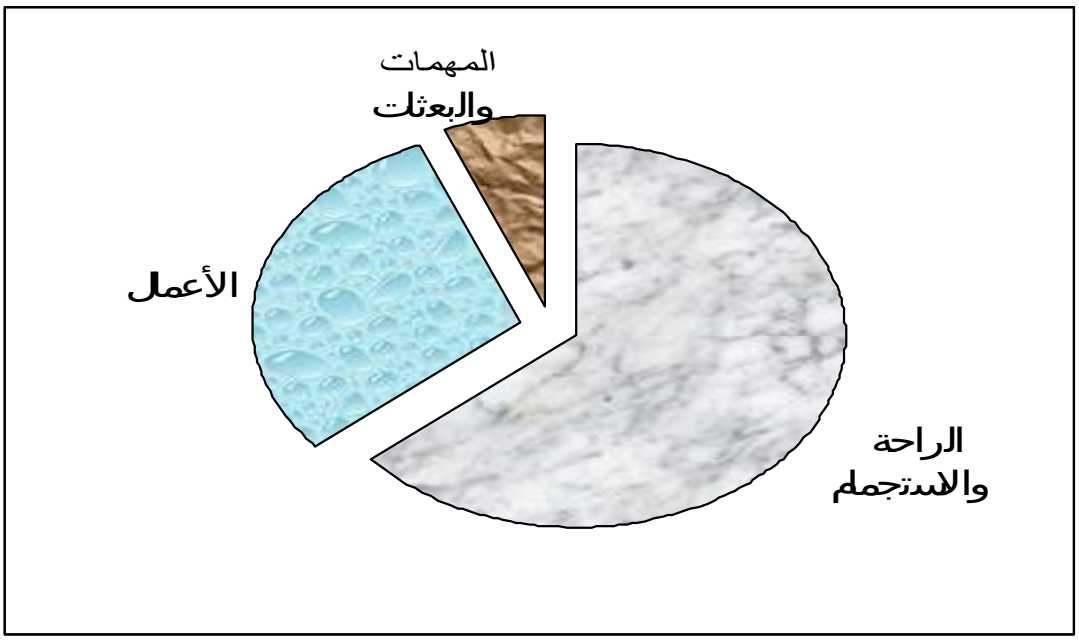

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول أن الدافع الرئيسي لزيارة 325960 سائح أجنبي أي 63.77% من مجموع السياح الأجانب لعام 2007 هو الراحة والاستجمام، في حين هناك 30.02% (135479 سائح) و6.21% (31749 سائح) من مجموع السياح الأجانب زاروا الجزائر في نفس الفترة من أجل الأعمال أو هم في مهمات.

وما شهد انتعاشا في هذا التقسيم، هو السياحة للقيام بمهمات حيث شهدت ارتفاعا بنسبة قدرها 186.93 ، حيث لم تتجاوز 11065 سائح في سنة 2006 ، أي بفرق 20684 سائح بالنسبة لعام 2007.

وعند مقارنة الوافدين من السياح وبين والسياح الجزائريين الذين يفضلون السياحة في الخارج، نجد أن الجزائر بعدما كانت بلدا مصدرا للسياح أصبحت بلدا مستقبلا ما يوضحه الشكل التالي: [1]

[1] les entrées des touristes et les sorties des nationaux aux frontières algériennes . Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement et du tourisme ; Année 2007, p : 07.

شكل رقم 09: تطور الوافدين السياح والخارجين الوطنيين في الفترة 2003-2007

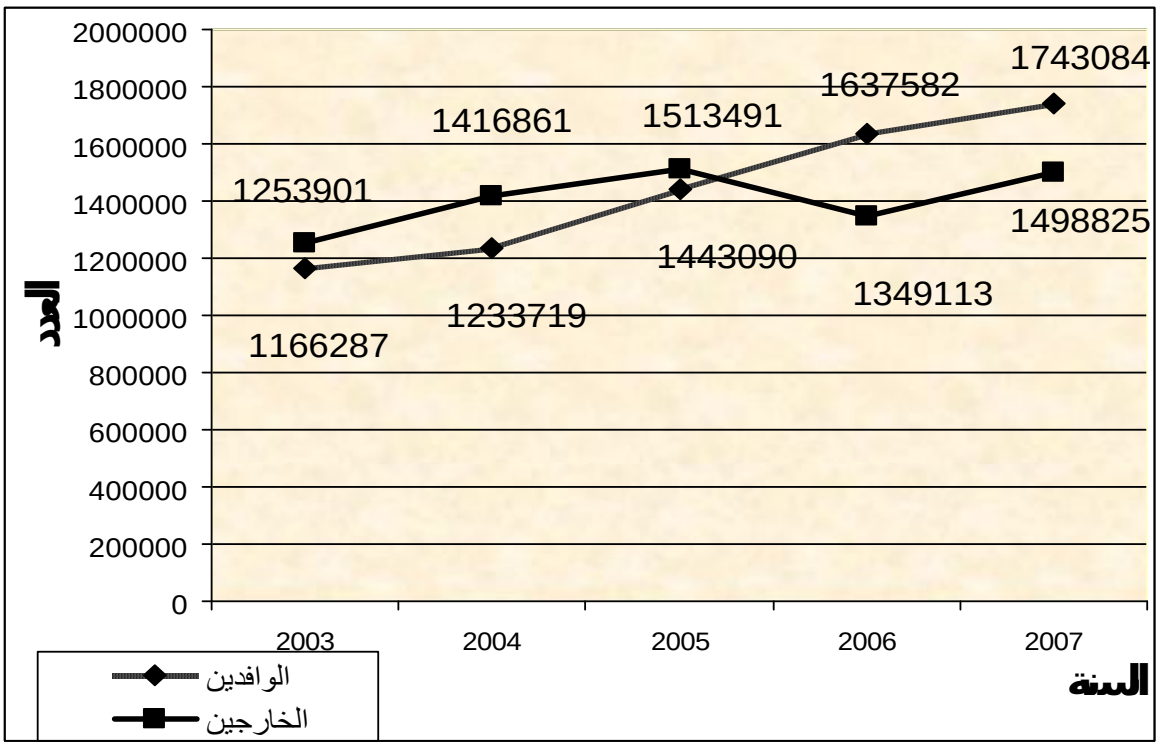

فمن خلال هذا الشكل نلاحظ ارتفاع الحركة السياحية سواء الداخلة أو الخارجة، فنلاحظ ارتفاع مستمر في توافد السياح إلى الجزائر، وكذا بالنسبة للسياح الجزائريين إلى الخارج إلا بعد سنة 2005 حيث نلاحظ تناقص خروج الجزائريين ويقابله ارتفاع الوافدين إلى الجزائر، حيث في سنة 2007 أصبحت الجزائر بلدا مستقبلا للسياح بفارق يقارب 250000 سائح.

الفرع الثاني: طلبات الاستثمار السياحي

نظرا للأهمية والعناية التي توليها السلطات الجزائرية للاستثمارات السياحية التي تعتبر مصدرا هاما لخلق مناصب الشغل وزيادة الدخل الوطني، ففي نهاية الثلاثي الأول لسنة 2007 سجل 329 مشروع استثمار سياحي قيد الانجاز بمعدل إنجاز 62.10%، وبقيمة إجمالية تقدر بـ 60.46 مليار دينار جزائري، وبطاقة استيعاب تقدر بـ 33152 سرير وخلق 10544 منصب شغل. من بين هذه المشاريع هناك 267 مشروع خارج مناطق التوسع السياحي.

بتطور الاهتمام بقطاع السياحة في الجزائر، وإعطاء هذا القطاع مكانته في وسط القطاعات الأخرى، بسن قوانين تحمي الموارد السياحية وتحدد مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، الشيء

الذي دفع إلى جلب عدد هائل من المستثمرين إلى هذا القطاع، وهذا ما تبينه الإحصائيات المسجلة في نهاية الثلاثي الأول لسنة 2007.

جدول رقم 29: طلبات الاستثمار السياحي في نهاية الثلاثي الأول لسنة 2007

	عدد طلبات الاستثمار	عدد الأسرة	مناصب الشغل	تكلفة المشروع (مليون دج)
المجموع	882	239246	80604	866839.05

المصدر: Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme au premier trimestre 2007. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme –juin 2007, p : 49.

من خلال الجدول نسجل على المستوى الوطني ما يعادل 882 **طلب استثمار سياحي بقيمة** 867 مليار دينار جزائري (وسجلت ولاية تيبازة أكبر حصة بـ 364859.33 **مليار دج أي بنسبة** 42.09 من مجموع حصة طلبات الاستثمار **السياحي لسنة** 2007)، وتمثل هذه الطلبات أكثر من ضعف عدد الاستثمارات السياحية في طور الإنجاز خلال نفس السنة، وقد قدرت طاقات الإيواء التي **توفرها** 239246 سرير ، وهي طاقة معتبرة سيكون لها الأثر الإيجابي في الرفع من طاقة استيعاب حظيرة الإيواء السياحي، إضافة إلى خلق 80604 **منصب شغل جديد، ويتم بذلك تحقيق الأهداف المسطرة** ضمن إستراتيجية ومخططات القطاع السياحي.

وما يجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2007 **ومن بين** 882 **طلب استثمار سياحي ضمن برنامج** إجمالي يقدر بـ 239246 **سرير، 365 مشروعا فقط يقع على مستوى مناطق التوسع السياحي المعلن عنها**(أي بنسبة 41.38%)، **بطاقة إيواء** 138383 **سرير** (أي بنسبة 57.84%)[1]، **وهو ما يوضحه** الجدول التالي:

جدول رقم 30: تقسيم طلبات الاستثمار داخل وخارج مناطق التوسع السياحي سنة 2007

	عدد طلبات الاستثمار	داخل مناطق التوسع السياحي	خارج مناطق التوسع السياحي
المجموع	882	365	517

[1] Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme au premier trimestre 2007. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme –juin 2007, p : 49.

النسبة	100	41.38	58.62

المصدر: Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme au premier trimestre 2007. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme –juin 2007, p : 52.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه لا يزال المستثمر في القطاع السياحي لا يميل إلى الاستثمار في مناطق التوسع السياحي، رغم أن هناك تحسن في هذا المجال، حيث أنه في هذه السنة من بين 329 مشروع في طريق الإنجاز، 62 مشروعا فقط يقع على مستوى مناطق التوسع السياحي المعلن عنها(أي بنسبة 19%)، ومن هنا يظهر أن طلبات الاستثمار في مناطق التوسع السياحي قد ارتفع بنسبة 22% .

وأكبر عدد من الطلبات في الاستثمار السياحي سجلت في الولايات الساحلية بـ 496 طلب لمشروع سياحي أي بنسبة 56.24 من مجموع الطلبات، وكانت لولاية عنابة الحصة الأكبر بـ 124 طلب أي بنسبة أكثر من 14 % من مجموع الطلبات.

هذه الأرقام تحث على البحث وتحديد مناطق توسع سياحية جديدة والاستغلال الأفضل للمساحات السياحية، كما سجل أن عدد طلبات الاستثمار السياحي الصحراوي 92 طلب بتكلفة تقدر أقل من 9 مليار دج وطاقة إيواء تقدر بـ 8246 سرير، منها 70 طلب استثمار خارج مناطق التوسع السياحي أي 22 طلب استثمار سياحي صحراوي داخل مناطق التوسع السياحي.

جدول رقم 31: أنواع طلبات الاستثمار السياحي حسب نوع السياحة لسنة 2007

نوع السياحة	عدد الطلبات	داخل ZET	خارج ZET	عدد الأسرة	مناصب الشغل	التكلفة مليون دج
ساحلية	377	314	63	142153	49367	718293.76
حضرية	325	11	314	80391	23086	127221.14
صحراوية	92	22	70	8246	4023	8869.08
معدنية	45	10	35	4566	1993	5289.89
مناخية	11	00	11	585	634	2046.36
بدون إجابة	32	8	24	3305	1501	5118.83

المجموع	882	365	517	239246	80604	866839.05

المصدر: Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme au premier trimestre 2007. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme –juin 2007, p : 54

شكل رقم 10: طلبات الاستثمار السياحي حسب نوع السياحة لسنة 2007

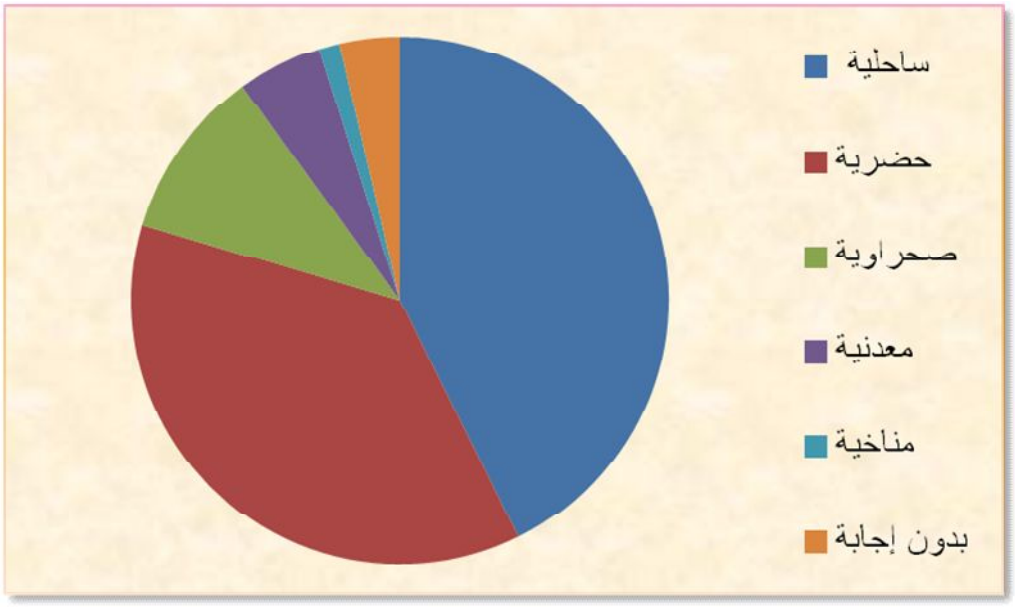

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق

يلاحظ أن السياحة الساحلية قد طغت على طلبات الاستثمار، حيث أن هناك 377 طلب استثمار ساحلي بتكلفة 718293.76 مليون دج أي بنسبة 82.86% من مجموع تكلفة كل طلبات الاستثمار، وتبقى النسبة الأخرى موزعة بين أنواع السياحة الأخرى، هذا ما يدل على أن تكلفة المشاريع الساحلية باهضة الثمن، ورغم هذا فالمستثمرين يتحملون مخاطرة كبيرة في السياحة الساحلية، هذا لما لها من مردودية كبيرة، كما أن هناك السياحة الحضرية بـ 325 طلب استثمار بنسبة 36.84 من مجموع طلبات الاستثمار، كما أن طبيعة طلبات الاستثمار في الإيواء السياحي معظمها فنادق بحوالي 295 فندق أي بنسبة 33.45% من مجموع الطلبات في الإيواء السياحي و 165 مركب سياحي أي بنسبة 20 % من مجموع الطلبات في الإيواء السياحي ، أما عن الأنواع الأخرى فلم تتعد طلبات الاستثمار السياحي في الإطعام 16 مشروع سجلت على مستوى 03 ولايات داخل الوطن.

من خلال ما سبق نستخلص أن طلبات الاستثمار السياحي تتمركز في ولايات معينة، خاصة الساحلية منها التي تنشط خاصة في موسم الاصطياف، وتعرف هذه المناطق عجز عقاري للعدد الهام من طلبات الاستثمار التي سجلت داخل مناطق التوسع السياحي بهذه الولايات، ولهذا أصبح من الضروري تحديد الأراضي المتبقية في هذه المناطق وضمها إلى مناطق التوسع السياحي واستغلالها استغلالا عقلانيا للمشاريع وتساهم في إنعاشها ونموها، هذا من جهة ومن جهة أخرى لضبط التوازن بين العرض والطلب على العقار السياحي.

خلاصة الفصل الثالث:

تم التأكيد على ضرورة الارتقاء بالقطاع السياحي إلى مصاف القطاعات الاقتصادية الأخرى لما يملكه من مقومات يمكن له أن يلعب بها دور في إيجاد التوازنات الاجتماعية، وفي هذا الصدد أولت الجزائر أهمية كبيرة لتشجيع الاستثمار السياحي بترقيته وتطويره من خلال توفير أنواع المحفزات التي تتماشى مع متطلبات السياحة الدولية الراقية، وهذا لإعادة الاعتبار لهذا القطاع ليستجيب لمتطلبات الزبائن عبر العالم، لكن وعلى الرغم من هذه الجهود تؤكد المؤشرات إلى تدهور القطاع السياحي وبالأخص الاستثمارات السياحية حيث تشير الإحصائيات إلى أن هناك 327 مشروعا متوقفا سنة 2007، ويعود ذلك إلى عدة مشاكل يعاني منها المستثمرون في هذا القطاع ولعل أكبر مشكل هو مشكل التمويل لاستثماراتهم، حيث يبقى نظام التمويل في الجزائر يرتكز على النظام المصرفي والذي يخلو من بنوك متخصصة في هذا القطاع، في ظل عدم وجود سوق مالية قادرة على تمويل هذا النوع من

الاستثمارات، ويلي هذا مشكل العقار الذي كان ولا يزال من بين أسباب عدم تقدم الاستثمار السياحي في الجزائر، إضافة إلى المشاكل الإدارية والأمنية وغيرها من المشاكل التي كانت حائلا دون استمرار هذه المشاريع.

و لتخطي هذه المشاكل لا بد من توفر محيط قانوني **يساعد على بناء صناعة سياحية تنافسية** من خلال الرفع من مستوى وكفاءة نظام التمويل في الجزائر، والاهتمام بالعقار السياحي، والحد من البيروقراطية الإدارية في جميع المستويات.

الفصل الرابع:

أهمية الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد الوطني في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030

تمهيد:

في ظل التحولات الاقتصادية شهدها دول العالم، وخاصة الأزمة الاقتصادية العالمية التي مست بشكل كبير القارة الإفريقية سنة 2008، أدركت الجزائر حتمية تطوير القطاع السياحي وإعطائه المكانة الحقيقية لدعم وتنمية الاقتصاد الوطني خارج المحروقات من خلال جعل الجزائر دولة سياحية مقصودة ومرغوب فيها، وهذا عن طريق الرفع من مستوى الجذب السياحي بواسطة تثمين مقوماتها الطبيعية، المادية، التاريخية والثقافية التي تتمتع بها بغية الوصول إلى صناعة سياحية حقيقية، لذلك جاء مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الذي يعتبر تجسيدا لإرادة الدولة في جعل السياحة أولوية وطنية.

ولإعطاء توضيح أكبر لما سبق، تم التطرق في هذا الفصل إلى أهمية القطاع السياحي لدعم وتنمية الاقتصاد الوطني، في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030)، من خلال تناول محتوى ومضمون هذا المخطط، الحركيات الخمس للتفعيل السياحي للجزائر، مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر، ودوره في قضايا التنمية في ظل هذا المخطط، ومراحل تنفيذ المخطط، إضافة إلى الآليات المقترحة لتنميته لدعم الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030

لتشخيص حالة السياحة الجزائرية لابد من التطرق إلى المخطط الوطني كإطار مرجعي لمخطط التوجيه للتهيئة السياحية SDAT 2030، والذي أعلنت من خلاله الدولة نظرتها إلى السياحة الوطنية في مختلف الآفاق على المستوى القصير والذي حدد بسنة 2009، وعلى المدى المتوسط لغاية 2015، والمدى الطويل والذي حدد بسنة 2025، وتم تمديده إلى سنة 2030، وهذا في إطار السعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة للسياحة.[1]

المطلب الأول: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إطار مرجعي للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030

من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أعلنت الجزائر عن مشروعها الإقليمي، حيث تعتزم في هذا الإطار من التنمية المستدامة ضمان التوازن الثلاثي للعدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، الدعم الإيكولوجي على مستوى مجمل مناطق البلاد بالنسبة للعشرين سنة القادمة. فالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وانطلاقا من هذا يعتبر أداة تترجم وتجسد بالنسبة لمجمل الإقليم، وكذا التوجيهات الإستراتيجية للتهيئة المستدامة للإقليم، ويشكل ردا على الرهانات الكبرى للإقليم في آفاق 2030.

لقد تم رسم الطريق منذ عدة سنوات وبوضوح تام من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، فهو يضمن الانفتاح الاقتصادي وبالتالي ترقية الهوية الوطنية في كامل تنوعها، وكذا التوجيهات الإستراتيجية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (2030)، كما تستجيب للرهانات الكبرى لتنمية الإقليم، كما ترمي بصفة متزامنة ومنسقة إلى ضمان إقليم مستدام وخلق حركية إعادة التوازن الإقليمي وضمان جاذبية وتنافسية الأقاليم وتحقيق العدالة الإقليمية، ليس بمسعى نظري، بل يهدف إلى الإنجاز العملي لهذه الخطوط الخمسة الرئيسية ويتمثل في إطار هذه الروح في عشرين برنامجا لتهيئة الإقليم.

كما تسعى الجزائر من خلال هذا المخطط إلى تحقيق ثلاثة محاور كبرى والتي تتمثل فيما يلي:

- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- تحقيق الفعالية الاقتصادية.

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT 2030**، الكتاب رقم 01، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الجزائر، جانفي 2008، ص04

- عملية الدعم الإيكولوجي.

يهدف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى إدماج الجزائر في المنظومة العالمية لمختلف القطاعات في سياق من الشمولية والتنافسية، ونقسم هذه البرامج حسب الهدف منها إلى: [1]

- **ضمان إقليم مستدام:** من خلال ضمان ديمومة المورد المائي والمحافظة على التربة ومحاربة التصحر، وكذا المحافظة على التراث البيئي من خلال توخي مختلف المخاطر الكبرى.

- **خلق حركيات إعادة التوازن الإقليمي:** وذلك من خلال فرملة التوسع نحو الساحل وتوازنهن والبحث عن خيارات أخرى مثل تنمية الهضاب العليا والجنوب، وأيضا من خلال إعادة الموقعة الصناعية والإدارية وكذا إنشاء نظام حضري متسلسل ومفصل.

- **ضمان جاذبية وتنافسية الأقاليم:** من خلال التنمية المحلية لاسيما البنى التحتية من عصرنة وتشبيك هياكل الأشغال العمومية من النقل والإمداد والاتصالات، والانفتاح الدولي للإقليم والبحث عن فضاءات جديدة للنمو وفتح أقطاب التنافسية والامتياز في جميع المجالات.

- **تحقيق العدالة الإقليمية:** وهذا من خلال كل من التجديد الريفي والحضري واستدراك وتأهيل المناطق ذات العوائق.

- **ضمان حكم إقليمي راشد:** ويندرج هذا الخط التوجيهي في إطار منطق الشراكة بالإضافة إلى وظائف التحكيم والضبط، حيث تضطلع الدولة بسياسات عمومية قوية قادرة على ضمان مستوى عالي من التضامن الفضائي والإقليمي، وتبقى الدولة فاعلا اقتصاديا في بعض الميادين الحساسة خاصة المحروقات، وتطور الدولة بإمكانياتها للتدخل وتحدد الأدوات والترتيبات التي تسمح لها بإنجاز سياساتها العمومية وتنسيقها مع القطاع الخاص الذي يضمن بصفة تدريجية تنمية النظام الإنتاجي في جزء كبير منه.

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT 2030**، الكتاب رقم 01، المرجع السابق، ص:10.

وتجسد هذه البرامج الخطوط الخمسة الرئيسية بطريقة موجهة وملموسة، وجرى توجيهها نحو مواضيع جد محددة. وتتمحور البرامج العشرون للعمل الإقليمي حول خمسة خطوط رئيسية على النحو التالي:

شكل رقم 11: مكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

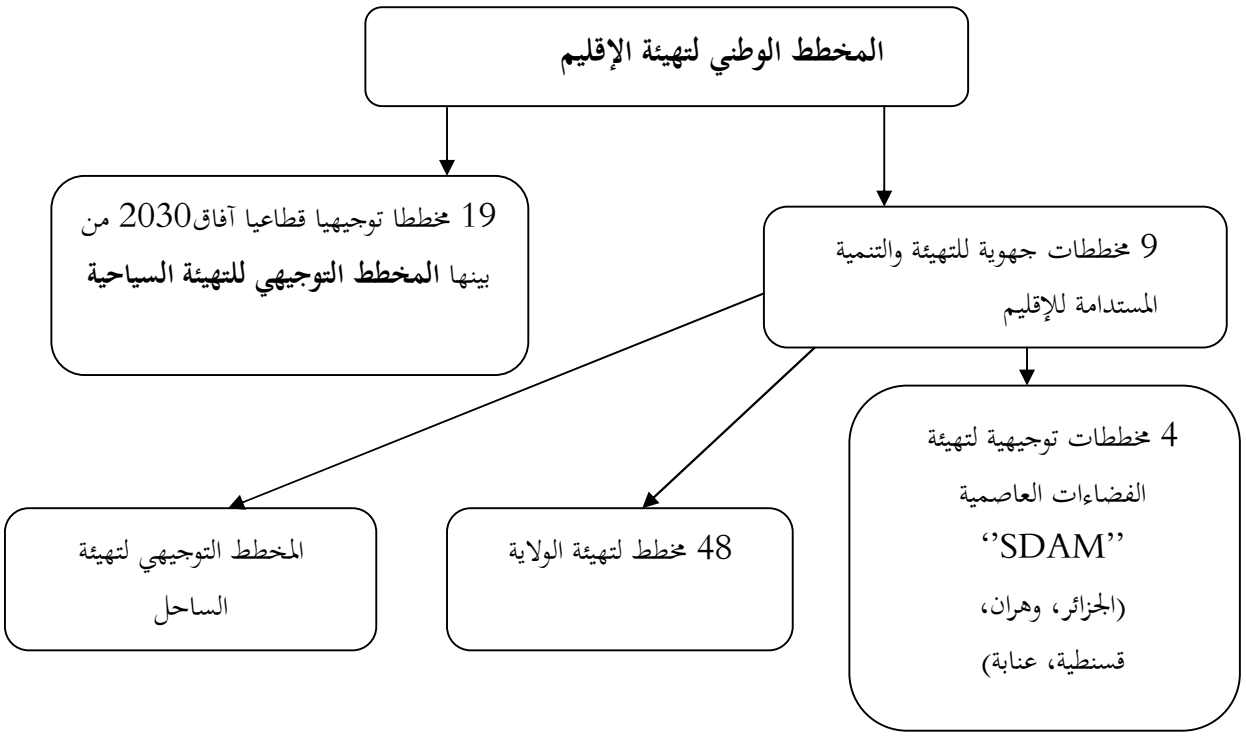

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT 2030**، الكتاب رقم 01، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الجزائر، جانفي 2008، ص:11.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يعتبر مخططا توجيهيا قطاعيا ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والذي يهدف إلى خلق نوع من التناسق في إنجاز مختلف المشاريع القطاعية، كما يتكون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من تسعة مخططات جهوية للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، ومن 48 مخططا لتهيئة كل ولاية، إضافة إلى أربعة مخططات توجيهية لتهيئة الفضاءات العاصمية في كل من الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة.

شكل رقم 12: المخططات التوجيهية المهنية ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

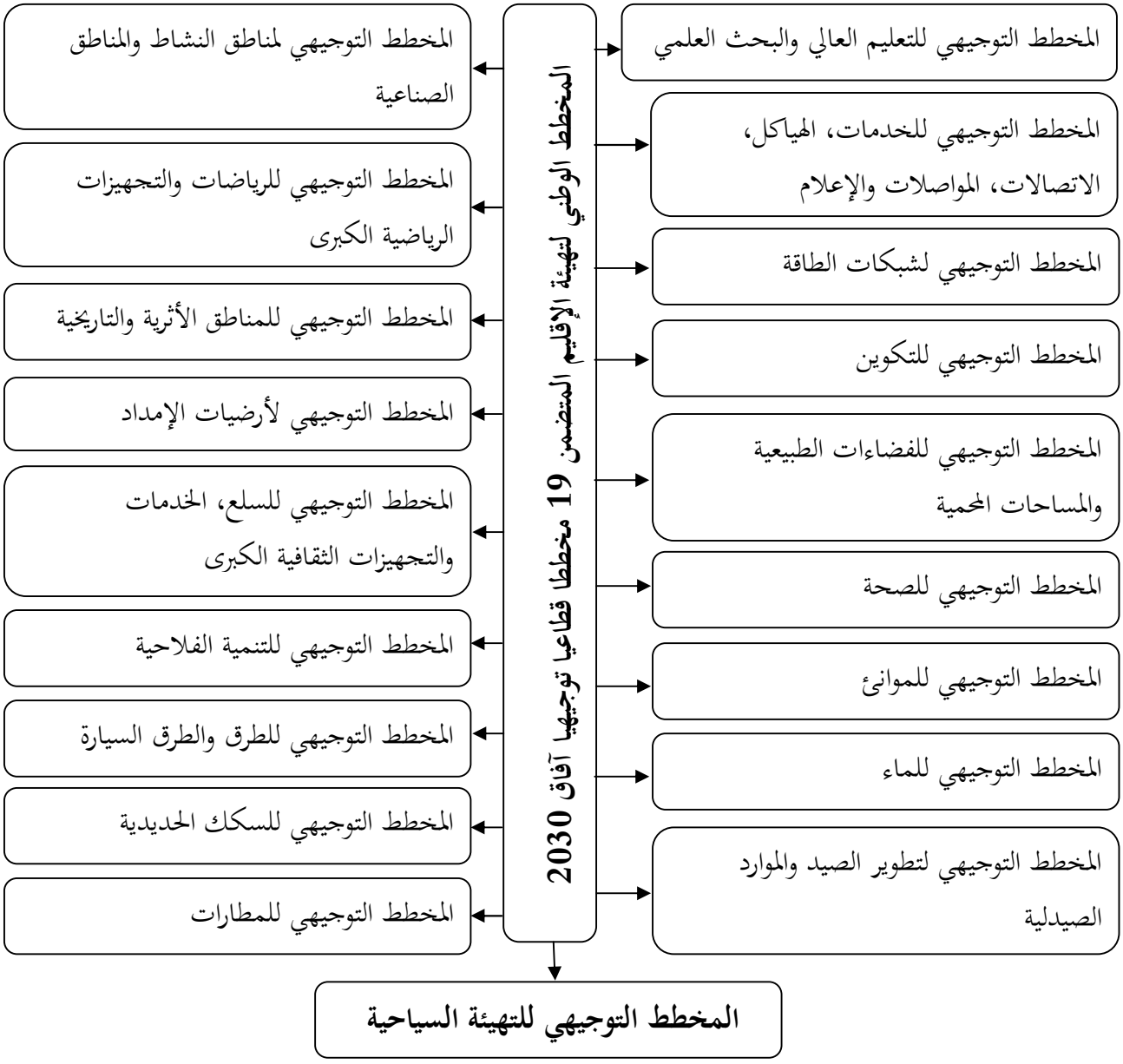

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT 2030**، الكتاب رقم 01، المصدر السابق، ص:12.

يتبين لنا من الشكل السابق أن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية يتكون من 19 مخططا توجيهيا، ويمس كل القطاعات الخاصة بالتنمية الوطنية، ولعل أحد أهم هذه المخططات نجد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يوجه أساسا إلى ترقية القطاع السياحي وكذا ينعكس إيجابا على بقية الأنشطة المتعلقة به.

المطلب الثاني: التقرير العام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030

يتكون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT 2030** من ستة كتب يتم تلخيصها في ستة فروع على النحو الآتي:

الفرع الأول: تشخيص السياحة الجزائرية

من خلال هذا الكتاب تم تحديد الإطار العام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من خلال إعطاء لمحة عن المخطط التوجيهي للتهيئة الإقليمية وكل ما يحتويه من مخططات قطاعية وصولا إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والذي توضحت من خلاله نظرة الدولة إلى السياحة الوطنية على المدى القصير (في حدود سنة 2009)، والمدى المتوسط (في حدود سنة 2015)، والمدى الطويل (في حدود سنة 2030)، حيث تم إبراز معالمه من خلال هدفه الذي يرمي إلى تحقيق معادلة التوازن الثلاثي بين كل من المتغيرات المتمثلة في تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية وكذا الدعم الإيكولوجي، كل هذا في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وذلك من خلال تسطير مجموعة من الأهداف لاسيما جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي من خلال تثمين التراث الثقافي والتاريخي والشعائري وذلك في إطار التوفيق بين ترقية السياحة والمحافظة على البيئة، وهذا من أجل تحسين صورة السياحة في الجزائر.[1]

ولإبراز أهمية قطاع السياحة بالنسبة للنمو الاقتصادي ودراسة واقع وآفاق السوق السياحي الجزائري، لابد من الإحاطة بواقع السياحة العالمي من خلال تحديد المعطيات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحليلها على مستوى الأشغال بالفنادق وعدد الأسرة والغرف وجودة خدمات النقل وحجمها، ونوعية العرض السياحي المقدم وتحديد الإطار التنظيمي لقطاع السياحة ومدى ملاءمة الإستراتيجية التسويقية مع واقع ومتطلبات القطاع، لذلك تضمن هذا الكتاب دراسة عن العرض السياحي من خلال تحليل مؤشرات عدد الوافدين إلى الجزائر والهدف من زيارتهم، وكذا إضفاء نظرة مستقبلية لواقع القطاع والأسواق المنافسة للسوق الجزائري، وأيضا تحديد الأسواق التي يمكن للجزائر أن تستهدفها.[2]

الفرع الثاني: الحركيات الخمسة للتفعيل السياحي للجزائر.

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT 2030**، الكتاب رقم01، مرجع سابق، ص-ص: 04-05.

[2] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT 2030**، مرجع أعلاه، ص-ص: 99-100.

يظهر لنا هذا الكتاب جليا رؤية جديدة لقطاع السياحة في الجزائر، وهذا بمحاولة تحويل الجزائر من بلد موفد إلى بلد مستقبل للسياح، من خلال السعي إلى تنمية هذا القطاع وكذا البحث عن الفئات التي يجب الاهتمام بها في إطار التنمية السياحية والتي نلخصها فيما يلي:

- السياح الذين يتحولون إلى مستهلكين فاعلين بدلا من مجرد مستهلكين تتجاذبهم عروض مختلف الوجهات المنافسة.
- الموجهون أو المرشدون أو وكلاء السفر والصحفيون، ...
- المستثمرون والمرقون في المجال السياحي والراغبون في ضمان مقابل عن الاستثمار السريع والآمن.
- أصحاب الفنادق والمطاعم والناقلون.
- المواطنون، الذين يحتاجون إلى التحسيس بالنتائج الإيجابية للسياحة على الفرد وعلى المجتمع، وكذا بآثارها السلبية المحتملة في حالة عزوفهم، وهذا من اجل مساهمتهم في النهوض بسياحة نوعية مستدامة.

ولقد ضبطت هذه الأهداف في شكل خطوات عمل للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من خلال الحركيات الخمسة التالية:[1]

- تقويم وجهة الجزائر لزيادة الاجتذاب والتنافسية.
- تطوير الأقطاب والقرى السياحية المميزة عن طريق عقلنة الاستثمار.
- نشر مخطط النوعية للسياحة.
- إقامة الشراكة العامة والخاصة.
- تعريف وتنفيذ مخطط عملياتي لتمويل السياحة.

لذلك فإن هذه الحركيات الخمسة تشكل طريقا مختصرا لإنعاش سريع ومستدام للسياحة، كما تساهم في عودة الجزائر إلى الساحة الدولية وموقعها الاستراتيجي بما يضمن تحقيق الاستفادة المثلى من القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني.

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT 2030**، الكتاب رقم02، المخطط الاستراتيجي، الحركيات الخمس وبرامج أعمال السياحة ذات الأولوية، 2008، ص10.

الفرع الثالث: الأقطاب والقرى السياحية للامتياز

نجد في هذا الكتاب سبعة أقطاب سياحية للامتياز، كل قطب يتكون من عدة مكونات وفقا لمقوماته وجاذبيته الإقليمية، ويعرف على أنه قطب متعدد الأبعاد يدمج عدة أنواع من المناطق الاجتماعية والثقافية والإقليمية والتجارية والأخذ بعين الاعتبار تطلعات السوق ومحيطه الجغرافي، وتتمثل هذه الأقطاب السياحية فيما يلي: [1]

1. **القطب السياحي للامتياز شمال شرق:** ويضم كل من الولايات التالية: عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة.

2. **القطب السياحي للامتياز شمال وسط:** ويضم كل من الولايات التالية: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، المدية، عين الدفلى، البويرة، تيزي وزو، بجاية.

3. **القطب السياحي للامتياز شمال غرب:** ويضم كل من الولايات التالية: وهران، تلمسان، مستغانم، عين تيموشنت، معسكر، غليزان، سيدي بلعباس.

4. **القطب السياحي للامتياز جنوب شرق:** ويضم كل من الواحات، غرداية، بسكرة، الواد.

5. **القطب السياحي للامتياز جنوب غرب:** ويضم كل من توات القرارة، طرق القصور، أدرار، بشار.

6. **القطب السياحي للامتياز الجنوب:** ويضم كل من الطاسيلي ناجر، إيليزي جانت.

7. **القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير:** ويضم كل من الهقار وتمنراست.

من خلال هذا الكتاب تم التعريف بكل قطب من الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، بالتطرق إلى موقعه، مساحته، عدد السكان والولايات التي تنتمي إليه، بالإضافة إلى إبراز أهم الإمكانيات الطبيعية والمادية، لاسيما الموروث التاريخي والثقافي لكل قطب، حيث أن هذا التقديم يركز على تحديد طابع الأولوية من بين هذه المكونات، كما تم تحديد الأهداف المنتظرة من هذا القطب، وكذا المشاريع المبرمجة في هذا القطب.

الفرع الرابع: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "المخطط العملياتي"

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT 2030**، الكتاب رقم 03، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، الجزائر، جانفي 2008، ص:06

من أجل تحديد آليات تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، تم من خلال هذا الكتاب تحديد الفاعلين الرئيسيين في قطاع السياحة وهم: [1]

1. **الدولة:** باعتبارها المسؤول الأول عن تصميم وهندسة السياسة السياحية في الوطن، كما تقوم الجماعات المحلية بتنفيذها على المستوى المحلي والجهوي، بحيث تسعى الدولة إلى إنشاء بيئة سياسية وقانونية ملائمة وبرامج تنمية مسندة لترقية النوعية والعلامة التجارية للوجهة الجزائرية الجديدة.

2. **الفاعلون الاقتصاديون:** وهم أصحاب رؤوس الأموال والمشاريع الاقتصادية المولدة للموارد والثروة والوظائف.

3. **المجتمع المدني:** والذي يعتبر حلقة هامة في التنمية السياحية من خلال التفاعل السياسي والاجتماعي والمشاركة في النشاطات السياحية وتنمية ثقافة سياحية مؤسسة على مكاسب الحضارة الأصلية، بالإضافة إلى التأقلم مع العمل الفندقي وكذا زيادة الحفاوة في استقبال السياح.

الفرع الخامس: المشاريع ذات الأولوية السياحية

نجد في هذا الكتاب فهرس المشاريع السياحية المبرمجة تنفيذها خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، حيث تم تحديد الفترة الممتدة من 2008 إلى 2015 من أجل إطلاق ثمانين مشروعا موزعة بين فنادق وشبكات فندقية على مختلف الأقطاب السياحية للامتياز ماعدا القطب الجنوبي الكبير الطاسيلي الذي لم يخصص به أي مشروع على المدى المتوسط، وهذا بغية الوصول إلى 75000 سرير للامتياز، وتوفير 8000 منصب عملن إضافة إلى غنجاز 20 قرية سياحية و05 حظائر إيكولوجية مصممة وفق الطلب المحلي والدولي، وتم توزيع هذه المشاريع على الأقطاب السياحية كما يلي: [2]

1. **القطب السياحي للامتياز شمال شرق:** ويضم 23 مشروعا

2. **القطب السياحي للامتياز شمال وسط:** ويضم 32 مشروعا

3. **القطب السياحي للامتياز شمال غرب:** ويضم 18 مشروعا

---

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT 2030**، الكتاب رقم 04، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية –المخطط العملياتي– الجزائر، جانفي 2008، ص:06

[2] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية **SDAT 2030**، الكتاب رقم 05، المشاريع ذات الأولوية السياحية، الجزائر، جانفي 2008، ص:10

4. **القطب السياحي للامتياز جنوب غرب:** ويضم 04 مشاريع

5. **القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير(توات – القرارة):** ويضم مشروعين

6. **القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (الأهقار):** ويضم مشروعا واحدا

الفرع السادس: ملخص عام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

والذي يتضمن تلخيص واستعراض أهم النقاط التي تم التركيز عليها في الكتب السابقة من أجل الرفع من مستوى السياحة الوطنية في الجزائر وهي:

- تكوين يد عاملة مؤهلة ومستخدمين مختصين في قطاع السياحة.
- تثمين طاقات الإيواء في قطاع الفنادق ورسم إستراتيجية للرفع مها.
- ترقية السياحة في إطار إستراتيجية القطاعات البديلة.
- سن القوانين التي تنظم القطاع السياحي.
- الاستغلال الرشيد والعقلاني للموارد السياحية في ظل تنمية مستدامة.

المطلب الثالث: الحركيات الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

كما تشكل هذه الحركيات الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الطريق المستدام والسريع لإنعاش السياحة، مدعومة بعودة الجزائر إلى الساحة الدولية، ويدعو إلى إعادة الاعتبار للمكان والدور الذي يتعين على السياحة أن تلعبه، ضمن آفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أية سياسة للتنمية، وتتمثل الحركيات الخمسة فيما يلي:[1]

الفرع الأول: تقويم وجهة الجزائر

على غرار الدول السياحية في العالم، يتوجب على السياحة الجزائرية أن تكون ممثلة في المواقع الرئيسية الموفدة للزبائن من جهة، وجمع وإحداث تعاون بين كل الطاقات الاجتماعية المهنية، على

[1] وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم 02 ، " المخطط الاستراتيجي" الحركيات الخمس وبرنامج أعمال السياحة ذات الأولوية، الجزائر، 2008، ص 22.

أساس إستراتيجية تسويق خطة عمل من جهة أخرى. ففي هذا الإطار ترمي سياسة تنمية سياحية لآفاق 2030 إلى وضع بنية وجهة سياحية تكون منتجة اقتصاديا واجتماعيا، وقادرة على تلبية الاحتياجات السياحية الوطنية، والمنافسة على المستوى الدولي،إضافة إلى تقويم وجهة الجزائر لمضاعفة الجاذبية والتنافسية، وهذا عن طريق توفير الأمن والإشهار السياحي، وتطوير المواصلات وتنويعها، إضافة إلى التسهيلات اللغوية.

وتبقى ترقية وجهة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة، عبر وضع إستراتيجية ترقية واتصال، فالسياحة تبدو اليوم أولوية اقتصادية وطنية ومطلوب منها أن تلعب دورا رائدا في التنمية الوطنية، وفي هذا الإطار يكون من المهم تزويد وجهة الجزائر بصورة وإستراتيجية مهنية، حتى يتسنى لها التموقع بشكل دائم ضمن الوجهات الدولية الرئيسية وهذا عن طريق:

أولا: إستراتيجية مخطط وجهة الجزائر: من خلال بناء مخطط يتمحور حول ثلاثة عناصر أساسية:

1. أن ترتكز إستراتيجية التسويق على دراسة سوق العرض والطلب، والتعرف على الأسواق المستهدفة ذات الأولوية، والتعرف على ثنائية المنتوج، إضافة إلى تحديد الاستراتيجيات التجارية؛

2. وضع جهاز رصد وحراسة؛

3. تنفيذ مخطط ميداني للأعمال، يرتكز على التحديد والترتيب التدريجي للأهداف التي يرمي إليه مخطط الإتصال والترقية، وإعداد أدوات الاتصال والترقية ووسائل التنفيذ، وهذا لبناء صورة جديدة وتوسيع شهرة وجهة الجزائر.

ثانيا: شروط إنجاح مخطط تسويق وجهة الجزائر: يرتكز المسعى الجديد لمخطط تسويق وجهة الجزائر على قواعد ضرورية مبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم 32 : قواعد مخطط تسويق وجهة الجزائر

ثقافة وذهنية	- اختيار وضعية مستمرة لغزو الأسواق لعدة سنوات. - إعداد الصورة والسوق من أجل الاتصال والبيع.

الالتزام	- تنشيط وتنسيق دائم لكل مخطط تسويق. - تجنيد وسائل الاتصال الحديثة، مطلب للاحترافية والنوعية.
الأدوات	- اللجوء إلى التنشيط بالإعلام المتعدد(أفلام، أقراص، فيديو، انترنيت)
فضاءات الاتصال	- تبني وضعية مراقبة ورصد إستراتيجية على المستوى الوطني. - جناح بكل قطب امتياز، يوفر خمس وظائف(الاستقبال، الإعلام، فضاء المحلات، المعارض، فضاءات الصور)
المسعى	- شراكة فعالة على المستوى المحلي والدولي. - امتلاك مرجع مشترك للتجانس، التنسيق والتعاون. - توحيد العمل في كافة الهيئات السياحية. - تشجيع ربط السياسات القطاعية. - الهيكلة مع المحافظة على الشركاء المحترفين. - جعل الرصد أداة إرشاد وقياس المقارنة، الاستباق والتفاعل.

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم 02، الحركيات الخمس وبرامج أعمال السياحة ذات الأولوية ، الجزائر، جانفي 2008، ص:25.

ثالثا: الأسواق والفئات السكانية المستهدفة: من خلال تعزيز جاذبية الوجهة بالتموقع على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها الواعدة والبعيدة، واستهداف الفئات السكانية والمتمثلة في السياح المحليين، الجزائريين المقيمين بالخارج، متوسطو السن في الأسواق المطلوب الحفاظ عليها، والسياح في مدن البلدان المطلوب الحفاظ عليها.

رابعا: إنشاء "دار الجزائر" الأرضية المتقدمة لمخطط وجهة الجزائر: على غرار الدول السياحية الكبيرة في العالم، يجب أن تمثل السياحة الجزائرية، من جهة في المناطق الرئيسية الموفدة للزبائن، ومن جهة أخرى، توحيد كل الطاقات المهنية الحالية والمستقبلية لتأمين الإرادة والالتزامات بغية تحديد إستراتيجية تسويق وتنفيذها بواسطة خطة عمل، فيمكن لإنشاء "دار الجزائر" أن تكون فرصة مواتية لخلق بوابة للتشجيع على السياحة الجزائرية عن طريق:

- نشر المعلومات عن بعد بواسطة الإنترنيت في المواقع الرئيسية الموفدة؛
- شركات النقل البحري والجوي؛

- ضمان علاقة الصحافة والعلاقات العمومية في البلاد؛
- تنظيم مراقبة تطور الأسواق في مجال الاستثمار السياحي؛
- تنظيم مشاركة مستهدفة لمحترفي السياحة الجزائرية، في الصالونات الرئيسية والتظاهرات السياحية التي تقام بالخارج.

كما تتمثل مهام دار الجزائر على المستوى المحلي والإقليمي في إنجاز جناح في كل قطب امتياز من الأقطاب السبعة لضمان ترقيتهن أما على المستوى الدولي فتتمثل في ضمان تجديد صورة الجزائر بالخارج، بالاعتماد على الجزائريين المقيمين بالخارج.

خامسا: أهداف مخطط وجهة الجزائر: يهدف مخطط وجهة الجزائر إلى:

- تنمية القدرة التساهمية للسياحة في الاقتصاد الوطني على أساس التنافسية، الأداء، العدالة الاجتماعية وتثمين الهوية والموروث الوطني؛
- جعل الجزائر وجهة سياحية في المغرب والمنطقة المتوسطية، عن طريق تثمين المواقع التنافسية (الصحراء، المواقع الأثرية، المواقع الساحلية)، وتعزيز الصورة الإيجابية والقيمة للجزائر لدى الزبائن؛
- التموقع في الفروع الواعدة والأسواق الجذابة، عن طريق العمل في الفروع الواعدة والتكييف الدائم للعرض حسب الطلب، وتشجيع بروز الأقطاب السياحية للامتياز.

سادسا: إقامة مركز للمراقبة والرصد السياحي: بغية ضمان الاستمرارية واحتلال مركز حقيقي للموارد السياحية مهيأ على شكل أرضية للسياحة الجزائرية، مزود ببنية إعلامية لرسم الحدود الجغرافية، لذا فإن مهمة مركز المراقبة والرصد السياحي تتمثل في رصد، تحليل ومعرفة تدفقات ارتياد الأسواق وتدفقات الاستثمار، وكذا سير أشغال المراقبة ومتابعة الأوضاع السياحية الوطنية والدولية، وتتمثل أهداف إقامة مركز مزود بوسائل دائمة للمراقبة والرصد السياحي في:[1]

- تحسيس المتعاملين الفاعلين والشركاء بالإجراء المسعى
- معرفة العرض حسب كل منطقة (بما فيها الإيواء)
- معرفة خصائص ودوافع تدفقات السياح الأجانب عند الحدود

[1] وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم 02، المرجع السابق، ص 34.

- معرفة وتمييز التدفقات الداخلية
- معرفة الارتياد الجزائري كما ونوعا (مقيمين وغير مقيمين) والارتياد الأجنبي داخل الإقامات ومعرفة رضا الزبائن
- معرفة الارتياد الجزائري كما ونوعا (مقيمين وغير مقيمين) والأجانب للفروع، المواقع السياحية، ومعرفة رضا الجزائر
- معرفة زبائن المواقع الرئيسية الموفدة والأهداف المفضلة للزبائن
- قياس الانعكاسات الاقتصادية
- معرفة الاستثمارات السياحية العامة والخاصة
- قياس الانعكاسات الاجتماعية والبيئية.

كما تتمثل مهام مركز المراقبة والرصد السياحي فيمايلي:[1]

- إعلام الفاعلين والشركاء بترتيبات ومناهج التنفيذ وبالأهداف(المرشد التطبيقي للمتعامل السياحي)
- تحقيقات دورية لدى مدراء السياحة بالولايات
- شراكة مع خلايا التحقيق عند الحدود في مرحلة التصميم، وفي مرحلة التحقيق وعند استغلالها
- الشراكة مع المتعاملين في النقل البري والجوي
- إقامة شراكة مع الإدارات العامة(الشرطة، المؤسسات الفندقية، الديوان الوطني للإحصاء في مرحلة تصميم التحقيقات وعند استغلالها
- إنشاء خلية رصد مع الفاعلين المحترفين
- تنصيب خلية مراقبة إستراتيجية
- الناتج المحلي الخام، الدخل السياحي، الوظائف السياحية المباشرة والغير مباشرة
- التحقيقات الدورية لدى مديريات السياحة
- توزيع الوظائف والخدمات
- خلية رصد البيئة

الفرع الثاني: الأقطاب السياحية للامتياز

[1] وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم 02، المرجع السابق، ص 34.

يمكن تعريف القطب السياحي أنه تركيبة من القرى السياحية للامتياز، في رقعة جغرافية معينة، مزود بتجهيزات الإقامة والتسلية، يستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية الكافية، ليكون له الإشعاع على المستوى الوطني والدولي.

ولقد تم تصميم الأقطاب السياحية للامتياز انطلاقا من المسعى المنهجي، الذي يقوم على اجتماع عدة معايير، أسفر عنها أقطاب سبعة سياحية للامتياز، ويتكون كل قطب سياحي من عدة مكونات وفقا لقدراته وجاذبيته الإقليمية، وتتمثل هذه الأقطاب فيما يلي[1].

1- القطب السياحي للامتياز شمال شرق: يمتد على مساحة قدرها 80347 كلم^2، وشريط ساحلي بأكثر من 310 كلم، تحتضن 170 شاطئا و874000 هكتار من الغابات، وأكثر من 30 ينبوعا طبيعيا، يتكون من ستة ولايات، سكيكدة، قالمة، عنابة، الطارف، سوق أهراس وتبسة.

للقطب عدة مشاريع قائمة، تتمثل فيما يلي:

- المطار الدولي رابح بيطاط بعنابة؛
- المطار الدولي العربي التبسي بتبسة؛
- مناء لنقل المسافرين بعنابة، ومناءان للنزهة بسكيكدة وعنابة؛
- يتوفر القطب على أكثر من 8500 سرير للإيواء.

وفيما يلي، تقديم مجمل المشاريع الخاصة بالقطب السياحي شمال شرق، في إطار المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية، وفقا للجدول الآتي:

جدول رقم 33: المشاريع الخاصة بالقطب السياحي شمال شرق

نوع الفنادق	مكان الفندق	عدد الأسرة
فنادق الشبكة	فنادق أكور – مهري بقسنطينة	640
	فنادق أكور – مهري سكيكدة	320
	فنادق أكور – مهري سطيف	320
	فنادق أكور – مهري عنابة	320

[1] وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم 03، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، الجزائر، 2008.

فنادق فخمة	فندق سمارة – قسنطينة	406
	فندق عناني – قسنطينة	304
فنادق معمارية	79 فندقا خاصا بولايات القطب	3566
المجموع	85 فندق	**5965**

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم 03، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، الجزائر، جانفي 2008، ص20.

نلاحظ من خلال الجدول أن القطب السياحي للامتياز شمال شرق، في إطار المخطط، استفاد من مجموعة من الفنادق كلها تعتبر استثمارات محلية موزعة على ولايات القطب، وقد بلغت 85 فندق بحولي 5965 سرير، منها 79 فندقا للقطاع الخاص و 06 فنادق للقطاع العام.

كما استفاد القطب من جيل جديد من الفنادق، والمتمثلة في القرى السياحية للامتياز بطاقة استيعاب تقدر بحولي 7378 سرير ، وفقا لما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 34: القرى السياحية للامتياز الخاصة بالقطب السياحي شمال شرق

القرى السياحية للإمتياز	المستثمر	عدد الأسرة
القرية السياحية مسيدة – الطارف	الشركة الإماراتية للإستثمار الدولي EHC	2440
القرية السياحية سيدي سالم – عنابة	الشركة السعودية سيدار	4938
المجمـوع		**7378**

المصدر: تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب الثالث، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، الجزائر، 2008، ص- ص: 21،22.

2- القطب السياحي للامتياز شمال وسط: يمتد على مساحة قدرها 33877 كلم^2، وشريط ساحلي بأكثر من 615 كلم، تحتضن 255 شاطئا و874000 هكتار من الغابات، وأكثر من 39 ينبوعا طبيعيا، يتكون القطب من عشرة ولايات، الجزائر، تيبازة، البليدة، بومرداس، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو وبجاية.

للقطب عدة مشاريع قائمة، تتمثل فيما يلي:

- المطار الدولي هواري بومدين بالجزائر العاصمة، مطار بجاية والشلف؛

- المحطات البحرية للجزائر، بجاية والشلف؛
- الطريق السيار شرق غرب؛
- عدة موانئ لنقل المسافرين والصيد؛
- عدة فنادق نواد للرياضة المائية والتسلية، وخاصة في الجزائر العاصمة.

وفيما يلي تقديم مجمل المشاريع الخاصة بالقطب السياحي شمال وسط، وفقا للجدول التالي:

جدول رقم 35: المشاريع الخاصة بالقطب السياحي شمال وسط

نوع الفنادق	مكان الفندق	عدد الأسرة
فنادق الشبكة	فنادق ماريوت بقصر الصنوبر	394
	فنادق إيبيس مهري بباب الزوار	231
	فنادق هيلتون (توسعة) المحمدية	322
	فنادق أكور مهري بباب الزوار	230
	نزل إيبيس مهري بآغا	240
	فندق نوفوتل مهري بآغا	360
فنادق فخمة	فندق لافيدر ببئر خادم	274
	فندق تروست بباب الزوار	250
فنادق معمارية	41 فندقا خاصا بولايات القطب	8655
المجموع	49 فندق	**10956**

المصدر: وزارة ئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم 03، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، الجزائر، جانفي 2008، ص 44.

نلاحظ من خلال الجدول أن القطب السياحي للامتياز شمال وسط في إطار المخطط استفاد من مجموعة من الفنادق موزعة على ولايات القطب، والتي بلغت 49 فندقا بطاقة استيعاب بلغت 10956 سرير، منها 41 فندقا للقطاع الخاص و 08 فنادق للقطاع العام.

كما استفاد القطب من القرى السياحية للامتياز بطاقة استيعاب تقدر بحولي 41131 **سرير**، وفقا لما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 36: القرى السياحية للامتياز الخاصة بالقطب السياحي شمال وسط

القرى السياحية للامتياز	المستثمر	عدد الأسرة
القرية السياحية فوروم (موريتي1)بالجزائر	الشركة الإماراتية إيميرال	2004
القرية السياحية الساحل بالجزائر	مؤسسة التنمية الفندقية ماريوت	460
القرية السياحية سيدي فرج بالجزائر	الشركة الإماراتية القدرة	360
القرية السياحية زرالدة غرب بالجزائر	الشركة السعودية سيدار	6885
القرية السياحية عين طاية بالجزائر	المجموعة الكويتية للاستثمار	5985
القرية السياحية العقيد عباس بتيبازة	الشركة الإماراتية إعمار	1240
القرية السياحية واد بلاح سيزاري بتيبازة	مجموعة سيفيتال	1426
القرية السياحية الصغيرات ببومرداس	الشركة السعودية سيدار	2697
القرية السياحية بودواو البحري ببومرداس	المؤسسة الأمريكية التونسية الجزائرية	17510
القرية السياحية أقربون ببجاية	مجموعة سيفيتال	1282
القرية السياحية زات أقربون ببجاية	مجموعة سيفيتال	1282
المجمـوع		**41131**

المصدر: إرة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم 03، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، الجزائر، جانفي 2008، ص 50-58.

3- القطب السياحي للامتياز شمال غرب: يمتد على مساحة قدرها 35000 كلم^2، وشريط ساحلي بأكثر من 400 كلم، تحتضن 125 شاطئا و5000 هكتار من الغابات، وأكثر من 50 ينبوعا طبيعيا، يتكون من سبع ولايات، وهران، عين تموشنت، تلمسان، مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس و غليزان.

للقطب عدة مشاريع قائمة، تتمثل فيما يلي:

- مطاران دوليان بكل من وهران وتلمسان؛
- مناءان لنقل المسافرين بوهران وتلمسان؛
- سكة حديدية تغطي كامل القطب؛
- نواد للرياضة المائية والتسلية؛

- عدة فنادق وخاصة في وهران.

مثله مثل كل الأقطاب الأخرى، فقد استفاد القطب من القرى السياحية للامتياز بطاقة استيعاب تقدر بحولي 6852 **سرير**، وفقا لما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 37: القرى السياحية للامتياز الخاصة بالقطب السياحي شمال غرب

القرى السياحية للإمتياز	المستثمر	عدد الأسرة
القرية السياحية هيليوس كريستال بوهران	إقامة هيليوس فرنسا	220
القرية السياحية موسكاردا بتلمسن	الشركة الإماراتية للاستثمار الدولي	732
القرية السياحية الحلم السياحي مداغ بوهران	مجموعة جيلالي مهري	5900
المجموع		**6852**

المصدر: إرة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم 03، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، الجزائر، جانفي 2008، ص .70

4- القطب السياحي للامتياز جنوب شرق (الواحات): والذي يمتد على مساحة قدرها 160000كلم^2، و5000 هكتار من الغابات، وأكثر من 50 ينبوعا طبيعيا، يتكون من ثلاث ولايات: غرداية، بسكرة والوادي.

في إطار المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية، برمجت عدة مشاريع للقطب السياحي جنوب شرق (الواحات)، وقدرت بحوالي 26 فندقا خاصا، بحولي 2092 **سرير**.

5- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: ويمتد على مساحة قدرها 603000 كلم^2، يتكون من ولايتين، أدرار وبشار.

وتم تقسيم المشاريع الخاصة بالقطب السياحي جنوب غرب، في إطار المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية، وفقا للجدول التالي:

جدول رقم 38: المشاريع السياحية الخاصة بالقطب السياحي جنوب غرب

نوع الفنادق	مكان الفندق	عدد الأسرة
فنادق فخمة	فندق رياض ماسين بأدرار	100

	فندق قصر مسين بأدرار	96
فنادق معيارية	41 فندقا خاصا بولايات القطب	1317
المجموع	**43 فندق**	**1513**

المصدر: : تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب الثالث، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، الجزائر، 2008، ص 94.

نلاحظ من خلال الجدول أن القطب السياحي للامتياز جنوب غرب في إطار المخطط استفاد من مجموعة من الفنادق موزعة على ولايات القطب، وقد بلغت 43 **فندقا بطاقة استيعاب بلغت** 1513 **سرير.**

كما برمجت قرية سياحية (قرية ماسين، تيميمون بأدرار) بحوالي 912 **سرير.**

6- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير – طاسيلي ناجر: والذي يمتد على مساحة قدرها 284618 **كلم**^{2}، يقع في ولاية إيليزي.

في هذا القطب تم برمجة في ظل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية **بناء فندق فخم يسمى** فندق ملتقى الأجانب بقدرة استيعاب بحولي 150 **سرير.**

7- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (الأهقار): ويمتد على مساحة قدرها 456200 **كلم**^{2}**،** يقع في ولاية تامنراست.

أيضا في هذا القطب تم برمجة في ظل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية بناء فندق خاص في تامنراست بحوالي 255 **سرير.**

الفرع الثالث: مخطط نوعية السياحة

يهدف مخطط نوعية السياحة إلى تحسين وتطوير نوعية العرض السياحي، فهو يرتكز على **التكوين** وتعليم الامتياز باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، في تناسق بين مختلف الفاعلين من القطاعين العمومي والخاص. وتهدف هذه الحركية إلى ما يلي:[1]

[1] وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم 02، مرجع سبق ذكره، ص47.

- بعث ديناميكية تقويم وترقية الوجهة السياحية للجزائر؛
- إطلاق مخطط لنوعية السياحة، مع الرغبة في الانضمام لماركة موحدة "النوعية السياحية"، وهي حصيلة كل مسعى نوعي؛
- التموقع ضمن منظور تحسين النوعية والعرض السياحي، وتشجيع ترقيته في الجزائر وفي الخارج.

وقصد الاستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال 2030، أصبح تكوين المورد البشري أمرا ضروريا، وقد حددت ثلاثة أهداف إستراتيجية التكوين للوصول إلى الحرف السياحية الحقيقية، وتحضير الجزائر سياحيا في 2030.

- تعزيز القدرات التنظيمية، الكفاءات، واحترافية القيادات وعمال التأطير في المدارس؛
- ضمان ميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية والتربوية، وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين داخل المدارس؛
- إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي، ويتعلق الأمر باعتماد التصديق والتسجيل الرسمي.

وفي هذا الإطار تم وضع خريطة جديدة للمدارس السياحية وفقا لما يلي:

- تحديث المدارس الثلاث الموجودة، المدرسة الوطنية العليا للسياحة بالجزائر العاصمة، المعهد الوطني لتقنيات الفندقة والسياحة بتيزي وزو، والمعهد الوطني للفندقة والسياحة ببوسعادة؛
- إطلاق مدرستين وهما، المدرسة السياحية بتيبازة والمدرسة السياحية بعين تموشنت؛
- تخصيص سبعة مدارس تكوين مهني للسياحة تابعة لوزارة التكوين المهني بالولايات التالية، الطارف، تلمسان، الجزائر، بومرداس، تيزي وزو، تمنراست وغرداية.

الفرع الرابع: مخطط الشراكة العمومية – الخاصة

يمكن الحديث عن الشراكة العمومية – الخاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص معا للاستجابة الفعالة للطلب الجماعي، عن طريق تقسيم الموارد والأخطار والأرباح، وعندما يلعب كل من القطاع العام والخاص دوره، إذ يعمل القطاع العام والمتمثل في الدولة والجماعات المحلية على تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة، ووضع المنشآت كالمطارات والطرق في خدمة السياحة، كما أنها تسهر على النظام

العام والأمن، في حين يعمل القطاع الخاص على ضمان أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي، عن طريق تثمين وتسويق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه.

في هذا السياق، ارتأى المشرع الجزائري تنظيم العلاقة بين القطاعين العام والخاص عبر تصور مخطط شراكة يهدف إلى[1]:

- جعل بوابات الدخول إلى التراب الوطني أكثر جاذبية (السفارات، القنصليات، المطارات، المراكز الحدودية، الموانئ ، المحطات...الخ)؛

- تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية، النظافة، المياه، التطهير، الطاقة، تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛

- تسهيل الوصول إلى المواقع السياحية و القرى السياحية للامتياز؛

- صيانة الثروة الطبيعية و البيئية؛

- تعميم السياحة لتشجيع الخدمات النوعية السريعة؛

- تحسين النوعية بالتكوين المستمر (الدائم)؛

- بناء شبكة عمل تنسيقي بين مختلف الفاعلين والعاملين في عملية إنتاج وتوزيع المنتج السياحي.

إضافة إلى ذلك فمخطط الشراكة العمومية – الخاصة، يسعى إلى وصل الشبكة السياحية وجعلها منسجمة، وهنا يتعلق الأمر بتبني إستراتيجية التجميع بربط الشركاء، ولأجل ذلك يكون من الضروري[2]:

- دخول المنافسة بصفوف منظمة؛

- إيجاد شراكة بين مختلف الفاعلين والعاملين في شبكة الإنتاج وتوزيع المنتج السياحي (الموجهون، أصحاب الفنادق والمطاعم، المنشطين والمرشدين)؛

[1] وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم 02، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2] وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم 02، مرجع سبق ذكره، ص52.

- ربط المرقين والمستثمرين بالصيارفة والمختصين في المالية لضمان إعداد مشاريع مربحة وقابلة للاستمرار؛

- تشجيع إنشاء مجموعات المصالح العمومية، من الناقلين، أصحاب **الفنادق ومنظمي الرحلات، وذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية؛**

- ظيم الشراكة والتشاور على المستوى المحلي (مديريات السياحة، المجلس الولائي للتنمية السياحية والدواوين السياحية المحلية)، والتي تتفرع من وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، **كل هذا يشكّل إطارا تشاوريا بين عدة أطراف (إدارة الولاية، مديرية السياحة، المديريات الولائية المعنية، سونلغاز، الجزائرية** للمياه والتطهير، المنتخبين المحليين، الغرف التجارية، الصناعة، الفلاحة، اتحاديات ومنظمو الرحلات، جمعيات الدليل السياحي وحماية المواقع، أصحاب المطاعم سواء الخاصة أو العامة)، وهذا لإيجاد مجموعة من القواعد التي تطبق على العمليات العمومية والخاصة، لإعداد دليل للممارسات الجيدة في إطار النصح الولائي للتنمية السياحية عند إقامة المشروع السياحي، ويكون مخطط جهاز التشاور المحلي وفقا للمخطط التالي.

شكل رقم 13: نموذج عن مخطط جهاز التشاور المحلي

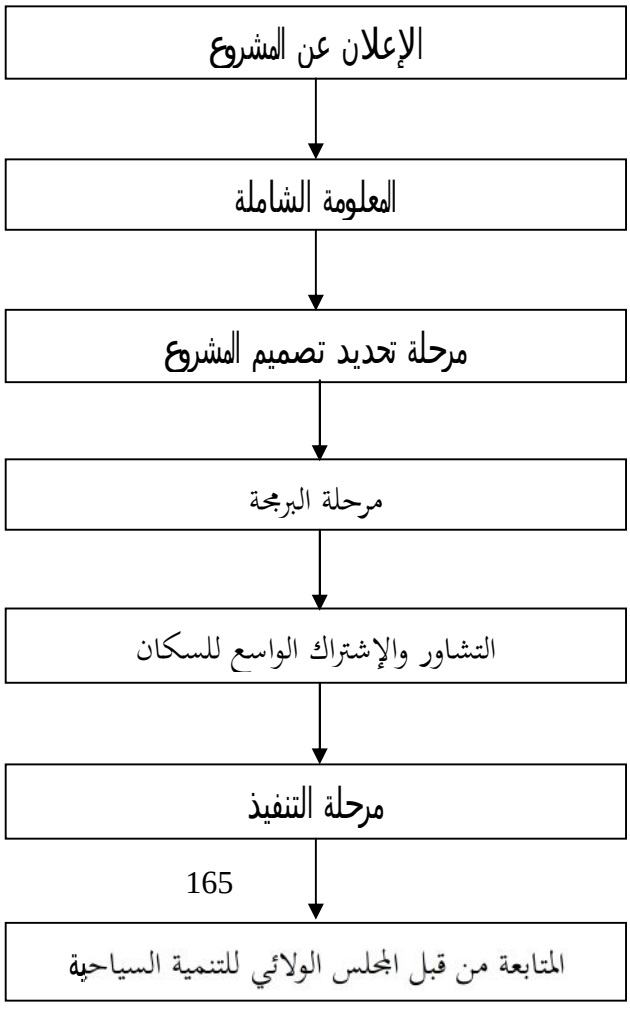

المصدر وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، **الكتاب رقم 02**، " المخطط الاستراتيجي،" الحركيات الخمس وبرامج أعمال السياحة ذات الأولوية"، جانفي 2008، ص56.

الفرع الخامس: مخطط تمويل السياحة

تعتبر السياحة صناعة ثقيلة مستهلكة للاستثمارات على المدى البعيد، وعائداتها بطيئة لكنها ضخمة، إذا ما امتلك شروط النشاط السياحي المحترف والمستقر، فإن عملية تحسين الربح الداخلي منها تتطلب إيجاد دعم ومرافقة من الدولة، وهو دور مخطط التمويل كما هو مبين في النقاط التالية[1]:

- حماية ومرافقة المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة؛
- السهر على تجنب توقف المشاريع السياحية؛
- جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية والمالية؛
- تسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية؛

كما شمل مخطط تمويل السياحة بعض الإجراءات الضرورية نذكر منها ما يلي:

– مرافقة المستثمرين، المرقين وأصحاب المشاريع لمساعدتهم في اتخاذ القرار؛

- تقدير المخاطر وتمويل عتاد الاستغلال؛
- تخفيف إجراءات منح القروض البنكية ومنح الحسم؛
- التمديد في مدة القرض؛
- الدعم ومرافقة المؤسسات المعدة لاحتياجات المؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع.

وتم اقتراح ثلاثة أنواع من الإجراءات للاستجابة لطلبات المؤسسات وهي:

- نظام مرافقة مالي؛
- مساعدات للتكوين والاحتراف؛
- تشجيع شامل للنوعية.

[1] وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، **الكتاب رقم 02**، مرجع سبق ذكره، ص57.

كما تم التفكير في إنشاء أداة جديدة (بنك الاستثمار) لدعم وتنمية الأنشطة السياحية، وتتخذ هذه المساهمة شكل:

- مساهمة الصناديق الخاصة؛
- تمويل مكيف مع خصائص السياحة؛
- تحفيزات نوعية باتجاه الاستثمار السياحي في الهضاب العليا والجنوب؛
- عمليات التأهيل عن طريق تخصيص مبلغ من صناديق التأهيل التابعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الالتزام بالاكتتاب في مخطط نوعية السياحة.

كما يتم تشجيع النشاط السياحي الصحراوي، النشاط العلاجي، الصحي والترفيهي عن طريق[1]:

- تكييف شروط القروض المتفق عليها في إطار تأهيل المؤسسات الفندقية وإنجاز المشاريع الجديدة؛
- تحفيزات ضريبية عن النشاطات السياحية، العلاجية، الصحية، الترفيهية والحمامات البحرية بإعفائها من ضريبة القيمة المضافة (TVA) ؛
- إنشاء صندوق تعاوني للضمان المالي (الكفالات) المفروض على وكالات السياحة والسفر؛
- التمويل بـ 80% لدراسة سقفها 500000دج و بـ 50% لدراسة ثقيلة سقفها 5000000دج؛
- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة (الإطعام ونقل السياح) والسماح لهم بالتكيف أكثر مع السوق بفضل المساعدة في تمويل العتاد الجديد.

المبحث الثاني: أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)

من خلال هذا التقديم عن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)، والذي أبرز موقع المخطط من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وكذا إعطاء الخطوط العريضة عن المنهج المتبع لتنفيذ وتقييم المشاريع الاستثمارية في القطاع السياحي، لابد من إبراز مؤشرات القطاع السياحي وأثره في الاقتصاد الوطني، على المدى المتوسط (2015).

المطلب الأول: مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر في ظل المخطط على المدى المتوسط

[1] وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، الكتاب رقم 02، مرجع سبق ذكره، ص60.

يمكن أن تظهر مختلف مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)، على المدى المتوسط (2015)، من خلال التطرق إلى كل من طاقات الإيواء، وكذا التدفقات السياحية.

الفرع الأول: تطور طاقات الإيواء

يمكن اعتبار طاقات الإيواء أحد أهم المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم وارتقاء القطاع السياحي، وبالنسبة للجزائر فقد عرف القطاع الفندقي تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة بعد انتهاجها لإستراتيجية وطنية لتنمية القطاع السياحي، وفيما يلي نستعرض تطور طاقات الإيواء في الجزائر من 2008 إلى 2014، حسب الجدول التالي:

جدول رقم 39: تطور طاقات الإيواء في الجزائر للفترة (2008– 2014)

السنة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
2008	1105	86642
2009	1110	88694
2010	1122	92377
2011	1125	94021
2012	1136	96497
2013	1176	98804
2014	1186	99852

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2015.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ زيادة طاقات الإيواء في الجزائر من سنة 2008 إلى سنة 2014، وهذا ما يوضحه بدقة الشكل التالي:

شكل رقم 14: تطور طاقات الإيواء في الجزائر للفترة (2008– 2014)

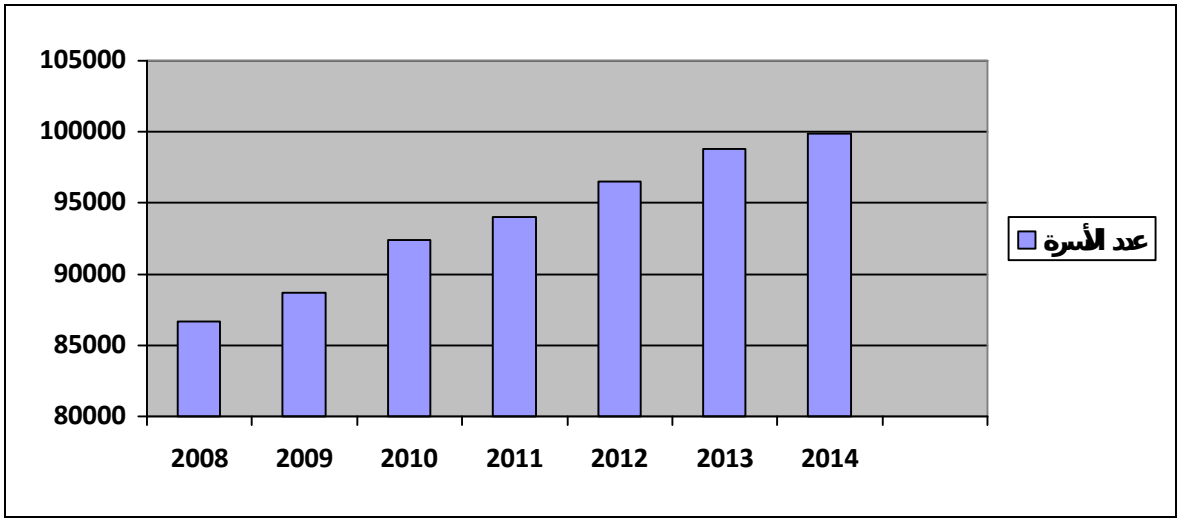

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن طاقات الإيواء في الجزائر في تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى، حيث أن عدد الأسرة كان 86642 **سرير سنة** 2008، ليرتفع إلى 92377 **سرير سنة** 2010، ثم إلى 98804 **سنة** 2013 ليصل عدد الأسرة إلى 99852 **سرير سنة** 2014، **أي زيادة بأكثر من** 13200 **سرير خلال** 6 **سنوات**، كما تم الانتهاء من إنجاز حوالي 51438 **سرير جديد سنة** 2015 لم تستلم بعد، أي ما يعادل بزيادة أكثر من 50% **مقارنة بسنة** 2014.

كما يمكن أن نقوم بتحليل طاقات الإيواء في الجزائر حسب التصنيف كما يلي:

طاقات الإيواء حسب التصنيف: **بالنسبة للجزائر** يتم تصنيف الفنادق من نجمة إلى 05 **نجوم، كما** يوجد فنادق غير مصنفة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 40: تطور طاقات الإيواء في الجزائر حسب التصنيف للفترة (2008– 2014)

		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
05 نجوم	الفنادق	7	7	8	8	8	8	8
	الأسرة	3914	3914	3948	3948	3948	3948	3948
04 نجوم	الفنادق	10	13	15	15	15	16	16
	الأسرة	1847	2531	3560	3560	3560	3761	3761
03 نجوم	الفنادق	85	90	76	76	76	85	85
	الأسرة	15394	16128	14090	14090	14090	14870	14870

نجمتين	الفنادق	99	94	72	72	75	83	85
	الأسرة	12358	12660	8070	8070	9225	9984	10284
نجمة	الفنادق	52	52	58	58	61	75	75
	الأسرة	3967	3967	3804	4380	4484	5007	5007
بدون تصنيف	الفنادق	852	854	893	689	901	909	917
	الأسرة	49162	49494	58905	60549	61190	61234	61985
المجموع	**الفنادق**	**1105**	**1110**	**1122**	**1125**	**1136**	**1176**	**1186**
	الأسرة	**86642**	**88694**	**92377**	**94021**	**96497**	**98804**	**99852**

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2015.

من خلال الجدول نستنتج أن طاقات الإيواء حسب التصنيف، يتمركز أساسا في الفنادق غير المصنفة، والتي تفوق 50% من إجمالي الأسرة المتوفرة في كافة سنوات الدراسة، وهذا يدل على تدني الخدمات السياحية في الجزائر، إلا أن الدولة باشرت في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلى بناء فنادق ومنشآت ذات تصنيف عال يتماشى ومتطلبات السوق السياحية العالمية.

الفرع الثاني: التدفقات السياحية

بما أن أهم مؤشر حقيقي يبرز مكانة القطاع السياحي في العالم هو عدد السياح الوافدين إلى البلد، تشير التقارير أن حصة الجزائر من السياحة الدولية لا تزال ضعيفة جدا، فقد بلغ عدد السياح سنة 2014 نحو 2301373 سائح، في الوقت الذي كان فيه عدد السياح في العالم يتجاوز المليار سائح، مع العلم أن أكثر من 60% من السياح الوافدين إلى الجزائر عبارة عن زيارة الجزائريين المقيمين في الخارج لوطنهم، وحسب معايير المنظمة العالمية للسياحة، فهم سياح في بلدهم الأصلي ويعتبرون سياح أجانب، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 41: توافد السياح إلى الجزائر للفترة (2008- 2014)

السنوات	مجموع الأجانب	الجزائريين المقيمين بالخارج	المجموع العام
2008	556 697	1 215 052	1 771 749

2009	655 810	1 255 696	1 911 506
2010	654 987	1 415 509	2 070 496
2011	901 642	1 493 245	2 394 887
2012	981 955	1 652 101	2 634 056
2013	964 153	1 768 578	2 732 731
2014	940 125	1 361 248	2 301 373

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2015.

من **خلال الجدول السابق** سوف نتطرق إلى الحركة السياحية القادمة إلى الجزائر بشكل أوضح في الشكل التالي.

شكل رقم 15: توافد السياح إلى الجزائر للفترة (2008- 2014)

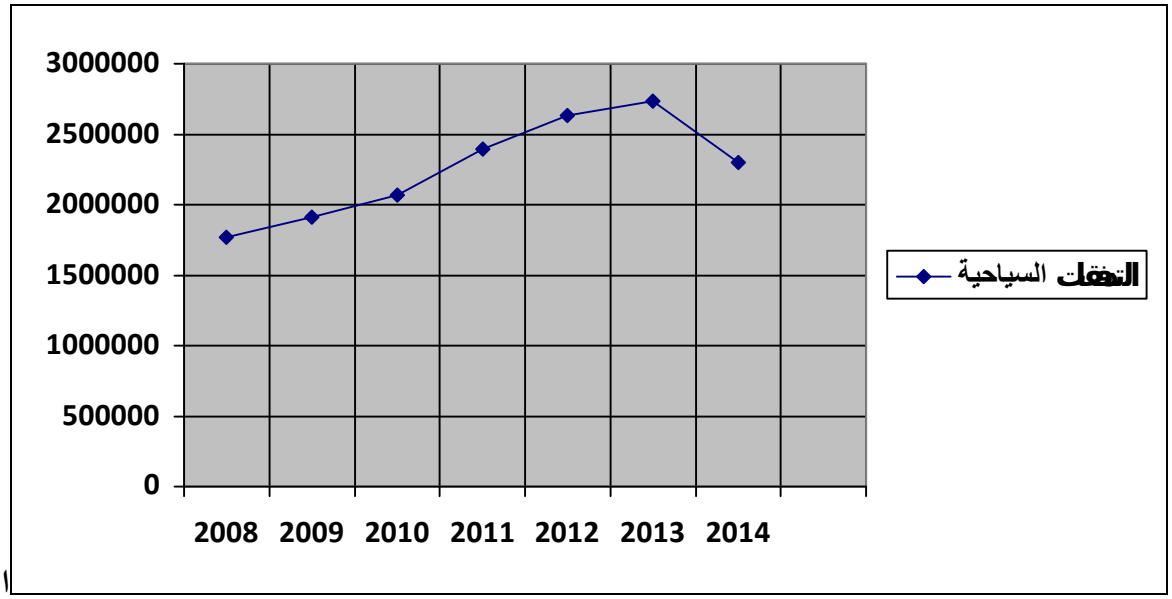

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل أعلاه، **نلاحظ أن التوجه الجديد** نحو **السياحة الخارجية لاسيما ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، قد بدأ يعطي** ثماره في مجال **التدفقات السياحية الأجنبية** نحو

الجزائر، بحيث سجل سنة 2008 قدوم 1771749 سائح موزعين ما بين السياح الأجانب، الذين بلغ عددهم 556697 سائح والجزائريين المقيمين في الخارج، الذين بلغ عددهم 1215052 زائر، ليرتفع العدد إلى حوالي 2301373 سائح سنة 2014 يتضمن 125 940 سائح أجنبي و248 361 1 جزائري مقيم بالخارج.

وتجدر الإشارة هنا أن عدد الزائرين الجزائريين المقيمين في الخارج والقادمين إلى بلادهم يفوق عدد السياح الأجانب، في حين أن عدد السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر، خاصة بعد سنة 2008 عاد إلى الارتفاع المستمر إلى غاية سنة 2013.

إن توزيع السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر حسب الغرض من الزيارة لسنة 2014، كما يلي[1]:

- الراحة والاستجمام: 637739 سائح أجنبي زار الجزائر من أجل الراحة والاستجمام، أي 65% من إجمالي السائحين؛

- الأعمال: 309423 سائح أجنبي زار الجزائر من أجل القيام بأعمال، وهو مايعادل 32% من عدد السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر؛

- المهام (البعثات): 28072 سائح أجنبي زار الجزائر في إطار مهمة، وتمثل 03% من مجموع السياح؛

من خلال الشكل التالي نوضح توزيع السياح الأجانب القادمين إلى الجزائر حسب الغرض من الزيارة لسنة 2015.

شكل رقم 16: توزيع السياح الوافدين إلى الجزائر حسب الغرض لسنة 2014.

[1] وزارة السياحة والصناعات التقليدية، التقرير السنوي لسنة 2015.

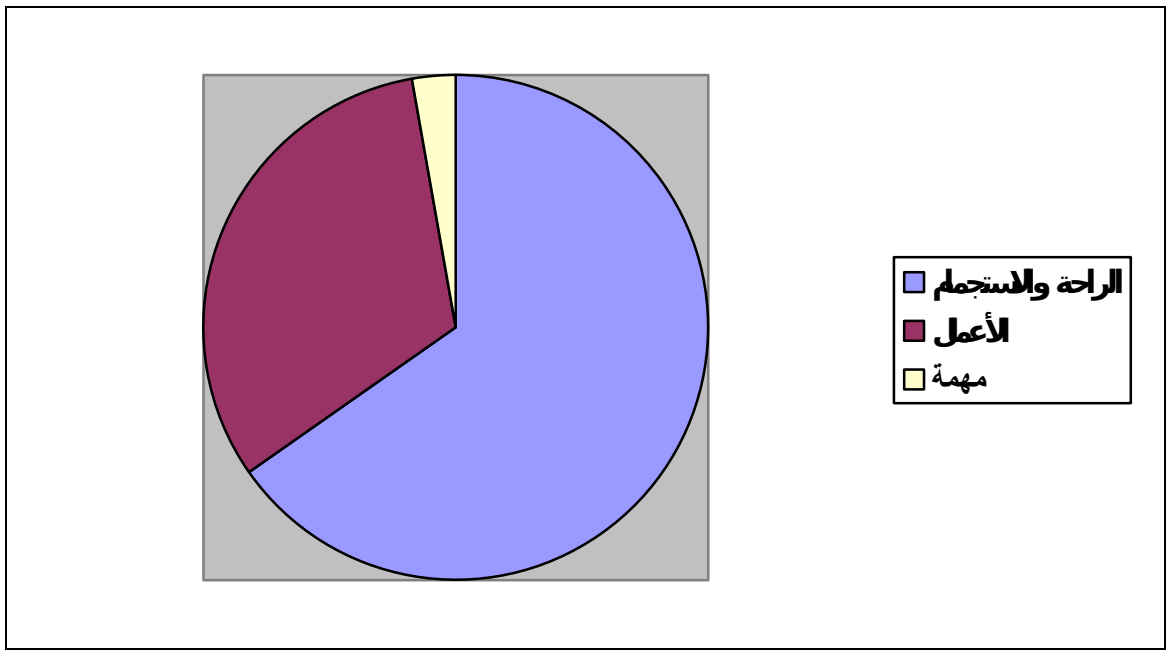

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة

المطلب الثاني: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني في ظل المخطط على المدى القصير

بعد تقديم مؤشرات القطاع السياحي في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)، يتم استعراض أهمية القطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني على المدى القصير (2015).

الفرع الأول: أثر القطاع السياحي في التشغيل

يمثل القطاع السياحي مصدرا رئيسيا للتوظيف والعمالة، لأن هذا القطاع يعتمد أكثر على العنصر البشري في إنتاج الخدمات السياحية. وطبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة، فإن بناء غرفة فندقية جديدة توفر 03 مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة[1]، وبالتالي فإن قطاع السياحة يعتبر ضرورة حتمية للمساهمة في معالجة أزمة البطالة في الجزائر التي تتزايد ما بعد يوم، خاصة مع انهيار أسعار البترول ونقص التوظيف في القطاعات العمومية، بسبب سياسة التقشف التي تنتهجها الحكومة الجزائرية.

ومن خلال الجدول التالي يتضح لنا مستوى التشغيل في القطاع السياحي في الجزائر من سنة 2008 إلى سنة 2014.

[1] Ministère du tourisme: plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, 2013, p.4.

جدول رقم 42: تطور عدد العمال في القطاع السياحي في الجزائر للفترة (2008– 2014)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد العمال	320000	370000	420000	420000	430000	450000	740000

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2015.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن عدد العمال في القطاع السياحي في تزايد مستمر، وهذا ما يوضحه أكثر الشكل التالي.

شكل رقم 17: تطور عدد العمال في القطاع السياحي في الجزائر للفترة (2008– 2014)

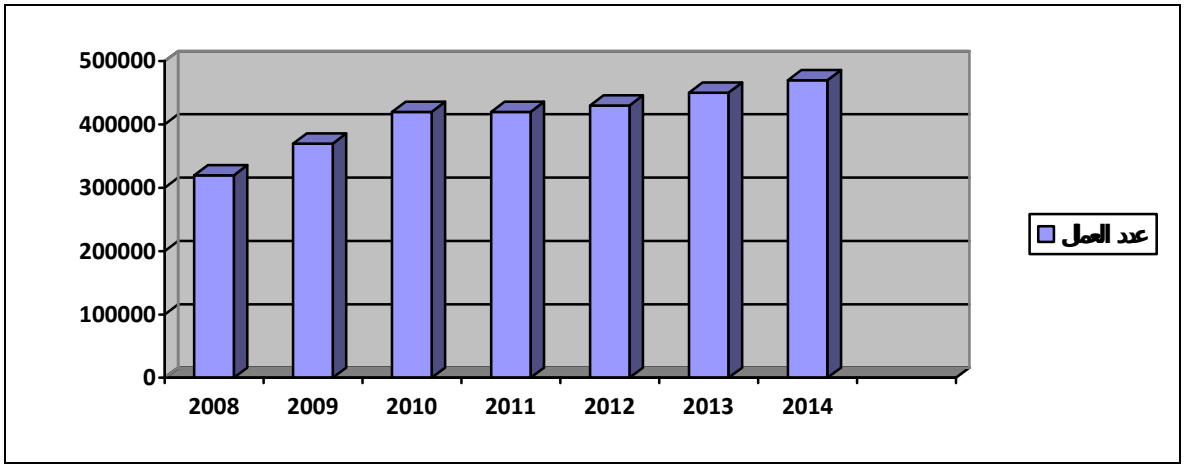

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن عدد العمال في القطاع السياحي، بلغ حوالي 470 000 منصب عمل سنة 2014، في حين لم يكن يتعدى 320 000 عامل سنة 2008، ويرجع هذا إلى الجهود المبذولة في إنشاء المشاريع السياحية.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

تساهم السياحة بقدر وافر في الناتج المحلي الإجمالي للكثير من الدول، وهذا ما جعل معظم الدول تولي اهتماما بالغا لهذا النشاط في مختلف الخطط التنموية، على عكس ذلك، نجد في الجزائر أن القطاع السياحي لم يتوصل بعد إلى لعب دور هام في الاقتصاد الوطني، كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم 43: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2008-2014) **الوحدة (%)**

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المساهمة في PIB	2,05	2,30	2,30	2,40	2,60	2,65	2,72

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2015.

من خلال هذا الجدول، يتضح أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي لم تتعد 2.72 %، وهي نسبة ضئيلة جدا قياسا ببعض الدول الأخرى، حيث تساهم السياحة في تونس على سبيل المثال بحوالي 07% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تشير إحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة، إلى أن متوسط مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى حدود 10 %.

إن قلة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ، يرجع للأسباب التالية:

- اعتماد الدولة الجزائرية في الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات، مما أدى إلى عدم الاهتمام بالقطاع السياحي.
- نقص مراكز التكوين الخاصة بالقطاع السياحي، والتي لا تسمح للاستجابة المتزايد لهذا القطاع لليد العاملة المؤهلة.
- تركيز وكالات السياحة والسفر على السياحة الخارجية والمتمثلة في الحج والعمرة، وبالتالي عدم المساهمة في تنمية السياحة الداخلية.
- قلة مراكز الاستقبال والمتمثلة في الفنادق والقرى السياحية، بحيث لا تستطيع تلبية حاجات السياح الأجانب والمواطنين المحليين.
- الارتفاع الفاحش للأسعار في القطاع السياحي.

مما سبق يتبين أن القطاع السياحي في الجزائر لم يصل إلى المستوى الذي وصلت إليه الدول المجاورة (تونس والمغرب)، رغم تفوق الجزائر على هذه الدول من حيث الإمكانيات سواء المادية أو

الطبيعية، ذلك كون القطاع السياحي في الجزائر فيه العديد من المقومات لم تستغل بعد، ويحتاج إلى بنية واسعة من المؤسسات السياحية، وخدمات متنوعة، بحيث تكون فرص نجاح الاستثمار في هذا القطاع كبيرة، إذا ما رافق ذلك تطورا في قطاعات الخدمات المساندة للسياحة مثل النقل[1].

الفرع الثالث: مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات

في هذا الشأن، يوضح الجدول التالي الإيرادات والنفقات المالية التي حققتها الجزائر من القطاع السياحي: من سنة 2008 إلى سنة 2014.

جدول رقم 44: إيرادات ونفقات الجزائر من السياحة للفترة (2008– 2014) الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النفقات	394	470	500	490	520	545	580
الإيرادات	300	330	400	430	470	495	510
الرصيد	94-	140-	100-	60-	50-	50 -	70-

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2015.

الإيرادات والنفقات المالية التي حققتها الجزائر من السياحة، يظهرها الشكل التالي بأكثر وضوح.

شكل رقم 18: إيرادات ونفقات الجزائر من السياحة للفترة (2008– 2014)

[1] Ministère du Tourisme et de l'Artisanat © 2013 voir le : http://Www.mta.gov.dz/accueil.htm

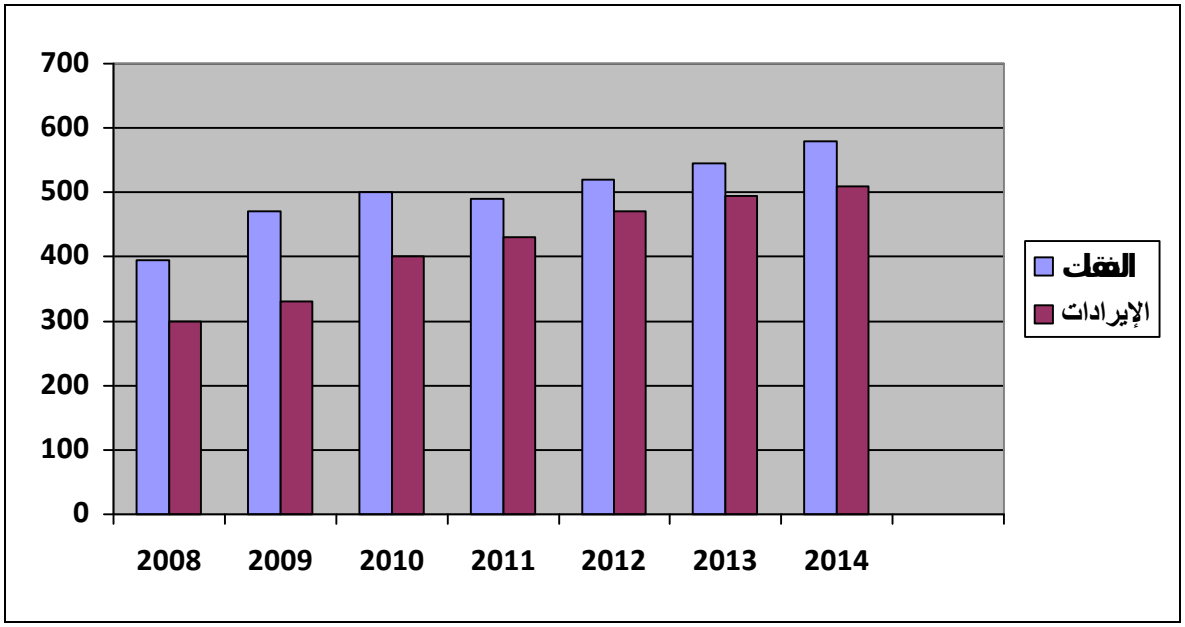

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الشكل والجدول السابقين، يستنتج أن تطور الإيرادات السياحية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2014 عرف نموا متزايدا، لكن هذا التطور الإيجابي في الإيرادات يقابله تطور أكبر في قيمة النفقات السياحية خلال هذه الفترة، مما انعكس سلبا على الرصيد السياحي، إذ بلغ سنة 2014 عجز بـ 70 مليون دولار.

المبحث الثالث: مراحل تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 والآليات المقترحة لتنمية القطاع السياحي في الجزائر

رغم تعدد المخططات التنموية في مختلف القطاعات إلا أن الكثير منها لاقت صعوبات في التنفيذ لذلك حاول المشرع الجزائري صياغة آليات جديدة لتنفيذ المخططات التنموية لاسيما المخطط التوجيهي للتنمية السياحية.

المطلب الأول: مراحل تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030

لتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يجب المرور عبر ثمانية مراحل وهي[1]:

أولا: وضع هيكل القيادة

تمثل هذه المرحلة الخطوة الأولى لتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وهذا بتعيين **كل من** مدير الهيئة ومختلف رؤساء المهام والمكلفين **بالمهام، وينظم اجتماع الانطلاق من أجل:**

- **تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة** السياحية، وشرح أهدافه ومحتواه.
- تنظيم المستفيدين من المتعاملين في السياحة (الجلسات **الجهوية والوطنية لتنمية السياحة** آفاق 2030).
- **توضيح أدوار كل متدخل.**
- تحديد البرنامج التقديري لإنجاز **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.**
- تحديد طريقة سير الوحدة.
- تخطيط اجتماعات العمل.

ثانيا: تنظيم ورشات العمل لكل مشروع

خلال هذه **المرحلة، يتم إبراز** هدف ورشات العمل في جمع كل أعضاء الخلية للعمل حول مشروع محدد، وتحديد الطريقة العملية المناسبة، كما تعالج ضمن الورشات مختلف الإشكاليات (الهياكل **المالية، الفروع العقارية**، فيما بين القطاعات والمتعلقة بكل مشروع ذو أولوية)، بحيث يتم التطرق لكل مشروع من مختلف أوجه **إشكالاته،** كما يتوجب على الورشات أن تسمح بتحديد مخطط العمل وأولويات التدخل، وكذلك الحصة العمومية في الميزانية **التقديرية لإنجاز المشروع.**

ثالثا: تعريف الإستراتيجية وفقا لكل قطب سياحي

بناء على ما تم الوصول إليه في المرحلة السابقة، يتوجب في هذه المرحلة على كل مكلف بمهمة محلية، أن يحدد مراحل تنفيذ المخطط على مستوى قطبه، وهكذا تبرز أولويات التدخل كما حددتها

[1] وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، الكتاب رقم 04، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الجزائر، 2008، ص32.

مختلف الورشات التي تخص القطب السياحي الذي يتولى التكفل به، ويقوم بإعداد رزنامة تقديرية وتحديد مختلف الدراسات الضرورية لإنجاز الأقطاب (دراسة السوق، قابلية الإنجاز والتهيئة).

رابعا: انطلاق المرحلة قبل العملية للمخطط

خلال هذه المرحلة يتم اجتماع اتصالي مع ممثلي القطاعات **الأخرى، الفاعلين المحليين المعنيين** بكل مشروع وممثلي مختلف الفروع، والشروع في الدراسات ومتابعتها، ووضع المرصد وأداة المتابعة وتقييم الأقطاب السياحية للامتياز، والبحث عن المستثمرين والمرقين، بالإضافة إلى تنظيم الفروع والمهنيين **الاجتماعيين.** وبهذا الخصوص تمت برمجة جلسات وطنية للتنمية السياحية لآفاق 2030، **مع بداية سنة** 2008 **بعنوان إطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية** 2030، من أجل تحويل الجزائر إلى بلد سياحي عن طريق ما يلي:

- مضاعفة جاذبية وشهرة وجهة الجزائر؛
- تطوير وتأهيل العرض داخل الأقطاب السياحية للامتياز؛
- تحديد مخطط نوعية السياحة من قبل الزبون؛
- حشد التمويل العملياتي.

خامسا: انطلاق أول الورشات والمفاوضات

انطلاق الورشات الأولى ذات الأولوية، التي لا تعترضها صعوبات خاصة العقار، أو إعادة تأهيل الموجود منه ويتم ذلك من خلال:

- تنظيم مسابقات التحكم في الأعمال؛
- اختيار مقدمي الخدمات؛
- دراسات التنفيذ؛
- انطلاق الورشات.

يتعين على رؤساء المهام بمجرد انطلاق الورشات الأولى، الشروع في المفاوضات الضرورية لتنفيذ المشاريع الأخرى للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (إشراك القطاعات الأخرى، اقتناء العقار، البحث عن التمويل، دعم المرافق والتعرف على الشركاء).

سادسا: وضع إستراتيجية للترقية والاتصال

يشكل الإعلام الصورة الذهنية حول المقصد السياحي، بحيث يتوجه في مرحلة أولى إلى المحترفين (المتعامل السياحي ووكالات السفر) لاستعادة الثقة وتجديد صورة الجزائر، وإعطاء ضمانات بتنمية سياحية ذات نوعية، بحيث يجب أن تكون الإستراتيجية على مراحل متتالية (تحديد الأسواق المستهدفة، الأهداف حسب الأسواق، تعريف المنتجات الثنائية وتحديد وسائل ووكائز الاتصال).

سابعا: إطلاق مخطط نوعية السياحة

يتم دعم تجسيد مخطط نوعية السياحة، بمعرفة المؤسسات الفندقية (الفنادق، المخيمات والإقامات)، أصحاب المطاعم، الدواوين السياحية المحلية، وكالات السياحة والسفر والناقلين.

وتشمل عملية مخطط نوعية السياحة 20% من الحظيرة الفندقية بواسطة تنشيط الهيئات، النقابات المهنية (الاتحادية الوطنية للفندقيين، جمعية أصحاب المطاعم التي يجب إنشاؤها وتشجيعها)، كما تدعم بواسطة:

- عصرنة المؤسسات السياحية؛
- التصنيف القانوني؛
- مخطط التكوين؛

ثامنا: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)

تعتبر مرحلة تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آخر مرحلة من خلال إنجاز المشاريع المدعومة بمختلف الإجراءات المرافقة، بالارتكاز على مخططات العمل المحددة في المرحلتين الثانية والثالثة، كما يتعين على هيئة القيادة عقد اجتماع كل ستة أشهر، للوقوف على درجة تقدم المشاريع وإحصاء الاختلالات، وإعادة ضبط طريقة العمل الضرورية.

المطلب الثاني: الآليات المقترحة لتنمية القطاع السياحي في الجزائر لدعم الاقتصاد الوطني

سنحاول الوصول من خلال هذا المطلب إلى بعض الآليات التي قد تساهم في ترقية القطاع السياحي في الجزائر، وهذا لدعم الاقتصاد الوطني في ظل انهيار أسعار المحروقات ونقص مداخيل الدولة من العملة الصعبة.

أولا– استكمال إنجاز مشاريع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: إن تعدد المخططات والبرامج التنموية للقطاع السياحي دون تنفيذها، يدل في الواقع على نقص في النظرة المستقبلية وفي القناعات الضرورية لرسم سياسة وطنية مستقرة ومتناسقة، لتطوير هذا القطاع الاقتصادي، لذا يجب متابعة انجاز واستكمال مشاريع المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية في الوقت المحدد.

ثانيا– تهيئة وتطوير الموارد البشرية: نظرا للمتغيرات التي يشهدها العالم اليوم في بيئة الأعمال، أصبح من الضروري على المؤسسات السياحية تطوير أداء مواردها البشرية، بهدف مواجهة هذه التحديات، باعتبار أن عائد الاستثمار في تنمية الموارد البشرية يفوق عائد الاستثمار المادي، وهذا التطوير يكون داخل وخارج المؤسسة، ولعل من أهم مجالات الاستثمار في تنمية العنصر البشري ما يتعلق بالتعليم والتدريب، كون الاستمرارية في التعليم والتدريب منهجا ضروريا لتنمية الموارد البشرية وتحقيق أفضل النتائج.[1]

ثالثا– ضمان توفير وتسهيل الخدمات السياحية: لتنمية للقطاع السياحي يجب ضمان توفير الخدمات والتسهيلات السياحية، ويتم ذلك من خلال ما يلي:[2]

- خدمات وتسهيلات المعلومات السياحية.
- خدمات وتسهيلات الوكالات السياحية.
- خدمات وتسهيلات البنية التحتية.
- خدمات وتسهيلات خاصة بالإطعام والإقامة.
- خدمات وتسهيلات أمنية.

[1] مصطفى أحمد السيد: الموارد البشرية العربية، أخبار الإدارة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 30، القاهرة، مصر، 2000، ص78.

[2] ياقوت أمينة مختار: كيفية اجتذاب أسواق جديدة للسوق المصرية، مجلة البحوث السياحية، وزارة السياحة المصرية، عدد ديسمبر 2008، ص13.

رابعا– إعادة الاعتبار للوكالة الوطنية لتنمية السياحة: والتي أنشئت سنة 1998،حيث أوكلت لها المهام التالية:[1]

- إنجاز الدراسات وتهيئة وتسيير **مناطق التوسع السياحي.**
- إدراج مهام الهندسة الفندقية والسياحية، وتطوير خدمات الدراسات والاستشارات لصالح **المتعاملين والمستثمرين.**
- **التكفل بمهام تثمين القدرات السياحية، بالسهر على انسجام كافة الأنشطة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية.**
- **تكوين احتياطات عقارية.**
- التحكم في كافة الإنجازات المسندة إليها.

تسمح هذه المهام للوكالة الوطنية للتنمية السياحية في التحكم في كافة مناطق التوسع **السياحي،** وبالمبادرة بكل عمل يرمي إلى ضمان تنافسية العرض السياحي الوطني.

خامسا– تنظيم وتأطير النشاط السياحي: تحديد القواعد والحدود التي يلتزم بها جميع الأطراف المعنية **بالقطاع السياحي، وفقا لما يلي:** [2]

1– تحديد قواعد التهيئة السياحية: يجب على الدولة أن تقوم بما يلي:

- **تثبيت حدود التهيئة السياحية، التنمية وقدرات التحمل الإقليمي والبيئي لكل مشروع**
- الحرص على الطابع المتكامل للتهيئة وإدراجها في **الأقاليم**
- الحرص على التهيئة في العمق بالنسبة لأقطاب الاستجمام البحري
- **تحديد موقع كل قطب سياحي وتعريف الفروع.**

2– توحيد الإجراءات على جميع الفاعلين في القطاع السياحي: عن طريق الإعلان عن مسعى موحد يطبق على جميع المستثمرين في القطاع السياحي، كما يجب الالتزام بشروط مسبقة في كل مشروع **والمتمثلة فيما يلي:**

[1] وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، الكتاب رقم 04، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الجزائر، 2008، ص8.

[2] وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، الكتاب رقم 04، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الجزائر، 2008، ص18.

- إعداد دراسة عن الانعكاسات المحتملة للمشروع؛
- تحديد المفهوم المطور بالنسبة للمشروع؛
- اشتراط مخطط توجيهي لمشروع الاستثمار؛
- الضمان المالي الضروري لكل مشروع مع إشراك بنك من الدرجة الأولى؛
- اشتراط مخطط الأعمال بالنسبة لكل مشروع.

سادسا– التواصل والتشاور بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى: لترقية القطاع السياحي يجب أن يكون هناك طابع من التواصل والتشاور بين مختلف هياكل القطاع السياحي والقطاعات الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار منطق كل قطاع، ويمكن تلخيص أهم مجالات التشاور كالآتي:

جدول رقم 45: مجالات التشاور بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى

المجالات	التفاعل مع القطاع السياحي
التهيئة والبيئة (السكن، التعمير والمالية)	التخطيط العقاري في إطار مخطط شغل الأراضي، التحكم في الانعكاسات، تسيير الموارد والتدفقات.
الأشغال العمومية والنقل	تشييد الطرقات
الماء والطاقة	استخدام الموارد المائية ومختلف أنواع الطاقة
التعليم والتكوين المهني	تكوين المستخدمين
الصناعة التقليدية	تطوير المنتوجات وإنشاء شبكات البيع
الثقافة	إحياء التقاليد وإعادة الاعتبار للمباني مثل القصور والمواقع القديمة
الداخلية والجماعات المحلية والشؤون الدينية	استغلال التقاليد والأعياد الدينية
التجارة، الصناعة والفلاحة	تشكيل عرض مهيكل وذو نوعية

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، الكتاب رقم 04، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الجزائر، 2008، ص27.

سابعا– نشر الوعي وتهيئة المجتمع المحلي للتفاعل الايجابي مع النشاط السياحي: يجب العمل على نشر الوعي وتهيئة المجتمع المحلي للتفاعل الإيجابي مع النشاط السياحي، والذي يتطلب بعض الوسائل، نذكر منها ما يلي:

- إصدار الخرائط السياحية وتوزيعها على السياح أثناء دخولهم إلى الوطن بغية الإعلان والترويج.

– تحسيس ونشر الوعي والثقافة السياحية لدى أفراد المجتمع على مدى أهمية القطاع السياحي في تنمية الاقتصاد الوطني، وتهيئته لاستثمار المقومات السياحية المتاحة.

- تثقيف الموظفين في القطاع السياحي بأهمية الجودة، والتي تعتبر أحد الركائز الأساسية في تحسين أداء المنظمات الفندقية بشكل خاص، فضلا عن دورها في تعزيز القيم والمعتقدات والسلوكيات لدى العاملين في القطاع السياحي، عن طريق عقد دورات تثقيفية لكسب معارف وتقنيات جديدة والإطلاع على تجارب الدول المنافسة، ومن الضروري تركيز اهتمام إدارات المنشآت الفندقية على دراسة عناصر ثقافة الجودة، وما تتطلبه من بيئة ملائمة، وهو ما يعكس أهمية تحقيق برامج إدارة الجودة الشاملة، بما يعزز موقف الشركات التنافسية. [1]

ثامنا– تبسيط إجراءات الدخول للسياح والتجهيزات السياحية: باعتبار السياحة منتج غير قابل للتصدير، بحيث تستدعي حضور السياح إلى الدول السياحية، لذا يجب تسهيل إجراءات منح التأشيرات والدخول، لأن صعوبة وطول المدة للحصول على التأشيرة تؤدي بالسائح إلى تغيير الوجهة، إضافة إلى منح تخفيضات جبائية على أعباء بعض المؤسسات والمتمثلة في تطبيق نسبة مخفضة في ميدان الحقوق الجمركية بالنسبة للتجهيزات المستوردة في إطار إنجاز المشاريع السياحية.

تاسعا– القضاء على السوق السوداء في التعامل بالعملة: من بين أهداف ترقية القطاع السياحي، الحصول على إيرادات بالعملة الصعبة، والتي تمر عبر المؤسسات الرسمية والمتمثلة في الأجهزة المصرفية، لذا فانتشار السوق السوداء للعملة يعتبر من معوقات القطاع السياحي، من خلال إضعاف القيمة الحقيقية لهذا القطاع، وضعف ثقة السائح بالبلد، لذلك يجب تنظيم ومراقبة التعامل بالعملة الصعبة بصورة قانونية وواضحة لغرض القضاء على هذه السوق التي تهدم الاقتصاد الوطني[2].

[1] ماهر عبد العزيز توفيق: صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 203.

[2] خالد كواش: أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 187.

خلاصة الفصل الرابع:

تم من خلال المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 تحديد التوجهات الكبرى للقطاع السياحي في الجزائر، كونها تعكس رغبة وإرادة الدولة للنهوض بالقطاع السياحي، تحسين وجهة الجزائر وجودة الخدمات السياحية، وتفعيل دور القطاع الخاص حتى يلعب دوره في تنمية القطاع السياحي، وهذا بتوفير الظروف الملائمة والكفيلة بإنجاح المشاريع السياحية المسطرة.

أعطى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق 2030 الذي صودق عليه في مجلس الحكومة سنة 2008 نتائج إيجابية من خلال اعتماد 821 مشروع سياحي بطاقة استيعاب تفوق 104 آلاف سرير جديد بتكلفة تقدر بـ340 مليار دينار ما يمكن من استحداث أكثر من 50 ألف منصب شغل جديد.

لكن تقييم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، على المدى المتوسط (2015) كانت بطيئة، بحيث أثبتت النتائج المتوصل إليها فشل أهداف هذا المخطط، وهذا من خلال عدم تطابق الأرقام التي كان يرجي تحقيقها وتوقعها، مع الأرقام المسجلة، إذ كان من المتوقع استقبال نحو 05 مليون سائح سنة 2015، وتحصيل أزيد من مليار دولار من العملة الصعبة، ورفع طاقة الإيواء بأكثر من 25 ألف سرير، مع استلام 20 قرية سياحية، و05 حدائق إيكولوجية و 03 مراكز كبرى للصحة والرفاهية، لكن الواقع أثبت عكس ذلك، إذ لم يتحقق كل ما كان متوقعا، حيث جمدت جل المشاريع الكبرى مثل القرى السياحية الضخمة التي كان ينتظر منها الكثير في تحسين صورة الجزائر السياحية. إن هذا التأخر في إنجاز المشاريع السياحية المبرمجة، رغم وفرة السيولة المالية في زمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على المدى المتوسط يرهن نجاح هذا المخطط وخاصة مع انهيار أسعار المحروقات وسياسة التقشف المطبقة من طرف الحكومة على جميع القطاعات، رغم ذلك يمكن تدارك التأخر وإعطاء انطلاقة جديدة لإنجاز المشاريع التي يمكن أن تحسن صورة الجزائر السياحية، وبالتالي المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.

الخـاتمة

الخاتمة:

من خلال هذا البحث توصلنا إلى أن السياحة تعد بين أهم الأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمي، حيث عرفت تطورا ونموا كبيرا عبر الأزمنة، وكان للتطور التكنولوجي والاقتصادي الذي عرفه العالم لاسيما في قطاع النقل وخاصة النقل الجوي الذي سمح بالوصول إلى المناطق البعيدة، وتزايد أوقات الفراغ والعطل، الأثر الإيجابي على نمو وازدهار السياحة في العالم، كما أن تنوع أنشطة السياحة والسفر يجعل منها مجالا خصبا للأعمال والأرباح، فهي تدر مليارات الدولارات على اقتصاديات الدول التي تهتم بالصناعة السياحية.

وتعتبر صناعة السياحة من الصناعات الهامة في الآونة الأخيرة لما لها من أهمية كبيرة في دعم عملية التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، لأن مجالات السياحة بتنوع أنشطتها الخدمية وعلاقتها بالتنمية المستدامة أصبحت مثار اهتمام الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع والنفس والجغرافيا، فهي تعتبر مصدر من مصادر تدفق العملات الأجنبية وبذلك تساهم في جلب رؤوس الأموال من الداخل والخارج، كما ينعكس أيضا تنوع الأنشطة السياحية والسفر والتنقلات في توفير فرص عمل كثيرة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وبذلك تساهم في الحد من البطالة التي تعاني معظم الدول منها.

وبالرغم من الأهمية الاقتصادية الكبرى لهذا القطاع من جهة وثراء بلادنا بالمنتجات السياحية المتنوعة والمتميزة من الموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية من جهة أخرى، إلا أن القطاع يعاني من عدة مشاكل حالت دون تطوره، ذلك أن الجزائر انتهجت منذ الاستقلال سياسة اهتمت من خلالها بالقطاع الصناعي والزراعي، مهمشة بذلك القطاع السياحي من خلال قلة الاستثمارات المرصودة للقطاع في جميع مخططات التنمية، وفي إطار السياسة الإصلاحية التي انتهجتها الجزائر في جميع القطاعات في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق، كان للقطاع السياحي المكانة من هذه الإصلاحات حيث انتهجت سياسة سياحية تهدف إلى تحديد المعالم السياحية ومناطق التوسع السياحي من أجل ترقية وتطوير المنتج السياحي والاهتمام بالاستثمار فيه في إطار سياسة التنمية المستدامة للسياحة.

– تعتبر السياحة قطاع اقتصادي له فاعليته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مساهمته في جلب العملة الصعبة وخلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة وبذلك يساهم في تنشيط وتفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث يمتاز الاستثمار في المجال السياحي بطول فترة الإنجاز فيه، وبضخامة رؤوس الأموال المستثمرة.

– رغم ما تتوفر عليه الجزائر من مقومات سياحية هائلة ومتنوعة إلا أنها لم تستغلها الاستغلال الأمثل، لأنها انتهجت منذ الاستقلال سياسة اهتمت من خلالها بالقطاع الصناعي والزراعي مهمشة بذلك **القطاع السياحي.**

– على الرغم من المحاولات العديدة لترقية الاستثمار في مجال **السياحة إلا أن هذا القطاع ما**زال يعاني **من عدة مشاكل لاسيما مشكل التمويل و مشكل العقار السياحي** بالاضافة إلى ضعف البنى التحتية **والمشاكل الإدارية والأمنية.**

- توجد إستراتيجية **مستقبلية من خلال** المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي تم إعداده على أساس تشخيص شامل يبرز **خصوصا** النقائص التي تميز هذا القطاع المحدث للثروات **وبشكل الإطار** الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية بالجزائر في آفاق سنة **2030** وهكذا فإنه يهدف إلى تقديم **رؤية للتنمية السياحية** على المدى القصير والمتوسط و**الطويل (2009-2015-2030)** من جهة وإلى **تحديد أدوات تنفيذ** هذه السياسة وإقرار شروط نجاعتها من جهة أخرى.

من خلال ما تقدم يمكن تلخيص ما تم التوصل إليه في مجموعة من الاستنتاجات:

- تشهد السياحة العالمية تطورا كبيرا حيث بلغ عدد السياح في العالم **1.2 مليار سائح سنة 2015 بزيادة نسبتها 4% مقارنة مع 2014**. ويقابل ذلك مجموع **الإيرادات السياحية أكثر من 800 مليار** دولار أمريكي. ويرجع تطور الحركة السياحية إلى الاهتمام الذي أولته الدول بالسياحة وتنميتها، وكذا ارتفاع مستوى الدخل ومستوى معيشة الأفراد، في ظل تنوع المنتجات السياحية ووجود سوق سياحية بها منافسة قوية.

- **إن تنوع أنشطة السياحة** والسفر يجعل منها مجالا خصبا للأعمال والأرباح، فتعتبر المشاريع السياحية من أكثر البرامج جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، فتتعدد مجالاته مثل **أماكن الإيواء الفندقي، القرى السياحية، مراكز الاستشفاء والعلاج،** وكذلك أماكن الترفيه والترويج **والمراكز** الرياضية والمطاعم ...الخ، كل هذه المشاريع المحسوبة على السياحة يمكن **تدر مليارات الدولارات على المستثمرين.**

– إن المشكلة الرئيسية التي تقف كحاجز أمام الكثير من الاستثمارات وخاصة الاستثمارات في المجال السياحي هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللا**زمة لتكوين رؤوس الأموال، وطالما أن دخول الأفراد**

منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة، لذلك فإن التنمية الاقتصادية تتطلب العمل بكافة الطرق والأساليب على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الاقتصادي. إن التنمية الاقتصادية بصفة عامة والاستثمارات بصفة خاصة هي التي تحدد مصادر التمويل، لذلك فإن تمويل الاستثمارات تقتضي البحث عن مصادر لها والتي نحصرها في: الموارد المحلية، التمويل المصرفي، التمويل عن طريق السوق المالية، الموارد الخارجية.

- إن النتائج التي حققتها الجزائر في قطاع السياحة لا تعكس المقومات السياحية والموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية التي تزخر بها، حيث كان قطاع السياحة مهمشا ضمن مخططات التنمية وكانت نسبة الاستثمارات المخصصة في المراتب السفلى، ويبرز ذلك من خلال ضعف طاقات الإيواء السياحي وكذا انخفاض تدفق عدد السياح خاصة الأجانب.

- تعمل الجزائر على تطوير مناخها الاستثماري لزيادة حصتها من التدفقات الاستثمارية الدولية بتكريس الإصلاحات الاقتصادية ومراجعة الإطار القانوني فيما يخص الاستثمارات، حيث عرف قانون الاستثمار تطورا لمواكبة التغيرات العالمية من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي ويمنحه تسهيلات وتحفيزات في جميع المجالات بما في ذلك قطاع السياحة الذي يضمن فرصة استثمار مربحة، ورغم كل هذا يبقى المناخ الاستثماري في الجزائر لا يساعد على جلب رؤوس الأموال لما يشوبها من مخاطر.

– عدم اهتمام المستثمر سواء الخاص، المحلي والأجنبي بالمجال السياحي رغم محاولات الدولة لترقية وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع بإصدار النصوص التشريعية والتنظيمية.

- إصدار قوانين خاصة بالسياحة لتكريس الإستراتيجية المتبعة، ويتعلق الأمر بالقانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة الذي يشجع الاستثمار من أجل ترقية السياحة ويحدد التوجهات الكبرى للتنمية السياحية، والقانون 03-02 المتعلق بتحديد قواعد استغلال الشواطئ لأغراض سياحية، والقانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية والذي يحدد شروط تنظيم العقار السياحي، إضافة إلى دور الدولة في تهيئة بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية.

- يعاني الاستثمار السياحي من مشاكل تعيق سيره وتتمثل هذه المشاكل في:

- ✓ مشكل تمويل الاستثمارات السياحية والذي يعتبر أكبر المشاكل التي تعرقل مسار التنمية السياحية في الجزائر من خلال عدم تقديم قروض طويلة الأجل تتناسب مع طبيعة الاستثمارات السياحية وخصوصياتها.
- ✓ مشكل العقار السياحي الذي عرف تطورا ملحوظا من خلال الأرقام المسجلة حيث انخفض عدد المشاريع المتوقفة بسبب هذا المشكل.
- ✓ المشاكل الإدارية التي عرفت تزايدا في السنوات الأخيرة هذا ما ساهم في توقف العديد من المشاريع الاستثمارية في السياحة.
- ✓ المشاكل التقنية وتدهور البنى التحتية وكذا المشاكل الأمنية التي هي قريبة من الزوال.

- نظرا للظروف التي يعيشها واقع السياحة في الجزائر، استوجب على السلطات العمومية النظر في هذا القطاع حتى يساهم في التنمية الاقتصادية، وانعكس هذا على السياسة السياحية الجديدة لسنة 2000، وإعداد خطة للتنمية المستدامة للسياحة تمتد إلى غاية 2010، وبعد سنتين عدل ببرنامج آخر يمتد إلى غاية 2013، ليعدل في سنة 2008 ببرنامج آخر يمتد إلى غاية 2030 من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يهدف إلى تقديم رؤية للتنمية السياحية على المدى القصير والمتوسط والطويل (2009-2015-2030)، والذي يعتبر أحد أهم المخططات التنموية السياحية التي وضعتها الجزائر، ليس فقط من خلال حجم الموارد المخصصة لها، وحجم الطاقة الفندقية المخطط الوصول إليها، وإنما كونه خطة تسويقية طويلة الأمد، رغم تجميد معظم المشاريع السياحية المخصصة لهذا المخطط، وخاصة القرى السياحية التي كان ينتظر منها الكثير لتنمية القطاع السياحي.

مقترحات الدراسة:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات وذلك على النحو الآتي:

- العمل على تحسين وتسويق صورة الجزائر في الداخل والخارج عن طريق تكثيف طرق الترويج والإشهار، إضافة إلى إصدار خرائط سياحية وتوزيعها على السياح في مراكز العبور والمطارات والموانئ وتكثيف جهود مكاتب السياحة في الخارج.

- العمل على تنمية البنية التحتية والمرافق الأساسية، كالكهرباء والماء وقطاع النقل ووسائل الاتصال وتطويرها لمواكبة التطورات التكنولوجية في العالم، باعتبارها ركائز ودعائم لقيام تنمية سياحية فعالة.

- تنويع المنتج السياحي من خلال إدخال أنواع جديدة من السياحة لجلب أنواع آخرين من السياح، مثل سياحة المغامرات والسياحة العلاجية، وغيرها من أنواع السياحة الأخرى، مع عدم التفريط في أنواع السياحة الموجودة في الجزائر والعمل على تطويرها وحماية معالمها من أجل تنمية سياحية شاملة.

– يجب إتباع سياسات اقتصادية قائمة على شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص في المجال السياحي وتوفير البيئة التشريعية المناسبة لإحداث مناخ استثماري ملائم، والالتزام بالتحديث والتطوير الإداري والقانوني والاقتصادي والهيكلي عبر برنامج إصلاح سياحي شامل.

- تشجيع المنافسة بين المؤسسات السياحية من أجل الرفع من مستوى الخدمات السياحية المقدمة، وكذا إعطاء خيارات كثيرة للسائح في الجزائر.

- ضرورة النهوض بالصناعات التقليدية باعتبارها متمم للقطاع السياحي من خلال تشجيع الحرف لما لها من أهمية في تنشيط الحركة السياحية ونشر الثقافة السياحية في الأوساط الشعبية، وكذا التعريف بأهمية السياحة وانعكاساتها على المجتمع، وهذا حتى يكون للسياحة تأثيرا إيجابيا في تكريس ثقافة حسن الاستقبال وكرم الضيافة.

- ضرورة تقديم مزايا وتسهيلات للاستثمارات السياحية ذات الطابع الصحراوي، من خلال توفير الضروريات اللازمة من مرافق عامة وبنية تحتية صلبة، وحماية المنتج الثقافي من التهريب، وكذا توفير الأمن في هذه المناطق.

- ضرورة تقديم مزايا وتسهيلات إضافية للاستثمارات الأجنبية والعمل على تشجيع جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في القطاع السياحي، خاصة في المناطق السياحية المستهدفة تنميتها في الإستراتيجية التنموية بمنح إعفاءات ضريبية وتقديم مساعدات فنية من شأنها ديمومة النشاط السياحي في هذه المناطق.

- إنشاء بنوك أو مؤسسات مالية لفائدة المستثمرين في القطاع السياحي أو ما يسمى بالبنوك السياحية بتقديم قروض بنسب فائدة منخفضة، بالإضافة إلى ضرورة النهوض بالسوق المالية في الجزائر باعتبارها مصدرا من مصادر التمويل والعمل على إدخال مختلف المؤسسات السياحية في البورصة، ومن ثم الحد من مشكل التمويل الذي يعتبر العائق الكبير للمستثمرين في هذا القطاع.

- الاستفادة من تجارب الدول السياحية، خاصة تلك التي تتميز بنفس الإمكانيات الطبيعية والتاريخية والمادية، والتي تجمعنا بها قواسم مشتركة كالديانة واللغة والثقافة.

- تسهيل إجراءات منح التأشيرات والدخول إلى الجزائر والعمل على مراجعة الأسعار المتعلقة بالقطاع السياحي، إذ تعرف أسعار الخدمات السياحية غلاء فاحشا في الجزائر مقارنة مع الدول المجاورة كأسعار الإيواء وأسعار المطاعم رغم تدني هذه الخدمات.
- فتح مكاتب الصرف لتنظيم ومراقبة التعامل بالعملة الصعبة بصورة قانونية وواضحة، لغرض القضاء على السوق السوداء التي تهدم الاقتصاد الوطني.

- إنشاء هيئة خاصة لمراقبة الجودة والنوعية في القطاع السياحي، بواسطة منح صلاحيات واسعة لمراقبي التصنيف والأسعار والخدمات.

- إعطاء أهمية كبيرة لتعليم وتدريب العنصر البشري في المجال السياحي من خلال إنشاء مراكز خاصة، مع إدراجها ضمن المنظومة التربوية.

- يجب متابعة انجاز واستكمال مشاريع المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 في الوقت المحدد، وهذا نظرا للتأخر الكبير في إنجاز مشاريع هذا المخطط.

آفاق الدراسة:

من بين المحاور الأخرى المرتبطة بالموضوع والتي هي جديرة بالبحث والدراسة، يمكن ذكر:

- أهمية التخطيط في تنمية القطاع السياحي لدعم الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية.
- إشكالية التمويل للنهوض بالقطاع السياحي لدعم الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الاقتصادية.
- إشكالية العقار السياحي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد الجلاد، التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، 1988.
2. أحمد الجلاد، التنمية والإعلام السياحي المستدام، عالم الكتب، القاهرة، 2003.
3. أحمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 1999.
4. جون مينارد كينز ،النظرية العامة في الاستخدام و الفائدة و العملة، ترجمة نهى رضا، بيروت، 1962.
5. حازم البيلاوي ، دليل الرجل العادي إلى التعبير الاقتصادي ، دار الشروق، 1992.
6. حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2000.
7. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات السياحة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1996.
8. سعيد البطوطي، اقتصاديات السياحة والفنادق، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2002.
9. صبري عبد السميع، أصول التسويق السياحي، جامعة حلوان، مصر، 1999.
10. صبري عبد السميع، اقتصاديات صناعة السياحة، دار الهانئ للطباعة، القاهرة، مصر، 2002.
11. صلاح الدين خربوطلي، السياحة صناعة العصر، دار حازم للطباعة والنشر دمشق، 2002.
12. صلاح الدين عبد الوهاب، اقتصاديات السياحة والفنادق، الإسكندرية، مصر، 1992.
13. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1997.
14. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، دار الجامعة، 1990.
15. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
16. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، مدخل معاصر للإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002
17. عثمان محمد غنيم، نبيل سعد بنيتا، التخطيط السياحي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان.
18. على عباس دندراوى ، صناعة السياحة من منظور اجتماعي ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع.
19. علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياحية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000 .

20. عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
21. غادة على حمود ، المدخل إلى علم السياحة والسفر ، 1997

22. لخضر دربانى، وضع أسس صناعة سياحية حقيقية، الجزائر سياحة، الديوان الوطني للسياحة، العدد رقم 19، 2002.
23. ماهر عبد الخالق السيسى ، شركات السياحة ووكالات السفر.
24. ماهر عبد العزيز توفيق: صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
25. محمد منير حجاب، الإعلام السياحي، دار الفجر، القاهرة، 2002.
26. محمد منير حجاب، الإعلام السياحي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2002.
27. محمود هويدى ، مدخل الدراسة السياحية ، دار ابن حنظل ، مطبعة الكرامة للاوفست ، 2003.
28. مروان السكر العدوان، الفندقة إدارة واقتصاد، المكتبة الوطنية، القاهرة، 1994.
29. مسعد محيي محمد، الاتجاهات الحديثة في السياحة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.
30. مصطفى أحمد السيد: الموارد البشرية العربية، أخبار الإدارة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 30، القاهرة، مصر، 2000.
31. مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات السياحة، دار الرضا، دمشق، سوريا، 2008.
32. منال عبد المنعم مكية، السياحة تشريعات ومبادئ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000.
33. نبيل الروبى ، نظرية السياحة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية.
34. نبيل الروبي ، التخطيط السياحي، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية، دون سنة النشر
35. نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1991.
36. نزيه الدباس، إدارة القرى السياحية، دار الحامد، عمان، 2000.
37. يسرى دعبس، صناعة السياحة بين النظرية و التطبيق، الملتقى المصري للإبداع و التنمية، الإسكندرية، ط1، 2003.

الأطروحات والرسائل:

38. كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية –حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، جامعة الجزائر، السنة الجامعية (2004/2003).
39. قويدر لويزة، اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر – 2010.
40. حفصي بونبعو ياسين، أهمية القطاع السياحي لدعم الاقتصاد الوطني مع الإشارة بعض النماذج العربية، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2016

الدراسات والتقارير:

41. الاقتصاد والأعمال: فرص للاستثمار في القطاع السياحي، عدد خاص نوفمبر 1999.
42. تقرير عام حول المخطط الخماسي الأول (80–84).
43. تقرير عام حول المخطط الخماسي الثاني (85–89).
44. الديوان الوطني للسياحة، الخوصصة والاستثمار في السياحة بالجزائر، 1996.
45. شوقي أحمد شوقي، تقويم دور السياحة الداخلية كأحد مصادر التمويل الذاتي للمحليات مع التطبيق على محافظة الشرقية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق– مصر، العدد الثاني ، مجلد: 11، 1989.
46. لخضر دربابي، وضع أسس صناعة سياحية حقيقية، الجزائر سياحة، الديوان الوطني للسياحة، العدد رقم 19، 2002.
47. مجلة الوفاق العربي، العدد 07، سبتمبر 1992.
48. المجلس الشعبي الوطني: مشروع القانون المتعلق باستغلال الشواطئ، سبتمبر 2002
49. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، نوفمبر 2000.
50. وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية 2004–2013.
51. ياقوت أمينة مختار: كيفية اجتذاب أسواق جديدة للسوق المصرية، مجلة البحوث السياحية، وزارة السياحة المصرية، عدد ديسمبر 2008.

52. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، الكتاب رقم 01، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الجزائر، جانفي 2008
53. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، الكتاب رقم 02، المخطط الاستراتيجي، الحركيات الخمس وبرامج أعمال السياحة ذات الأولوية، 2008.
54. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، الكتاب رقم 03، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، الجزائر، جانفي 2008.
55. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، الكتاب رقم 04، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية –المخطط العملياتي– الجزائر، جانفي 2008.
56. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، الكتاب رقم 05، المشاريع ذات الأولوية السياحية، الجزائر، جانفي 2008.

الجرائد الرسمية والقوانين:

57. الجريدة الرسمية لسنة 1962
58. قانون 86-13
59. الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 1993/10/05
60. الأمر رقم 95-22، الجريدة الرسمية رقم 48، الصادرة في 1995/08/26.
61. القانون 03-01، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 2003/02/19 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.
62. القانون 03-02، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 2003/02/19 المتعلق باستغلال الشواطئ.
63. القانون 03-03، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 2003/02/19 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. AHMED TESSA, Economie touristique et aménagement du territoire, OPU, Alger, 1994.
2. BANCEL FRANC, ALBAND RICHARD, les choix d'investissements, édition economica, Paris, 1995.
3. Belkacem Heddar : Rôle socio-économique du tourisme. Cas de l'Algérie. Edition ENAP/ ENAL/ OPU, 1988. Alger
4. BOUGHABA ABDELLAH, Analyse et évaluation de projet, édition berti, Paris, 1998.
5. Groupe de la caisse française de développement, Privatisation et développement, édition la documentation française, paris, 1997.
6. HOUDAYER ROBERT, évaluation financière des projets, édition economica, 2ème édition, Paris, 1999.
7. JEAN-PIERRE COURIAUX, Macro-Economie, Economica, Paris,1988.
8. LANQUAR ROBERT, l'économie du tourisme, série que sais-je ? Paris, 1994.
9. Nicolai Lupu, Hôtel-économie and Management, Bucarest, Romania, 2002.
10. PATRICK EPINGARD – Investir face aux enjeux technologiques et informationnels, Edition ELLIPES, 1991.
11. PAUL SAMUELSON – Macro-economie, édition Organisation 17eme, 1994.
12. PIERRE DITERLIN , L'Investissement , Paris.

Etudes et rapports :

13. Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme 1980. Ministère de du tourisme.

14. Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme au premier trimestre 2007. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme –juin 2007.

15. les entrées des touristes et les sorties des nationaux aux frontières algériennes. Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement et du tourisme ; Année 2007.

16. les entrées des touristes et les sorties des nationaux aux frontières algériennes. Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement et du tourisme ; Année 2015.

17. Ministère de la culture et du tourisme : Bilan du développement touristique 1977.

18. Ministère de la culture et du tourisme : L'avenir de l'industrie touristique, mai 2002.

19. Ministère de la culture et du tourisme : L'avenir de l'industrie touristique, mai 2002.

20. Ministère du tourisme : développement durable de l'écotourisme en Algérie, Avril 2002.

21. Ministère du tourisme : développement durable de l'écotourisme en Algérie, Avril 2002.

22. Ministère du tourisme et de l'artisanat : Bilan de développement touristique (1972-1977).

23. Ministère du tourisme et de l'artisanat: plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, horizon 2010, août 2012.

24. Ministère du tourisme et de l'artisanat : plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, horizon 2010.

25. Ministère du tourisme: plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, 2013.